الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع

السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر 2001 -2011

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية ونقود

إعداد الطالب:
رفي بلقاسم

الأستاذ المشرف:
خوني رابح

رقم التسجيل:	...../2013
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي: 2012-2013

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ملخص:

تهتم هذه المذكرة بدراسة موضوع: السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية مع دراسة الجزائر حالة خلال الفترة 2001-2011 ، وتهدف في الجانب النظري إلى إبراز دور السياسة المالية كاحد اهم السياسات الاقتصادية التي عرفت تطورا هاما في الفكر الاقتصادي والتي من خلال ادواتها تعمل على التاثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، إلى جانب الدور الهام في تمويل التنمية الاقتصادية .

ومن خلال الدراسة التطبيقية للجزائر كانت محاولة إبراز هذه الاهمية خاصة وان الجزائر من الدول النامية التي تعمل إلى الوصول لمصاف الدول الناشئة، عبر تحسين مستوى مختلف مؤشراتها الاقتصادية في ظل الاستقرار الذي تمر به خلال فترة الدراسة .

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية ، التنمية الاقتصادية ، النفقات العامة ، الايرادات العامة ، الموازنة العامة .

dans ce mémoire on se préoccupe d'étudier: la politique budgétaire et son rôle dans la réalisation du développement économique à l'étude de cas Algérie durant la période 2001-2011, visant à l'aspect théorique de souligner le rôle de la politique budgétaire comme l'une des politiques économiques les plus importants qui ont marqué une étape importante dans la pensée économique ,et qui à travers ses outils de travail pour influencer dans les différentes variables macro-économiques, ainsi que le rôle important dans le financement du développement économique.

A travers l'étude appliquée à l'Algérie on a tentait de mettre en évidence cette importance, surtout que l'Algérie et l'une des pays en développement, qui travaille à atteindre les rangs des pays émergents, en améliorant le niveau des différents indicateurs économiques dans la lumière à travers laquelle la stabilité au cours de la période d'étude.

Mots clés: politique budgétaire, le développement économique, les dépenses publiques, les recettes publiques, budget d'État.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
التشكرات	
الفهرس	
قائمة الاشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة عامة	ا-ج
الفصل الاول : مدخل للسياسة المالية	06
مقدمة الفصل	07
المبحث الاول : مفهوم السياسة المالية	08
1. تعريف السياسة المالية	08
2. السياسة المالية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة	09
3. اهداف السياسة المالية	11
المبحث الثاني : تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي	14
1. السياسة المالية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي	14
2. السياسة المالية في الفكر الكينزي	15
3. السياسة المالية وظاهرة الركود التضخمي	17
المبحث الثالث : ادوات السياسة المالية	21
1. النفقات العامة	21
2. الإيرادات العامة	27
3. الموازنة العامة	32
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني : دورالسياسة المالية في التنمية الاقتصادية	37
مقدمة الفصل	38
المبحث الاول : مدخل للتنمية الاقتصادية	39
1. تعريف التنمية الاقتصادية واهدافها	39
2. نظريات التنمية	41
3. عقبات التنمية	51
المبحث الثاني :مصادرتمويل التنمية الاقتصادية	53
1. المصادر الداخلية	54
	55

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الثالث : دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية	57
1. دور السياسة الانفاقية	57
2.دور السياسة الضريبية	61
3. السياسة الائتمانية واثارها	66
خلاصة الفصل	69
الفصل الثالث : دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية في الجزائر	70
مقدمة الفصل	71
المبحث الاول :الوضعية الاقتصادية للجزائر قبل 2001	72
1. رحلة ما بعد الاستقلال	72
2. وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1967 -1987	73
3. وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات والانتقال إلى اقتصاد السوق	75
المبحث الثاني : واقع السياسه الماليه في الفترة 2001 – 2011	85
1. سياسة الإنفاق العام في الجزائر	85
2. سياسة الايرادات العامة	98
3. الموازنة العامة في الجزائر	103
المبحث الثالث : اثر السياسه الماليه في التنميه الاقتصاديه في الجزائر	108
1. الاستثمار والنمو الاقتصادي	108
2. التضخم والبطاله	113
3. ميزان المدفوعات في الجزائر	121
خلاصة الفصل	126
الخاتمة العامة	127
قائمة المراجع	130

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

1 - قائمه الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	وحدات الدخل القومي بالاسعار الثابتة	16
02	منحنى فليبس " العلاقة بين الاسعار والبطالة "	18
03	التوازن بدلالة الإيراد المتوقع والعماله	19
04	التوازن العام في الدول النامية	21
05	الحلقة المفرغة للفقر	43
06	الية عمل اثر المضاعف والمعجل	60
07	منحنى لورنز	65
08	تطور معدل نمو نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2001 -2004	93
09	تطور معدلات نمو نفقات التجهيز في الجزائر الفترة 2001 -2004	94
10	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 -2009	95
11	تطور معدلات النمو لنفقات التسيير الفترة 2005 -2011	97
12	تطور معدلات النمو لنفقات التجهيز الفترة 2005 -2011	98
13	تطور نسب موارد الإيرادات العامة خلال الفترة 2001 -2011	103
14	الرصيد الموازني للجزائر خلال الفترة 2001 -2011	107
15	تطور نمو مختلف القطاعات خلال الفترة 2001 -2011	

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2 - قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	نصيب كل قطاع في الاقتصاد الجزائري للفترة 1967 -1989 من إجمالي المخصصات المالية (الاستثمارات العمومية)	73
02	معدلات النمو في إجمالي النتائج المحلي: للفترة 1993 -1998	80
03	الميزان الكلي للميزانية العامة للفترة «1993 -1998».	
04	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1993 -1999	81
05	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1994 -1999	83
06	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2011 حسب كل دائرة وزارية	88
07	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2011 حسب القطاعات	90
08	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004	91
09	تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2001 -2004	92
10	تطور نفقات التجهيز في الفترة 2001 -2004	93
11	تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2005 -2011	96
12	تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2005 -2011	97
13	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2011	101
14	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2001 -2011	102
15	تطور الموازنة العامة في الجزائر 2001 -2011	106
16	حجم وقيمة الاستثمارات المباشرة في الجزائر خلال الفترة2001 -2011	110
17	تطور النمو الاقتصادي والنفقات العامة	112
18	معدلات التضخم خلال الفترة 2001 -2011	115
19	معدل البطالة للفترة 2001 -2011	119
20	عدد ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق مناصب الشغل	120
21	تطور رصيد ميزان المدفوعات	123
22	المقارنة بين هيكل الوارات لسنة 2010 -2011	125

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

Created with
nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المقدمه العامه

يشكل الفكر الاقتصادي جزءا من الفكر الإنساني بشكل عام، ومن ثم فهو نتاج زمان ومكان محددين وهكذا ترتبط التطورات الاقتصادية بغيرها من التطورات الاخرى، كما يتصل الفكر الاقتصادي بغيره من الافكار الإنسانية المختلفة ، وهكذا فإن تحليل المجتمع او تناول الظروف الخاصة بدولة ما لا يمكن ان يكون شاملا إذا ما اقصينا التحليل او الفكر الاقتصادي، كما ان الاخير لا يمكن فهمه بشكل صحيح إذا ما استبعدنا ظروف واحوال البلاد السياسية والاجتماعية والقانونية .

هذا وقد شهد الفكر الاقتصادي تطورات عدة واحتلت علم الـ العامة حيزا هاما في هذا التطور بالنظر إلى المواضيع التي تتناولها والمتعلقة بالإنفاق العام والإيراد العام والتي يتم تحليل سياسات الدولة فيها في وثيقة موحدة تعرف بالموازنة العامة ، وتعتبر هذه الاخيرة من اهم الادوات المالية التي تملكها الدولة لتنظيم وتنفيذ سياساتها الاقتصادية وخاصة المالية منها، واضحى النشاط الاقتصادي متداخلا بالنشاط الحكومي يتاثر به ويؤثر فيه في إطار ما يعرف بالنظام المالي، وعلى هذا الاساس اصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من ابرز المسائل التي تثير الخلاف والنقاش بين الاقتصاديين ، فكانت المدرسة الكلاسيكية والتي كانت نقدية التوجه ونادت بتخلي الدولة عن اي دور في النشاط الاقتصادي وهذا حفاظا للتوازنات العامة للاقتصاد ككل وترك قوى السوق تعمل على دلك من خلال قانون ساي للاسواق واليد الخفية لادم سميث، وبالتالي فإن دور الدولة وفقا لهذا الفكر ينحصر في توفير الامن، العدالة، الدفاع والمرافق العمومية وتحقيق التوازن المالي بين جانبي الموازنة العامة لكن هذه الافكار سرعان ما انهارت على وقع الكساد العظيم الذي اصاب الاقتصاد العالمي سنة 1929 وجاءت ورائه ثورة في الفكر الاقتصادي كان قائدها الاقتصادي الشهير " جون مينرد كينز " والذي راى انه يجب على الدولة ان تلعب الدور الابرز في الاقتصاد ودلك بتنشيطها للطلب الفعال وفقا لقنوات السياسة المالية كالإنفاق العام والإيراد العام والخروج من قاعدة التوازن المالي المحاسبي للموازنة العامة في سبيل تحقيق التوازن الاقتصادي والتاثير في مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي ، وبالفعل فقد اتت هذه الافكار اكلها وعادت عجلة الاقتصاد إلى الدوران لكن يتفاجا الاقتصاديين بظواهر اقتصادية لم تكن في الحسبان لعل ابرزها الكساد التضخمي الذي ارق الدول المتقدمة والمتخلفة على سواء بالرغم من محاولات بعض الاقتصاديين كالاقتصادي الامريكي فريدمان الذي انتقد التدخل الزائد للدولة في النشاط الاقتصادي ودعى إلى تبني السياسة النقدية كسياسة لاسترجاع مختلف التوازنات الاقتصادية، لكن لا يمكن تبني هذه السياسة وحدها خاصة بالنسبة للدول النامية والتي تمثل السياسة المالية كاحد ابرز السياسات الاقتصادية التي يمكن التحكم فيها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية .

وتحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاخرى لانها تستطيع ان تقوم بالدور الاكبر في تحقيق الاهداف المتعددة لاقتصاديات الدول، ودلك بفضل ادواتها المتعددة التي تعد من اهم ادوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تنهك الاقتصاد، فنجد انه بالإضافة إلى الاثار التوزيعية والتخصصية لادوات السياسة المالية توجد اثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي ، الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

والجزائر كغيرها من الدول النامية تتميز بهشاشة اقتصادها الذي يرتكز اساسا على مداخيل المحروقات اين عرفت ازمات اقتصادية كالازمة البترولية سنة 1986 مما اجبرها على اتخاذ إجراءات إصلاحية في مختلف القطاعات الاقتصادية ؛ 2001، بينما شهدت الفترة الممتدة بين 2001 -2011 سياسة مغايرة في عملية إصلاح هيكل النفقات والإيرادات ون خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو الذي رصدت لهما مبالغ جد ضخمة من اجل الرفع من مستويات التنمية وتحقيق اهم الاهداف الاقتصادية والاجتماعية .

فتطور الاوضاع على المستوى الوطني والتي تتطلب بلوغ مستوى معين من المؤشرات الاقتصادية والحفاظ عليها لضمان التنمية المستديمة من جهة، وتسارع التطور الاقتصادي الذي تشهده مختلف الدول والصراع على التكنولوجيا وظهور التكتلات الاقتصادية، بالإضافة إلى ظاهرة الاندماج الاقتصادي العالمي من جهة اخرى كل هذا يفرض اكثر من اي وقت مضى ضرورة انتهاج السياسات الاقتصادية الصحيحة والتي من بينها السياسة الاقتصادية التي تعتبر من اهم السياسات التي تستطيع الدولة ان تحقق بها مختلف الاهداف الاقتصادية والاجتماعية .

إشكاليه الدراسه

عرف الاقتصاد الجزائري تحولات عدة بغية تحقيق تنمية اقتصادية فعالة ومستدامة وتعد السياسة المالية من اهم السياسات التي تملكها الدولة لتحقيق غاياتها ، حيث استخدمت الجزائر خلال الفترة (2001 - 2011) العديد من ادوات تلك السياسة والتي استهدفت في مجملها زيادة معدلات النمو وما يتطلبه ذلك من زيادة مستويات الاستثمار والحد من الضغوط التضخمية ومحاولة القضاء على البطالة والتحسين في مستويات ميزان المدفوعات وهنا يتبلور السؤال الرئيسي في هذه الدراسة على النحو التالي : **كيف يمكن ان تساهم السياسه الماليه المتبعه في الاقتصاد الجزائري في تحقيق التنميه الاقتصاديه خلال الفترة 2001 - 2001**

إن التطرق إلى مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية هو جوهر الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي السياسه الماليه ؟ وما اهدافها ؟ وماهي ادواتها ؟ وكيف تطورت عبر الفكر الاقتصادي

- ما المقصود بالتنميه الاقتصاديه وكيف تؤثر السياسه الماليه فيها ؟

- ما هو دور ادوات السياسه الماليه على التنميه الاقتصاديه في الجزائر خلال الفترة 2001 -2011 .

فرضيات الدراسه

ة عن هذه لتساؤلات تم طرح الفرضيات التالية :

- السياسة المالية من اهم السياسات الاقتصادية التي من خلالها تستطيع الدولة التاثير في النشاط الاقتصادي.

- السياسة المالية لها دور إيجابي عن طريق السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية والائتمانية في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية، بالتاثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية .

- تساهم السياسة المالية المطبقة بادواتها المختلفة في علاج المشكلات الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد [illegible] مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تحديد نطاق الدراسه

فيما يخص الإطار المكاني ارتكزت دراستنا كاساس على الاقتصاد الجزائري ودراسة مؤشراتها الكلية، لإيضاح مدى تاثير السياسة المالية تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية، اما فيما يخص الإطار الزمني فتمتد فترة الدراسة من 2001 إلى 2011 لما تحتويه هذه الفترة من تغيرات ولما تميزت به من الاستقرار الامني والوفرة المالية مقارنة بالفترات السابقة وتضمنها برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو .

اسباب اختيار الموضوع :

تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة اسباب نذكر منها:

- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة في الكلية .
- محاولة إثرائه ومتابعة التطورات الاقتصادية التي تطرا على الاقتصاد الجزائري .
- اهمية الموضوع في حد ذاته خاصة وانه يتناول إحدى السياسات التي تمس المواطنين بصفة مباشر ، وكون السياسة المالية هي من بين اهم السياسات في الجزائر التي تؤثر في بعض المؤشرات الاقتصادية تاثيرا مباشرا ، وكون التنمية الاقتصادية هي احد اهم القضايا التي تصبوا إليها الدولة ونود ان نعرف إلى اين بلغت مستويات التنمية ومعرفة اهم النقائص.

اهداف واهميه الدراسه

يهدف هذا البحث على بيان مدى مساهمة السياسة المالية وفعالية ادواتها في تحقيق التنمية خلال الفترة 2001-2011 ودلك في ضوء الوفرة المالية التي ميزت الجزائر خلال هده الفترة ، وتبيان إدا ما استطاعت الجزائر ان تتخلص من الاقتصاد الريعي الدي ميزها لعدة سنوات .

ويكتسي هذا الموضوع اهمية كونه يتطرق إلى دور الدولة في الحياة الاقتصادية على ضوء التجربة الجزائرية ودورها في الإمساك بزمام مؤشرات الاقتصاد الكلي من جهة وتحقيق التنمية من جهة اخرى .

رز دور السياسة المالية في التاثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالتوظيف، الاستهلاك الادخار، الإنتاج وعلى المستوى العام للاسعار والتصدير وغيرها من المتغيرات ودلك بمختلف الادوات التي تحوزها السياسة المالية .

المنهج المتبع في الدراسه

تم الاعتماد في اثناء معالجة الموضوع محل الدراسة :

- المنهج الوصفي من خلال التطرق في الإطار النظري اهم المفاهيم والاسس التي تقوم عليها السياسة المالية وكدا التنمية الاقتصادية.
- بالإضافة إلى المنهج التحليلي في الإطار التطبيقي ودلك بهدف تحليل البيانات التي تتوافر لدينا واستنتاج مختلف النتائج .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

مصادر الدراسه

تم جمع المعلومات و البيانات من مصادرها المختلفة تتراوح ما بين الكتب العلمية و المجلات المحكمة والبحوث المنشورة، بالإضافة إلى تقارير الهيئات المحلية على غيار البيانات الوزارة الوصية او الديوان الوطني للإحصائيات، إضافة إلى بعض المواقع الالكترونية.

بعض الدراسات السابقه

من خلال إعدادنا لهذه المذكرة، لم نصادف دراسة تربط بين السياسة المالية والتنمية الاقتصادية، لكن هذا لم يمنعنا من الاعتماد على بعض الدراسات التي كانت تقترب من موضوع الدراسة.

- **الدراسه الاولى** هي اطروحة الدكتوراه للطالب درواسي مسعود من جامعة الجزائر بعنوان " **السياسه الماليه ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي « حاله الجزائر 1990 -2004 »"** وقد تناول الباحث في هذه الدراسة المتكونة من ستة فصول عن السياسة المالية ودورها من حيث تخصيص الموارد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام، واهتم الباحث بدراسة الجزائر كحالة تطبيقية في البحث، وقد توصل إلى نتائج اهمها:

- السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة .

- الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة الى الموازنة العامة لهما دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع .

- تحسن المؤشرات الاقتصادية في مطلع الالفية الثالثة سواء تعلق الامر بالمالية العامة او احتياطات الصرف، وحتى نسبة المديونية ومستوى التضخم .

- تبعية الموازنة العامة إزاء التغيرات الخارجية وخاصة سعر برميل النفط وسعر الصرف.

- **الدراسه الثانيه** هي رسالة ماجستير للطالب نور الدين قبور بعنوان **اثر السياسه الماليه على النمو الاقتصادي الجزائر نمودج** ، وقد تناول هذا الموضوع من خلال منهجين التحليلي والقياسي وفي ثلاثة فصول وقد جاءت اهم النتائج وفقا لما يلي:

- اهمية السياسة المالية من خلال ادواتها في النمو الاقتصادي .

- هناك علاقة طردية بين الزيادة في النفقات العامة والزيادة في النمو الاقتصادي .

- تاثير ادوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الجزائر .

خطه الدراسه

لمعالجة الإشكال المطروح وإثبات الفرضيات والوصول إلى الاهداف المحددة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، يهتم الفصل الاول بعرض مدخل لسياسة المالية في الفكر الاقتصادي من خلال ضبط مفهومها واهدافها في الادبيات الاقتصادية ثم عرض موجز لتطورها عبر الفكر الاقتصادي واخيرا تفصيل لادوات السياسة المالية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

اما الفصل الثاني فقد تم التطرق من خلاله إلى مفهوم التنمية الاقتصادية ومصادرها وكذا تاثير ادوات السياسة المالية في مختلف المتغيرات الاقتصادية المعتمدة في اي عملية تخطيط للتنمية الاقتصادية او التاثير في النشاط الاقتصادي.

الفصل الثالث جاء فيه استعراض اهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري واهم ما ميز مؤشراته قبل فترة الدراسة، كما تعرضنا للسياسة المالية التي انتهجتها الدولة الجزائرية خلال فترة الدراسة انتهاءا بدراسة اهم مؤشرات الاقتصاد الكلي التي ميزت الاقتصاد الوطني .

وفي الاخير تاتي الخاتمة متضمنة خلاصة للدراسة ولتجيب على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات إضافة إلى بعض النتائج والتوصيات.

ونرجو من الله ان نكون قد وفقنا في عملنا ولو بنسبة قليلة في دراسة هذا الموضوع.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

مقدمة الفصل

احتلت السياسة المالية دورا بارزا في النشاط الاقتصادي للدولة، واضحت من اهم السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الدول لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وقد تطور هذا الدور بالتطور الذي شهده الفكر الاقتصادي خاصة خلال الثلاثينيات من القرن الماضي وذلك ببروز الفكر الكينزي الذي اطاح بمبادئ وفرضيات الفكر الكلاسيكي، من خلال قيامه على مبدا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق اليات السياسة المالية التي تعمل على تفعيل الإنفاق العام والضرائب للوصول إلى التشغيل التام دون شرط تحقيق المساواة الجبرية بين طرفي الموازنة العامة التي يشترطها الكلاسيكيين .

ونسعى من خلال هذا الفصل إلى إبراز دور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي وتحديد اهداف وادوات السياسة المالية للدولة وذلك بالتعرض إلى:

مفهوم السياسة المالية واهدافها .

تطور السياسة المالية عبر الفكر الاقتصادي .

ادوات السياسة المالية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الاول مفهوم السياسه الماليه

1 - تعريف السياسه الماليه

يزخر الفكر المالي بتعريفات عديدة للسياسة المالية حيث يختلف مفهومها تبعا لاهدافها ونوجز هنا بعض اهم تعريفاتها:

-هي سياسة استخدام ادوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العماله، الادخار، الاستثمار وذلك من اجل تحقيق الاثار المرغوبة وتجنب الاثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العماله وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.[1]

- وتعرف في الادب الاقتصادي الالماني بوصفها مرادف للتوجيه المالي Fiscal Dirigisme، على انها تلك السياسة التي تهدف إلى تحقيق السياسة العامة من خلال استخدام الحكومة للحوافز والكابح في نظام السوق الحر التنافسي[2].

- برنامج تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث اثار مرغوبة وتجنب اثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لاهداف المجتمع[3] .

من خلال جملة هذه التعريفات يمكن بيان العناصر المشتركة للسياسة المالي وهي:

- السياسة المالية هي جزء من مكونات السياسة الاقتصادية؛
- تستخدم السياسة المالية برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحقيق الاهداف العامة ؛
- تاثير السياسة المالية على مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

مما سبق يمكن تعريف السياسة المالية على انها ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية والتي تستخدم فيها الدولة إيراداتها العامة وبرامج الإنفاق بغية تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

والسياسة المالية قد تكون إما سياسة توسعية او سياسة انكماشية

1 -1 - سياسه ماليه انكماشيه

وهي الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي اعلى من مستوى الدخل عند التوظف الكامل، فتقوم الدولة إما بتخفيض الإنفاق الحكومي او زيادة معدل الضرائب لكي ينخفض مستوى الطلب الكلي، ومع انخفاض مستوى الطلب الكلي يتضائل اتجاه المستوى العام للاسعار للزيادة .

---

[1] محمود حسين الوادي ، زكرياء احمد عزام ، **الماليه العامه والنظام المالي في الإسلام** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 ،ص182

السياسه الماليه في تحقيق التنميه الاقتصاديه دار النهضة العربية ، القاهرة 1993 ص23

اسات الماليه ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الازاريطة ،2000 ، ص ص 15 -16

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

1 -2 - السياسه الماليه التوسعيه

وهي الحالة التي إذا كان الطلب الكلي اقل من مستوى الدخل عند التوظيف الكامل، تقوم الدولة بزيادة النفاق الحكومي او خفض الضرائب لزيادة الطلب الكلي، ومع زيادة الطلب الكلي يرتفع مستوى الدخل والتوظف[1].

2 - السياسه الماليه في البلدان الناميه والبلدان المتقد،

2 -1 - السياسه الماليه في البلدان المتقدمه

يختلف مفهوم و اهمية ما تسعى لتحقيقه من اهداف السياسة المالية في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا عن المجتمعات النامية، ففي المجتمعات المتقدمة يكون الشغل الشاغل للسياسة المالية هو العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و السماح لموازنة الدولة بالتقلب تبعا لاوجه الدورة الاقتصادية المختلفة[2]
حيث تتناوبه فترات ينخفض فيها مستوى النشاط الاقتصادي عن مستواه السابق تعقبها فترات يرتفع فيها مستوى النشاط ، وفي اثناء فترات الهبوط تتوافر لدى الاقتصاد كل الشروط الازمة للقيام بعملية الإنتاج ، من قوة عاملة ذات التكوين الفني اللازم ومن ادوات إنتاج إلى مواد يجري تحويلها ، وطاقة محركة كل هذه تكون موجودة وإنما معطلة جزئيا لغياب الباعث للإنتاج اي لانخفاض معدل الربح المتوقع اثناء هذه الفترة .
بالإضافة إلى ذلك تتميز المرحلة المعاصرة من مراحل تطور الراسمالية بانخفاض معدل نمو الاقتصاد الوطني في الزمن الطويل .

على هذا الاساس يمكن القول ان هيكل الاقتصاد الراسمالي المتقدم المعاصر يفرض مشكل يتمثل في انعدام العدالة التوزيعية في السير غير المتوازن الاقتصاد من الناحية الزمنية وفي انخفاض معدل النمو الاقتصادي فإذا اريد التخفيف من حدة هذه المشكلات في ظل الهيكل القائم وجب ان تهدف السياسة الاقتصادية إلى :

- التاثير على نمط توزيع الدخل القومي اي التقليل من حدة انعدام التساوي في التوزيع الدخل الوطني كهدف في ذاته وليس كوسيلة لزيادة الإنتاج عن طريق زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية إذا تغير في توزيع الدخل القومي لمصلحة الطبقات الفقيرة حيث الميل الاستهلاك اكبر يؤدي على زيادة الميل الاستهلاك للمجتمع في مجموعة و بالتالي زيادة الطلب الخاص على السلع الاستهلاكية
- تحقيق مستوى اعلي من التشغيل للقوة العاملة و الموارد المادية وتحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية اي التخفيف من حدة التقلبات في حالة هبوط او ارتفاع النشاط الاقتصادي
- تحقيق معدل اكبر لنمو الاقتصاد الوطني.[3]

---

[1] مايكل ابدجمان ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، **الاقتصاد الكلي النظريه والسياسه** ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 1999 ، ص 126 .

نامه و السياسات الماليه ، دار النهضة العربية، لبنان 1972 ص 24

ساد السياسي ، دار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، 2009 ،ص 366 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2 -2 - السياسه الماليه في البلدان الناميه

الدول النامية هي تلك الدول التي لم يكتمل نموها الاقتصادي بعد، والتي تعاني من عدة اختلالات في العديد من قطاعاتها وذلك نتيجة التراكمات السياسية والتاريخية والاقتصادية والناتجة من الاستعمار ومخلفاته وتختلف السياسة المالية في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة إذ ومع الخروج الكثير منها من النظام الاشتراكي إلى النظام الراسمالي، قامت هذه الدول بتعديل سياساتها المالية وفقا للشروط المفروضة عليها من صندوق النقد الدولي، ولتوضيح السياسة المالية في هاته الدول نوضح اولا اهم ما يميز اقتصادياتها والتي يمكن ان نوجزها فيما يلي:

ا -انخفاض مستوى الدخول

يعتبر نصيب الفرد من الناتج الوطني في الدول النامية جد منخفض مقارنة مع نصيب الفرد في الدول المتقدمة فنجد مثلا نصيب الفرد من الولايات المتحدة الامريكية يقدر بـــ 48.442 دولار امريكي لسنة 2009 3,792 دولار للفرد في تونس.[1] •

ب - هيمنه القطاع الزراعي

تعتمد غالبية الدول الذ القطاع الزراعي بشكل كبير في توليد ناتجها المحلي، إضافة إلى ذلك فإن بعض الدول النامية تستمد جل مواردها من ناتج هذا القطاع ونظرا لاتسام اسواق هذه المنتجات بالتذبذب فمن الطبيعي ان يكون الناتج المحلي لهذه الدول متذبذبا ايضا .

ج - ضعف مرونه الجهاز الإنا

يتميز الجهاز الإنتاجي بالدول النامية بضعف المرونة بسبب هيمنة القطاع الاولي(كقطاع المحروقات) وقد اثبتت بعض تجارب الدول الإفريقية والاسيوية عن ان عرض بعض المنتجات الزراعية يرتد إلى الخلف بعد قدر معين من الزيادة في الدخول او ارتفاع الاسعار، إذ عندما يرتفع دخل المزارع او عندما ترتفع الاسعار، يفضل بعض المزارعين عرض كمية اقل من السلع الزراعية بسبب رفع استهلاكهم الذاتي فيؤدي ذلك إلى نقص المعروض من هذه السلع في الاسواق فترتفع الاسعار ويقل المعروض[2] .

د - ارتفاع معدلات التضخم والبطاله

تعني الدول النامية من ظاهرة انتشار البطالة وكذا التضخم حيث ان البطالة التي تعاني منها هاته الدول هي عبارة عن بطالة هيكلية والناجمة عن عدم التناسب بين عنصر العمل ، وباقي عناصر الإنتاج الاخرى، اما التضخم فهو يعكس اللاتوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، وكثرة اللجوء إلى الإصدار

---

[1] انظر http://ar.wikipedia.org/wiki ملحق : قائمة الدول حسب الناتج المحلي الاجمالي الاسمي للفرد

• قد لا تعكس هاته الارقام القوة الاقتصادية الحقيقية للدول ، غير انه إذا ما دعمت بارقام ومؤشرات اقتصادية اخرى فإننا نستطيع ان نجري المقاربة.

[2] **سس السياسه الماليه ، "مدخل تحليل قرارات الماليه العامه "**، الدار الجامعية ، الإسكندرية 1996 ، ص

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

النقدي لتغطية اي عجز في الموازنة والتي يقابلها عدم مرونة الجهاز الإنتاج ، مما يؤدي إلى التاثير السلبي على المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل الادخار والاستثمار وميزان المدفوعات وتخصيص الموارد .

وعموما يمكن القول ان اقتصاديات الدول النامية تتسم بالضعف وعدم المرونة في جهاز الإنتاج، وعدم قدرته على تشغيل الموارد الإنتاجية العاطلة واستغلال المتاح منها، كما انها تعاني عجوزات كبيرة في موازناتها، وفي عبء الدين الخارجي، بسبب الفساد المالي الذي تعانيه اجهزة الإدارة الضريبية، ونمط إدارة المال العام وجبايته، إضافة حالة عدم الاستقرار السياسي التي فرضتها الدول المتقدمة المبرر في ارتفاع معدل نمو الإنفاق العسكر،والسياسة المالية في هده الدول تركز جل اهتماماتها على تمويل الموازنة العامة اكثر من تمويل التنمية الاقتصادية فيها، كما ان ادوات السياسة المالية لا يمكن تطبيقها بسهولة في الدول النامية؛ بسبب الخصائص والظروف الاقتصادية التي تسود هده الدول والمختلفة عن مثيلاتها في الدول الصناعيةالمتقدم .

كما ان هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية، لا يتطلب اتخاد سياسات لتخفيض الادخار وزيادة الاستهلاك، بل انه يتطلب اتخاد سياسات لزيادة الادخار وتحقيق التراكم الراسمالي المنتج (الاستثمار) للتقليل من البطالة والحد من التقلبات التجارية ودورة الكساد والانتعاش، وربما تنطوي السياسة المالية على اهمية في مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بسبب المسؤوليات الملقاة على الحكومة في هدا المكان، خاصة في ظل عجز السياسة النقدية عن مواجهة دلك كما وتهدف السياسة المالية في الدول النامية، إلى تعزيز تراكم راس المال لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل بين افراد المجتمع[1] .

3 - اهداف السياسه ا

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق اهداف متعددة وباعتبارها احد اهم السياسات الاقتصادية فإنها اهم في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق ادوات محددة ، ويمكن القول بصفة عامة ان اهداف السياسة المالية تتمحور فيما يلي :

3 -1 - تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تمثل السياسة المالية عاملا اساسيا في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي الذي يمثل تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وذلك من خلال ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة اخرى، وتسعى الحكومة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعد احد الظروف الاساسية لإحداث التنمية الاقتصادية من خلال ادوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية والسياسة الانفاقية وسياسة القرض العام .

[1] الدول النامية،الموقع http://jordanzad.com، التاريخ 27 /2013/02/ ، الساعة 23.12 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ا - السياسه الضريبيه وضبط التضخم

تعتبر الضرائب من الوسائل الجيدة للحد من التضخم وكبح جماحه عن طريق التقليل من السيولة النقدية وضبط كمياتها المتداولة بين الافراد ، وذلك بالتحكم في تسيير الدخل والزيادة في مستوى الاسعار العام، ويزداد هذا الدور بروزا عن طريق ما يعرف بالاثر الانكماشي للضريبة ، حيث انها تمثل اكبر الادوات الايرادية تاثيرا وتساهم في التقليل من الطلب على السلع والخدمات .

كما تساهم الضريبة على الدخل في تخفيض الضغوط التضخمية فهي تمثل اقتطاعا من القوة الشرائية للافراد كانت ستوجه للإنفاق، ويفضل العديد من الاقتصاديين الاعتماد على المتحصلات الضريبية كخط دفاع اول لمواجهة الانكماش والتضخم ، حيث انها تعمل على تشجيع حركية الاسواق في حالة الكساد عن طريق الخفض في معدلات الضريبة وتساهم في ضبط التضخم عند المستويات المرغوبة في حالة التوسع والرواج عن طريق زيادة معدلاتها[1] .

ب - السياسه الإنفاقيه ودورها :

تستطيع الدولة من خلال اداة الإنفاق العام التاثير على الاسعار دلك ان الاسعار تستخدم لتخصيص الموارد الاقتصادية، فقيام الدولة بتامين بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم يؤدي إلى تخفيض اسعارها، كما ان دعم بعض المنتجات يؤدي إلى خفضها .

كما تعمل النفقات العامة على تغيير هيكل الاسعار تبعا للوضع الاقتصادي القائم، فزيادة النفاق العام في فترة سيادة البطالة تكون لها اثار ضعيفة على الاسعار، ويحدث العكس في حالة الاستخدام الكامل ، ولهذا نجد الدول تعتمد سياسة زيادة الإنفاق العام في فترات الكساد وتخفيضه في فترات الرواج[2] .

وينبغي التنويه إلى ان تخفيض الدولة للإنفاق العام لمحاربة التضخم بهدف الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي هو امر صعب للغاية، خاصة إدا مس هدا التخفيض جوانب مهمة وضرورية في حياة الفرد كالاجور مثلا او خدمات الصحة والتعليم لانها ستلاقي ضغوطا من المجتمع المدني ولذلك فان التركيز على تخفيض الطلب الكلي للحد من التضخم عن طريق زيادة الضرائب يكون احسن بكثير من تخفيض الإنفاق[3] .

ج - دور القرض العام

يمثل القرض العام اداة جيدة للتحكم في السيولة النقدية المتداولة، ففي حالة التضخم تلجا الدولة إلى الاقتراض من الجمهور لامتصاص الفائض المتداول من الكتلة النقدية، وذلك عن طريق إصدار سندات

---

[1] نوردين قبور ، **اثر السياسه الماليه على النمو الاقتصادي ، الجزائر نموذجا** ، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ونقود ، جامعة سطيف، 2007 -2008،ص4.

[2] عبد المجيد دقي ، **المدخل الى السياسات الاقتصاديه الكليه دراسه تحليليه تقييميه** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة عزالدين عبد الله **الماليه العامه** ، القاهرة ، 2000 ، ص345 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

حكومية ذات اجال متوسطة وطويلة الاجل، بينما في حالة الكساد فتقوم بشراء السندات من الجمهور او سداد قيمتها ودلك لتوفير السيولة في الاقتصاد وإعطائه دفعة نحو النشاط وبالتالي التخفيف من البطالة [1].

3 -2 - إعادة توزيع الدخول

يعتبر الدخل من اهم اهداف السياسة المالية واكثرهم اهمية، ويتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج حيث يتحقق بالدرجة الاولى لصالح اولئك الدين يملكون وسائل الإنتاج اي ان عملية توزيع الدخل تتاثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الافراد عادلا من وجهة نظر المجتمع، وتقوم السياسة المالية بإعادة توزيع الدخل وفقا لما تراه الدولة يحقق العدالة الاجتماعية وتؤثر السياسة المالية بادواتها على الدخول فمثلا يمكن العمل على زيادة نسب الدخل لدى فئة من الافراد دوي الدخل الضعيف ودلك بخفض معدلات الضريبة المفروضة عليها، كما يمكن من جهة اخرى فرض ضرائب عالية على اصحاب الثروة والدخل المرتفع قصد التقليل من التفاوت في توزيع الدخل .

اما في مجال الإنفاق فيمكن للدولة التدخل مباشرة بتقديم المنح والإعانات للطبقات ذات الدخل المحدود خاصة في مجال الصحة والتعليم، كما تستطيع ان تقلل من هذه الميزات لاصحاب الدخول المرتفعة ، كما يؤثر الدين العام على توزيع الدخل فالدين العام الكبير في حجمه يؤدي إلى دفع فوائد مرتفعة يتم تغطيتها عن طريق الزيادة في الضرائب والتي تكون اثارها مختلفة على فئات المجتمع فالطبقة ذات الدخل المتوسط هي التي تتحمل عبئ هذه الديون، إذ ان الطبقة الغنية تستفيد من فوائد القروض العامة اما الطبقات الفقيرة فتتمتع ببعض مزايا دفع ضرائب جد منخفضة .

3 -3 - تحقيق التنميه الاقتصاديه

التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي يترتب عليها إحداث تغير هيكلي وجذري في معظم هياكل الاقتصاد الوطني بحيث يترتب عليها في النهاية زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي،[2] فإذا ما عجز نظام السوق على ان يحقق الاستخدام الامثل لموارد المجتمع يؤدي دلك إلى انخفاض الإنتاج الوطني عن المستوى الذي يمكن تحقيقه ، وبالتالي إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني وانخفاض معدلات التنمية الاقتصادية كذلك انتشار البطالة وتكرار حدوث الازمات الاقتصادية يؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية ومن هنا يبدو واضحا ضرورة تدخل الدولة لتحقيق المعدلات المثلى[3]، وذلك من خلال توفير مصادر التمويل المحلية والاجنبية لعملية التنمية والتي تتحقق بالتاثير على بعض المتغيرات الاقتصادية باستعمال ادوات السياسة المالية وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثاني .

---

[1] السيد عطية عبد الواحد **الاتجاهات الحديثه في العلاقه بين السياسه الماليه و النقديه**، دار النهضة العربية، القاهرة 2004 ص12 .

تصاد الكلي مع التطبيقات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص339 .

ة ابراهيم ايوب ، **مبادئ الماليه العامه** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2003 ، ص ص21 -22 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

3 -4 - تحقيق الكفاءة الاقتصاديه في تخصيص الموارد :

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصص الامثل للموارد بين الاستخدامات العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام الحكومي لتمويل برامج النفاق العام المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة ، ومن هذا نجد ان تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد يعني تحقيق اكبر حجم ممكن من النتاج عن طريق ذلك الاستخدام وليس عن طريق اي استخدام اخر.[1]

المبحث الثاني : تطور السياسه الماليه في الفكر الاقتصادي

1 - السياسه الماليه في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

يعتبر الكلاسيك ان دور الدولة محدود في النشاط الاقتصادي ، ويقتصر دورها فيما يسمى بالارامل الاربعة : الدفاع ، الامن الداخلي، العدالة والمرافق العامة ويرون ان الحياد المالي للدولة يوفر الازدهار الاقتصادي والرفاهية للمجتمع ويرتكزون في ذلك على مبادئ اهمها قانون ساي للاسواق، واليد الخفية لادم سميث .

انون ساي الذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة " العرض يخلق الطلب " يؤكد علاقة سبب مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فاي زيادة في الإنتاج(العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل الوطني وبما ان النقود حسب الكلاسيك ماهي إلا وسيط للتبادل فان اي زيادة في الدخل ستتحول مباشرة إلى زيادة مماثلة لها في الإنفاق(الطلب) [2].

كما يقوم الفكر الكلاسيكي على ان الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي ، حيث عند قيامه بهذا النشاط فانه يهدف إلى تحقيق مصلحته الشخصية، وهذه المصلحة تكون مجموع المصالح المشتركة بين الافراد، ومن تم فلا تتعارض مع بعضها البعض وتحقق مصلحة المجتمع ، فالدافع الفردي هنا هو اساس السياسة المالية واطلقوا في هذا الشان عبارتهم الشهيرة "هناك يد خفية توجه المصالح الخاصة في تضاربها وتفاعلها الوجهة التي تحقق المصلحة العامة"[3].

ومن هذا المنطلق يرى الكلاسيك انه يجب ترك الفرد يشتغل في بيئته الطبيعية وفقا لمبدا الرشادة حيث ان تدخل الدولة يجب ان يكون حياديا بمعنى ان تكون التصرفات والقرارات ا قتصادية التي يتخذها الافراد والقطاع الخاص وبعد تدخل الدولة واحدة تغيير فإن اثرت هذه القرارات الاقتصادية لإنفاق الدولة وجه من الوجوه المحددة او لفرض ضريبة او اي نوع من انواع الإيرادات العامة كان هذا النوع من التدخل الحكومي غير حيادي وبذلك كانت هذه السياسة المالية

[1] محمد فوزي ابو السعود ، **نفس المرجع** ، ص 182 .

سابق ، ص21 .

ياسه الماليه في تحقيق التنميه الاجتماعيه ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2007 ،ص ص 53 -54

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

للدولة خاطئة من وجهة نظر الفكر الكلاسيكي وحتى يضمن الكلاسيكيون تحقيق مبدا الحياد المالي للدولة ركزوا ضرورة مراعاة مبدا اخر وهو مبدا توازن الميزانية الذي يعني تحقيق المساواة التامة بين النفقات و الإيرادات سنويا وبذلك فإن اسس السياسة المالية الفكر الكلاسيكي تنحصر في :

* تحديد اوجه الإنفاق العام الحصر
* ضرورة تحقيق مبدا الحياد المالي النشاطات الاقتصادية للدولة
* الالتزام التام بمبدا توازن الميزانية العامة سنويا[1].

وقد اعتمدت العديد من الدول التي اعتنقت المذهب الراسمالي على افكار ومبادئ الكلاسيك في رسم ووضع اسس سياستها الاقتصادية وتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكن في الواقع العملي صاحب تطبيق هذه السياسات ظهور العديد من الاختلالات والمشكلات الاقتصادية، وبمرور الزمن تفاقمت تلك المشكلات وازدادت حدتها، وكانت مشكلة الكساد العظيم التي ظهرت سنة 1929 في الولايات المتحدة الامريكية القشة التي قصمت ظهر البعير، فقد كانت تلك المشكلة بمثابة الصخرة التي تحطمت عليها وتهاوت من خلالها الافكار والسياسات الاقتصادية الكلاسيكية، فلم تنجح تلك الافكار في معالجة مشكلة البطالة بل على العكس تفاقمت المشكلة ، وانتشرت البطالة من الولايات المتحدة الامريكية إلى العديد من الدول الاخرى ، واصبحت البطالة مشكلة البطالة مشكلة عالمية عجزت السياسات الاقتصادية ومنها النقدية على معالجتها وبدا في الظهور فكر راسمالي جديد سمي بالفكر الكينزي ، انتقد كافة المبادئ والاسس التي قام عليها الفكر الكلاسيكي .[2]

2 - السياسه الماليه في الفكر الكينزي

لقد اتضح من تطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ضرورة التخلص من مفهوم الدولة الحارسة وحل محله مفهوم جديد وهو مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد ازمة الكساد (1929 -1932) ، الذي كان نتاجا لافكار المدرسة الكينزية التي تزعمها الاقتصادي الانكليزي " كينز" في ثلاثينات القرن الماضي ، وقد اكد كينز من خلال نظريته إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند اي مستوى من مستويات التوظف واكد عجز السياسات التي افترضها الكلاسيك عن قدرتها تحقيق التوازن المستقر عند مستوى التوظيف الكامل ، كما اوضح خرافة اليد الخفية مبينا التناقضات الموجودة بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع حيث يرى ان الفرد في سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة قد يخطئ اكثر مما يصيب ، والدولة في بعض النشاطات تكون اكثر رشدا من الفرد والدولة بطبيعتها ليست اقل إنتاجية من القطاع الخاص .[3]

كم ركز كينز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد اساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني ، وقد اعتقد كينز ان العجز في الطلب الكلي كان مسؤولا عن ازمة الكساد وبالتالي

---

[1] حامد عبد المجيد دراز ، **مرجع سابق** ،ص ص 25 -26 .

الية العامه "مدخل تحليلي معاصر " ، الدار الجامعية ، 2008 ، ص25 .

ع سابق ، ص ص 29 -30 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

فان زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي إلى زيادة حجم العمالة والتوظف والاقتراب من مستوى التوظف الكامل[1] ، وراى ان خير من يقوم بهذا الدور هو الدولة بتطبيق مختلف الوسائل والاسلحة لمختلف السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة .

ويمكن توضيح دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الشكل التالي وفقا لنموذج هانسن

الشكل رقم (01) : وحدات الدخل القومي بالاسعار التابته

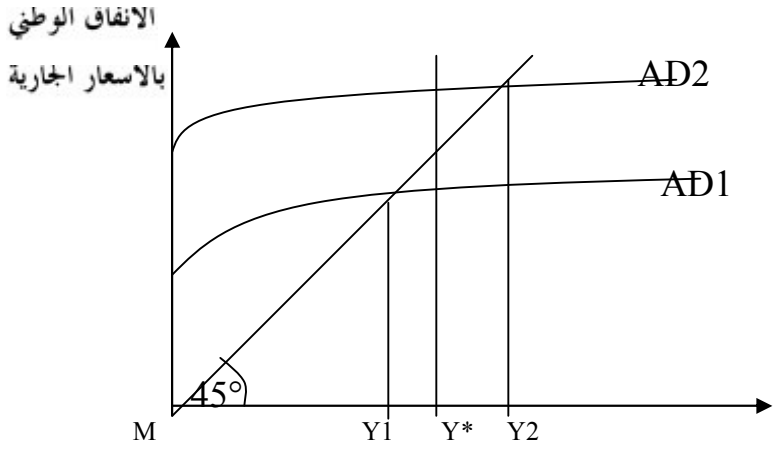

المصدر : حامد عبد المجيد دراز ، **السياسات الماليه** ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الازاريطة ،2000، **ص32.**

يعبر المحور الافقي عن وحدات الدخل الوطني او الإنتاج الوطني بالاسعار التابتة ، ويمثل المحور العمودي وحدات الإنفاق الوطني المتمثل في الاستهلاك ، الاستثمار ، الإنفاق الحكومي ، الصادرات –الواردات بالاسعار التابتة ويمثل خط 45° جميع النقاط التوازنية المحتملة للاقتصاد الوطني حيث تتحقق صحة معادلة الدخل الوطني :

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات - الواردات)[2] بينما يمثل كل من المنحنى AD1 و AD2 تغيرات الطلب الـ .

يتضح من الشكل رقم 01 ان الدخل الوطني التوازني يتحقق عند تقاطع كل من منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي ، وان هذا المستوى التوازني قد يتحقق عند مستوى يزيد(y_2) او مستوى يقل (y_1) عن مستوى التوظيف الكامل (y*) وهنا يرى كينز ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية ودلك كما يلي[3]

[1] محمد فوزي ، **مرجع سابق** ، ص 179 .

[2] امد عبد المجيد دراز ، **السياسات الماليه** ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الازاريطة ،2000 ، ص31 .

ومدى فاعليتها في ضبط التضخم في الجزائر (1990 -2000) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2003 ص 23.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ا/ عندما يمر الاقتصاد بمرحله كساد دوري: و عندها يكون الاقتصاد من وجود نقص الطلب الا بد الدولة ان تطبق من السياسات من حقن الاقتصاد الوطني بجرعات منشطة لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال وعلى غرار ذلك ناد نز :

* تخفيض الضرائب .

* زيادة الإنفاق العام الخدمات والاشغال العامة ستيعاب البطالة وخلق دخول نقدية زيادة حجم الطلب ا الاستهلاكية والاستثمارية.

ب/ عندما الاقتصاد إلى حاله التوظيف الكامل ويهدده التضخم: فيكون الدولة هذه الحالة ان تطبق حزمة من السياسات المالية والنقدية التي من شانها امتصاص فائض الطلب وفي ذلك دعا كينز إلى :

* ضرورة رفع سعر الفائدة

* زيادة الضرائب

*خفض الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري نحو يؤدي إ ظهور فائض الموازنة ا وعلى هذا النحو اظهر كينز واتباعه انه ليس المهم احترام مبدا التوازن السنوي للموازنة مدار الدورة الاقتصادية

* يكون العجز مفيدا عندما يقترن بزيادة مستوى الدخل والناتج والتوظف.

وسادت هذه الاسس الجديدة للسياسة المالية خلال الاربعينات وافاض معتنقوا الفكر الكينزي في تحليل ادوات السياسة المالية وإمكانياتها محاولين إرساء قواعد السياسة المالية تحت اسماء المالية التعويضي والمالية الوظيفية وغيرها،غير ان هذه الاسس اصطدمت بواقع اقتصادي جديد ففي الدول المتقدمة لاحظ الاقتصاديون ازدياد حجم البطالة الإجبارية منذ اوائل الخمسينيات مع ازدياد مستمر في مستويات الاسعار فوفقا للتحليل الكينزي يجب تخفيض حجم الطلب الفعال ليقضي على موجات الضغوط التضخمية ولكن إنقاص الطلب الفعال مع وجود بطالة إجبارية لابد وان يؤدي إلى ازدياد حجم البطالة الإجبارية ، وهكذا يقودنا هذا النوع من التحليل إلى سياسات تصاغ باسم كينز وتتعارض مع افكاره [1].

3 - السياسه الماليه وظاهرة الركود التضخمي

لقد كان التدخل المفرط للدولة للنشاط الاقتصادي وفقا للمفهوم الكينزي من خلال زيادة حجم الإنفاق العام وتباع سياسة التيسير الكمي سببا في ظهور نوع من الازمات الاقتصادية التي لم تعهدها المجتمعات الغربية وتتمثل في تزامن الكساد مع التضخم وهو ما يسمى بالركود التضخمي .

. عبد المجيد دراز ، **السياسات الماليه** ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الازاريطة ،2000، ص 37 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ولعل ابسط تفسير منطقي لهذه الظاهرة الفريدة هو انه بدلا ان يتوافق زمنيا كل من تضخم الطلب وتضخم النفقة ليحدثا تلك العلاقة العكسية بين البطالة والاسعار كما هو مبين في الشكل رقم 2 لمنحنى فليبس• ، فان التوافق الزمني هنا يكون بين انكماش الطلب الكلي كسبب منشئ للبطالة وبين تضخم النفقة كسبب منشئ لارتفاع الاسعار وعندما يحدث مثل هذا التوافق الزمني فان العلاقة لابد ان تكون طردية بين البطالة والاسعار ، وان السبب المنشئ للتغير في كل منهما يختلف عن الاخر تماما ، دلك ان قصور الطلب الكلي بابتعاده عن مستوى التشغيل التام ، لابد ان يؤدي إلى هبوط مستوى الناتج و الدخل وبالتالي إلى انخفاض مستوى التوظف اي ارتفاع مستوى البطالة ، ولو اخدنا بمفهوم نظرية فليبس فإن ارتفاع مستوى البطالة كان لابد ان يقترن بانخفاض مستوى الاسعار، إلا ان تضخم النفقة يلاشي تاثيرات النقص في الطلب الكلي على انخفاض مستوى الاسعار، بل اكثر من دلك فان تضخم النفقة لابد ان يطغى على التاثيرات السلبية للنقص في الطلب الكلي ، مما يدفع الاسعار إلى الارتفاع .[1]

الشكل رقم (02) : منحنى — العلاقة بين الاسعار والبطالة -

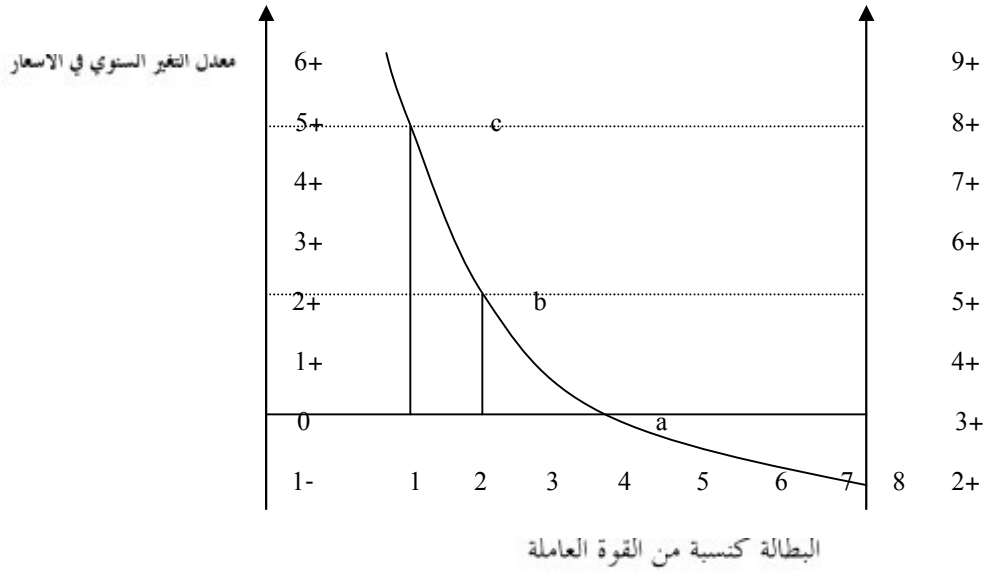

المصدر : حسين عمر ، النظريات الاقتصاديه ، دار الكتاب الحديث بدون مكان النشر **ص 166.**

إن ظاهرة الركود التضخمي ابانت على عيوب كثير ة على التحليلات التي جاء بها معتنقوا هذا الفكر من امثال فليبس وهانسن وكان من الضروري تصحيح الافكار ودلك بتطوير اسس السياسة المالية وهدا ما تكفل به نموذج الاقتصادي الامريكي واينتروب والذي يمكن تلخيصه فيما يلي :

• يبين منحنى فليبس كيف ان الزيادة في الاجور النقدية تكون معها الزيادة في مستويات الاسعار حيث الاتجاه يكون تصاعديا ، عكس البطالة التي تكون في حالة هبوط وهو إدراج وتاكيد لافكار كينز حيث الزيادة في النفقات تؤدي إلى الزيادة في الاجور مع المستويات ي معدلا البطالة ، إلى غاية الوصول إلى نقطة التوظف الكامل

ساديه ، دار الكتاب الحديث ، بدون مكان النشر ص 167 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الشكل رقم (3) : التوازن بدلاله الإيراد المتوقع والعماله

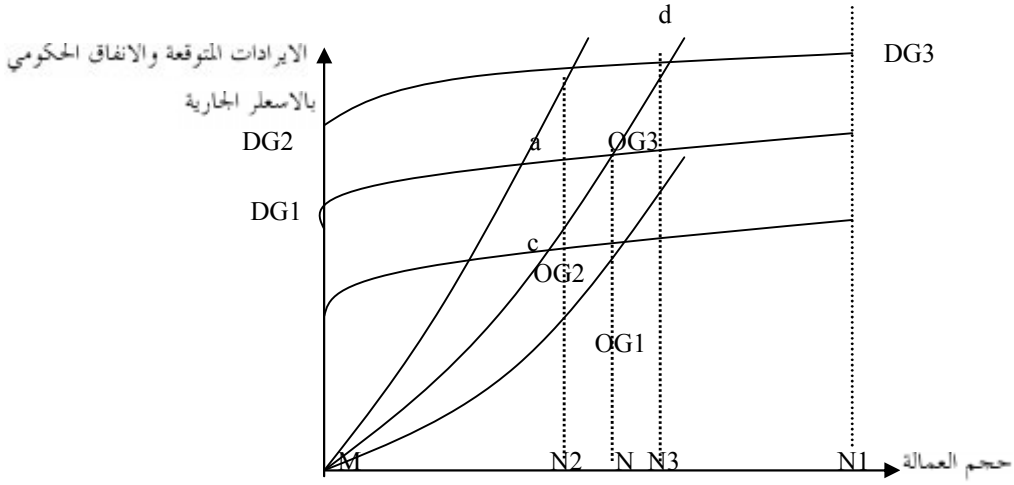

المصدر : حامد عبد المجيد دراز ، **السياسات الماليه** ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الازاريطة ،2000 **ص50.**

ففي الشكل رقم 03 يمثل المحور الافقي حجم العمالة ويمثل المحور الراسي إجمالي الايرادات المتوقعة قطاعات الإنتاجية نتيجة بيع إنتاجها ، والإنفاق الحكومي بالاسعار الجارية .

يمثل منحنى العرض الكلي تجميع جميع منحنيات العرض لكافة القطاعات الاقتصادية في المجتمع بما فيها القطاع العام والقطاع الخارجي ، ومن الواضح ان كافة القطاعات الاقتصادية في المجتمع إذا ما توقعت ان تكون إيراداتها صفر فإنها لن ترغب في استخدام اي عامل ، وهذا ما يفسر بدء منحنى العرض الكلي من النقطةM كذلك فإن شكل ومرونة منحنى العرض الكلي سوف يختلف من دولة إلى اخرى تبعا للعديد من العوامل التي تعبر عن مرونة الجهاز الإنتاجي في كل دولة .

ويعبر منحنى الطلب الكلي والذي يعبر في هذا النموذج عن العلاقة بين الإنفاق من كافة طوائف المشترين على المنتجات المحلية عند كل مستوى من مستويات التوظف ومعنى اخر فإن منحنى الكلب الكلي سوف سوف يعبر هنا عن مجموع الاستهلاك+الاستثمار +القطاع العام + العالم الخارجي بالاسعار الجارية عند كل مستوى من مستويات التوظف .

فإذا ما افترضنا ان مستوى التوظف الكامل عند النقطة N1 فإن معنى هذا ان توازن الاقتصاد القومي عند النقطة N هو توازن عند مستوى اقل من مستوى التوظف الكامل معبرا بذلك عن وجود بطالة إجبارية التوازن عند مستوى اقل من مستوى التوظف الكامل لا يعني عدم ظهور التضخم كما في نموذج هانسن فنموذج واينتروب يكشف عن احتمال قبل مستوى العماله الكاملة بل واحتمال ازدياد حدة التضخم مع استمرار حجم البطالة الإجبارية .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ففي الشكل رقم 03 يتقاطع منحنى الطلب الكلي DG1 مع منحنى العرض الكلي OG1 عند النقطة N حيث يتوازن الاقتصاد القومي عند مستوى اقل من مستوى التوظيف الكامل فإذا ما افترضنا ان احد عناصر الإنتاج قد ارتفعت اسعاره بفعل قوى السوق العالمي او ان معدل الاجر النقدي قد ارتفع بازيد من الارتفاع في معدلات الإنتاجية الحدية إما نتيجة الضغط نقابات العمال في الدول المتقدمة او بقرار حكومي لتحقيق هدف اجتماعي او سياسي في الدول النامية فان منحنى العرض الكلي سوف يرتفع إلى اعلى متخذا الوضع OG2 ولكن هذا الارتفاع في دخول العمال سوف يؤدي إلى ارتفاع منحنى الطلب الكلي متخذا الوضعDG2 وهنا نلاحظ ان نقطة التوازن الجديدة قد وقعت عند نفس مستوى التوظيف السابقN ولكن مع ارتفاع مستويات الاسعار بل إن نقطة التوازن الجديدة قد تقع عند مستوى اقل من مستوى التوظيف السابق كما هو موضح في الشكل رقم03 عندما يتقاطع منحى الطلب الكلي DG3 مع منحنى العرض الكليOG3 كند نقطة تقاطع N3 وفي هذه حالة من حالات الكساد التضخمي.

وإذا ما اخذنا الدول النامية كنموذج لوجدنا كما في الشكل رقم 04 حيث يمثل منحنى العرض الكلي ومنحنى الطلب الكلي لدولة نامية، وكما هو معلوم فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية يوف ينعكس على منحنى العرض الكلي ليتخذ الشكل الموضح في الشكل رقم 04 حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي DG1 مع منحنى العرض الكليOG عند النقطة N1 حيث يتوازن الاقتصاد الوطني عند مستوى اقل بكثير من مستوى التوظف الكامل N، اذا ما افترضنا ان حكومة الدولة النامية قد اتخذت قرارا برفع منحنى على اساس ان هذه السياسة وفقا لنموذج هانسن سوف تؤدي إلى توازن الاقتصاد الوطني عند مستوى قريب من مستوى التوظف الكامل ويحقق بالتالي قدرا كبيرا من التنمية الاقتصادية، فإننا نجد ان منحنى الطلب الكلي سوف ينتقل إلى اعلى DG2 متقاطعا مع منحنى العرض الكلي عند النقطةN2 في السنة الاولى من الخطة ، ثم إلى DG3 متقاطعا مع منحنى العرض الكلي عند النقطةN2 في نهاية السنة الثانية من الخطة وهكذا .

ويتضح مما سبق ان المكاسب التي عادت على الاقتصاد الوطني من رفع منحنى الطلب الكلي وزيادة مستوى التوظف من N1 إلى N2 إلى N3 اقل بكثير من الضرر الذي تحقق من ارتفاع مستويات الاسعار وبالتالي يمكننا ان نتفهم ما تردده الاقوال المأثورة في الدول النامية من ان التضخم ياكل مكاسب التنمية. [1]

[1] سبق ، ص 49 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الشكل رقم (04) : التوازن العام في الدول النامیه

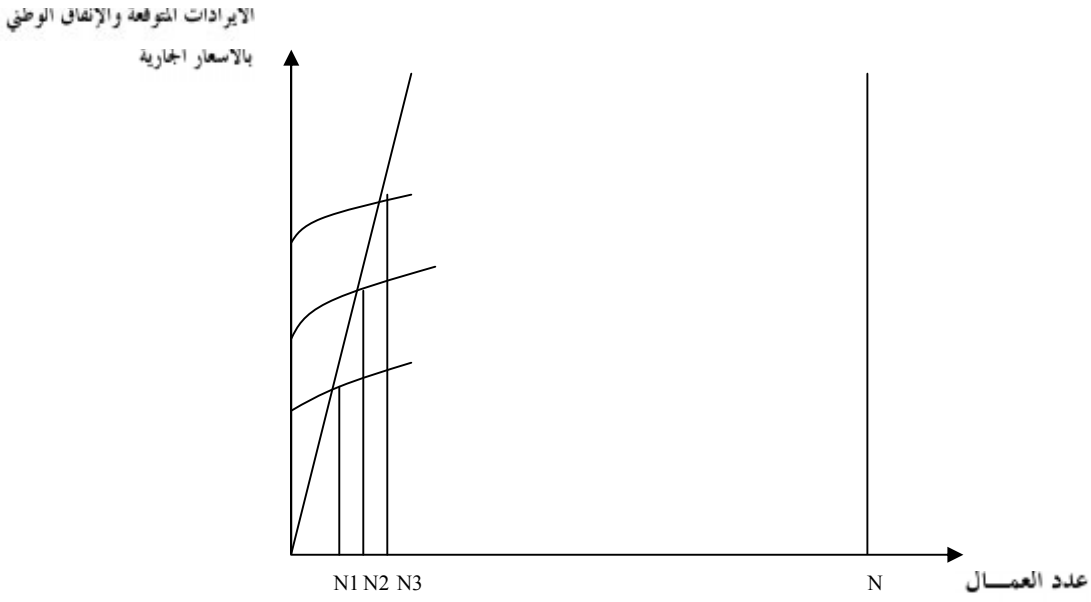

المصدر : حامد عبد المجيد دراز ، **السياسات المالـ** ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الازاريطة ،2000 ص **52 .**

المبحث الثالث : ادوات السياسه الماليه

تمثل ادوات السياسة المالية تلك الادوات التي تستخدمها الدولة من خلال استخدام ادوات المالية العامة من اجل دفع عجلة النشاط الاقتصادي، وتحقيق اهداف السياسة المالية والتي اصبحت اداة اقتصادية هامة للتاثير على النشاط الاقتصادي .

ولما كانت السياسة المالية بدورها تنقسم إلى ثلاث سياسات فرعية هي السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية والسياسة الائتمانية ، كانت لكل من هذه السياسات ادواتها واسلحتها الخاصة بها والمميزة ، فالضرائب بانواعها واشكالها ومصادر الايرادات العامة للدولة هي ادوات السياسة الضريبية ومجالات الإنفاق هي ادوات السياسة الانفاقية، والقروض العامة هي ادوات السياسة الائتمانية للدولة[1]، وعليه فالسياسة المالية تستخدم ثلاث ادوات رئيسية هي :

1 - النفقات العامه

تقوم الدولة بالوظيفة الاقتصادية المنوطة بها وهي الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والقيام بالتنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، يتطلب عليها اداء بعض الخدمات المالية بصفة مباشرة او غير مباشرة عن طريق النفقات العامة .

جع سابق ص59

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

1 -1 - تعريف النفقات العامه

النفقات العامة هي كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة[1] .

من هذا التعريف يتضح ان النفقات العامة تتكون من ثلاث عناصر والتي تكون اركانها و يمكن إيجازها فيما :

ا - النفقه العامه مبلغ من النقود :

يتميز إنفاق الدولة في عصرنا الحاضر بانه نقدي ، فالدولة تقوم عادة وهي بصدد اداء الخدمات العامة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على مستلزماتها من السلع والخدمات[2] وكذا منح الإعانات والمساعدات باشكالها المختلفة .

ويلاحظ ان الجزء الاكبر من إنفاق الدولة على مختلف الانشطة لابد وان يكون في صورة نقدية ، غير انه يمكن ان يتسع المجال لإدخال النفقات العينية ضمن الإنفاق العام بشرط ان تكون قابلة للتقويم النقدي مثل الإعانات التي تقدم في صورة عينية لبعض الدول في حالة الازمات والكوارث[3] .

ب - النفقه العامه يقوم بها شخص عام :

لا يكفي ان تكون النفقة نقدية حتى تكون نفقة عامة بل ان الشرط الرئيسي الذي يضفي على النفقة صفة العامة هو الركن الثاني ، ويتمثل في اشخاص القانون العام في الدولة بمختلف مستوياتها الحكومية اي سواء على المستوى المركزي او المستوى الولائي او المستوى المحلي ، ولكن في ضوء المفهوم الحديث للنفقة العامة فإن صدور النفقة من احد اشخاص القانون العام لا تعد بالضرورة نفقة عامة كما هو الحال وفقا للفكر الكلاسيكي والمعيار التقليدي ، فهذا الشرط ضروريا ولكنه غير غير كافيا حيث يتعين ان يكون افاق الشخص العام لإشباع حاجة عامة ، وايضا لا تعتبر النفقة التي يقوم بها احد اشخاص القانون نفقة عامة إذا كان الهدف منها منفعة خاصة[4] .

ج - الغرض من النفقه العامه إشباع حاجه عامه :

تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف تحقيق وإشباع حاجة من الحاجات العامة ، وهذا يعني انه لاتندرج ضمن النفقات العامة كل نفقة تستهدف مصلحة خاصة على الافراد .

ويرجع تبرير هذا العنصر في تجسيد مبدا العدالة والمساواة بين جميع الافراد ، حيث ان التساوي في تحمل اعباء الضرائب يجب ان يقابله التساوي في الانتفاع من النفقة العامة وغياب العدالة في هذا الشان يفقدها مشروعيتها .

---

[1] فليح حسن خلف ، **الماليه العامه** ، عالم الكتب الحديث 2007 ،ص89

[2] مجدي شهاب ، **اصول الاقتصاد العام (الماليه العامه)** ، دار الجامعة الجديدة ، الازاريطة ،2004 ، ص193

صاديات الماليه العامه ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2005/2004 ص174

رجع سابق ، ص464

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

لكن مفهوم تحقيق المنفعة العامة وإشباع الحاجات العامة يختلف باختلاف دور الدولة وطبيعة ممارستها لوظائفها سواءا اقتصاديا او اجتماعيا ، إذ ان تطور دور الدولة من الدور التقليدي في عهد الدولة الحارسة اين اقتصر دورها في تحقيق العدالة وتوفير الامن الى دور الدولة المنتجة اين تتدخل في عملية تحريك النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وصولا الى دورها في عصر العولمة اين باتت تبحث عن الرفاه الاقتصادي ، كل هذا ساهم في تطور مفهوم الحاجات العامة واصبح من الصعب تحديدها وحصرها في نطاق معين [1].

1 -2 - تقسيمات النفقه العامه

مع تطور دور الدولة وانتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة ، وتخلي الحكومات عن سياسة الحياد المالي اتسع معها نطاق النفقات العامة ، وزاد من اهمية تقسيماتها التي ارتبطت بعدة معايير واسس والتي نوجز اهمها فيما يلي :

-النفقات العامه حسب معيار التكرار والدوريه

-النفقات العامه حسب المعيار الوظيفي

- النفقات العامه حسب المعيار الاقتصادي .

1 -2 -1 - النفقات العامه حسب معيار التكرار والدوريه :

عندما تتكرر النفقة العامة كل فترة زمنية معينة فيعتبر إنفاق عادي ، اما عندما تصرف النفقة لظروف غير عادية تنتهي بزوالها فهو إنفاق غير عادي[2]، وبالتالي يمكن تقسيم النفقات العامة وفقا لهذا المعيار إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية وللتمييز بينهما توجد عدة معايير :

-**الانتظام والدوريه** حيث إذا كانت النفقة تتم بنظام ودورية فهي نفقة عادية، اما إذا لم تتم بانتظام فهي غير عادية .

- **فترة الإنفاق** : إذا كانت النفقة تستوعب بكاملها خلال الفترة المالية فهي نفقة عادية، وإذا تعدت الفترة المالية فهي غير عادية .

- **معيار الإنتاجيه** : إذا ادت النفقة إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة عادية، اما إذا كانت غير منتجة فهي نفقة غير عادية .

-المساهمه في تكوين راس المال العيني : تعتبر النفقة عادية إذا لم تسهم في تكوين رؤوس الاموال العينية ، وتعتبر غير عادية إذا ساهمت في تكوين رؤوس الاموال العينية .

[1] بودخدخ كريم ،**اثر سياسه الانفاق العام على النمو الاقتصادي حاله الجزائر 2001 -2009** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير الي ابراهيم الجزائر ،2010 ص ص32 -33

[2] **مرجع سابق** ، ص184

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

1 -2- 2 - النفقات العامه حسب المعيار الوظيفي :[1]

ويقصد به تقسيم الإنفاق العام تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة ، والغرض منه هو إظهار مقدار النشاط الحكومة في اوجه إنفاقها المختلفة ، وعلى هذا الاساس يمكن تقسيم النفقات العامة إلى ثلاث انواع هي

ا - **النفقات الإداريه للدوله :** وهي الخاصة بتسيير المرافق العامة، وتضم الاجور وما في حكمها للعاملين بالدولة ، ونفقات رئيس الدولة والسلطة التشريعية، ونفقات الدفاع والامن والتمثيل السياسي .

ب - النفقات الاجتماعيه للدوله: وتتعلق بالاغراض الاجتماعية من اجل التنمية الاجتماعية، وتحقيق التضامن الاجتماعي ، وتشمل نفقات التعليم والصحة والثقافة العامة والتامينات الاجتماعية .

ج - النفقات الاقتصاديه للدوله : وهي النفقات اللازمة لتزويد الاقتصاد الوطني بخدمات اساسية ، مثل الري والصرف والنقل والمواصلات ، المياه والكهرباء ، والطرق وغيرها .

1 -2- 3 - النفقات العامه حسب المعيار الاقتصادي

يتم تقسيم النفقات العامة من الناحية الاقتصادية إلى :

ا - **ت حقيقيه :** وهي التي تتحقق كمقابل لحصول الدولة على السلع او الخدمات التي تؤدي الدولة من خلالها القيام بنشاطاتها المتصلة باداء دورها في المجتمع والاقتصاد، والتي تتمثل في بالإنفاق على دفع الاجور والرواتب مقابل خدمات العمل الذي تحصل عليه الدولة، ودفع اثمان متطلبات إقامة الاستثمارات وهذه النفقات الحقيقية يمكن ان تتصل بالنفقات العامة على اداء الدولة للخدمات العامة ، او النفقات العامة على توفير البنية التحتية اللازمة لعمل النشطات الاقتصادية، او النفقات العامة اللازمة للقيام بالنشطات الاقتصادية [2].

ب -النفقات التحويا : وهي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى اخرى في المجتمع وهذه النفقات لا يقابلها حصول الدولة على مقابل مباشر ، ولا تؤدي الى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه[3] فالهدف الاساسي لهاته النفقة هي إعادة توزيع الدخل والتقليل من التفاوت الاجتماعي عن طريق تحويل قدر من القوة الشرائية من فئة اجتماعية لاخرى .

وتنقسم النفقات التحويلية الى ثلاث انواع رئيسية هي :

- النفقات التحويليه الاقتصاديه : وهي تلك الإعانات الحكومية التي تمنح لبعض المشروعات الإنتاجية والتي يكون الهدف منها تشجيع تلك المشروعات على زيادة الإنتاج والبيع باسعار منخفضة .

- النفقات التحويليه الاجتماعيه : وهي تلك النفقات الحكومية التي تتم دون مقابل ويكون الهدف منها تحقيق ما يسمى البعد الاجتماعي مثل إعانات البطالة ، والتامينات الاجتماعية .

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **مرجع سابق** ، ص ص190 -191

ق ، ص 128 .

امه ، مكتبة النهضة العربية ، 1992 ، ص 92 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

-النفقات التحويليه الماليه : وهي التي يكون الهدف منها هو مواجهة عبء الإقراض العام والمتمثلة في فوائد الدين العام واستهلاكه[1] .

1 -3 - تطور النفقات العامه وتزايدها

من الظواهر الاقتصادية التي اثارت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة بشكل مستمر في جميع دول العالم وذلك بالرغم من اختلاف الانظمة الاقتصادية والسياسية، واول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة الاقتصادي الالماني « ادولف واجنر » حيث قام بدراسة التاريخ الاقتصادي والمالي في عدد من الدول ، للتعرف على العلاقة بين نمو الدخل القومي من ناحية ، ونمو النفقات العامة من ناحية اخرى ، واصدر قانونه عن تزايد النشاط الاقتصادي للدولة وعن نمو الإنفاق العام عام 1992 ، ويتلخص هذا القانون في انه " اذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي الى اتساع نشاط الدولة ، هذا يعمل على زيادة نفقات الدولة، بمعدل اكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي "[2].

إن الزيادة النفقات العامة ترجع في الحقيقة لعدة اسباب منها ظاهرية وحقيقية

1 -3- 1 - الاسباب الظاهريه لازدياد النفقات العامه

المقصود بالاسباب الظاهرية لازدياد الإنفاق العام تلك التي تؤدي إلى زيادة رقم النفاق العام عدديا دون ان يقابله زيادة في حجم السلع والخدمات العامة المقدمة للمواطنين او تحسين مستواها[3] .

وتتمثل هذه الاسباب فيما :

ا - انخفاض قيمه النقد

اصبح الانخفاض في قيمة النقد ، مظهرا من مظاهر الحياة الاقتصادية في العصر الحديث ، ولم تفلت منه دولة من الدول ، مما دفع بعض الاقتصاديين إلى القول بان التضخم اصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول[4] .

والتضخم هو عبارة عن الزيادة المستمرة للاسعار عبر فترة من الزمن، والذي يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية للنقود والتي بدورها تدفع الدول إلى زيادة النفقات العامة مع حصولها على نفس الكمية من السلع والخدمات قبل التضخم .

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد ، **مرجع سابق** ، ص ص189 -190 .

[2] احمد زهير الشامية ، خالد شحادة الخطيب ، **اسس الماليه العامه** ، دار وائل للنشر ، ط2 2005 ص76 .

، ص218 .

ادة خطيب ، **مرجع سابق** ، ص 78 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ب - تغير اساليب المحاسبه الحكوميه

في الماضي كانت الموازنات العامة تحضر طبقا لمبدا الناتج الصافي اي ان نفقات المرافق العامة كانت لا تسجل في الموازنة الا استنزال حصيلة إيراداتها ، مما كان يؤدي لتخفيف حجم الإنفاق المعلن اما الان فإن الموازنات العامة تحضر طبقا لمبدا الناتج الإجمالي الذي تقيد بمقتضاه في الميزانيات كافة نفقات المرافق وإيراداتها دون إجراء اية مقاصة بينها، وقد ادى ذلك بطبيعة الحال لتزايد حجم النفقات المعلنة بصورة ظاهرية [1].

ج -اتساع إقليم الدوله وزيادة عدد السكان

يؤدي اتساع رقعة الدولة وزيادة مساحة الإقليم التابعة لها إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة ، وذلك لمواجهة مطالب الاقاليم الجديدة، وتعد هذه الزيادة ظاهرية كونها لم تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد منها، ونفس الشيء فيما يخص الزيادة الطبيعية للسكان حيث تؤدي هذه الزيادة إ زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الاعباء الجديدة ، كما تتاثر النفقات العامة بالتغيرات الهيكلية في السكان فارتفاع عدد الاطفال في سن التعليم يؤدي إلى زيادة نفقات التعليم ان ارتفاع عدد الشيوخ يؤدي الى الزيادة في المعاشات وتوفير الرعاية الصحية والاجتم [2].

1 -3 -2 - الاسباب الحقيقيه لازدياد النفقات العامه

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات ، اي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات، وقد ارجعت بعض الدراسات هذه الزيادة إلى عدة عوامل اهمها :

ا - العوامل الإداريه

يمكن ان يرجع جزء من الزيادة في الإنفاق العام إلى انخفاض الكفاءة الإدارية في مختلف الوحدات الحكومية ، وزيادة الوظائف الحكومية وملحقاتها دون الحاجة الحقيقية إليها

ب - العوامل السياسيه

والتي ترجع اساسا إلى عدم استقرار النظام السياسي وميوله الى النزاعات مع الدول المجاورة مما يترتب عليه تعبئة الموارد لظروف الحرب ومحاولة تفادي وقوعها هذه من ناحية ، ومن ناحية اخرى في ضل وجود المبادئ الديمقراطية وانتشارها ووجود قوى معارضة تنافس الحكومات في الوصول الى الحكم يمثل ضغطا على الحكومات في إنفاق المزيد لتوفير كميات اكبر من الخدمات الصحية والتعليمية وتقديم الإعانات والمساعدات لاكبر عدد ممكن من الافراد حتى تجني الحكومة مزيدا من الاصوات ومن ثم بقائها في الحكم [3] .

---

[1] مجدي شهاب ، **نفس المرجع** ، ص ص 219 -220 .

ادة خطيب ، **نفس المرجع** ، ص ص 80 -81 .

جع سابق ، ص490 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ج - العوامل المدهبيه

ويقصد بها الاسباب المرتبطة بالفكر الاقتصادي وتطوره خلال التاريخ ونظرته إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي الذي ادى تطوره إلى بروز اشكال متعددة للدولة حسب دورها في الاقتصاد ، إذ نتج عن ذلك ازدياد وظائف الدولة انطلاقا من اقتصارها على توفير الامن وحماية الممتلكات إلى المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يترتب عنه بالضرورة زيادة المنفعة الحقيقية لنفقات الدولة .

د - العوامل الاقتصاديه

وهي الناتجة عن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي قصد تحقيق نمو اقتصادي منتظم ولتلافي حالات الكساد والذي يحتم على الدولة التدخل لزيادة الطلب الكلي الفعال بشكل يسمح زيادة الإنتاج والدخول وكذلك لتوفير القدرة التنافسية خاصة في الدول النامية التي عن طريق النفقات العامة تقوم بتغطية ضعف القطاع الخاص .

2 - الإيرادات العامه

نظرا للتطور الاقتصادي الذي عرفته الدولة في العالم المعاصر والذي تميز بازدياد الإنفاق العام بسبب ازدياد تخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، كان لزاما لها توفير الموارد الاقتصادية اللازمة لتغطية تلك النفقات وهذه الموارد تمثل الإيراد العام للدولة .

2 -1 - تعريف الإيرادات العامه

هي مجموع الاموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ [1].

ويتخذ الإيراد العام في الاقتصاديات المعاصرة عدة اشكال وفق معايير شتى فنذكر مثلا [2]

- **وجهه نظر الممول** : تنقسم الى هبات (الهدايا والتبرعات) ، موارد تعاقدية (اثمان منتجات القطاع العام) ، موارد إجبارية (الضرائب والغرامات) ، موارد مباشرة (إيرادات الدومين العام) ، موارد تحويلية (الضرائب) ، موارد مستقبلية (القروض)
- **تبعا لدرجه تكرارها ودوريتها في ميزانيه الدوله** : موارد عادية (الضرائب) ، موارد غير عادية (القروض)؛
- **تبعا لدرجه الإلزام** : موارد إجبارية (الضرائب) ، موارد اختيارية (اثمان منتجات القطاع العام).

ومهما يكن من امر فإننا سنركز على ابرز اوجه الإيراد العام التي تحتل مكانا هاما في رسم السياسة المالية بصفة خاصة والسياسة الاقتصادية ككل وهي الضرائب .

2 -2 - الضرائب : تعد الضرائب من اقدم واهم مصادر الإيرادات العامة ، وتعددت التعريفات التي تناولها الكثير من الاقتصاديين ويمكن تعريفها على انها :

، ص 255 .

ة ابراهيم ايوب ، **مرجع سابق** ، ص213 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

"عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة او إحدى هيئاتها العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف و الاعباء العامة دون ان يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة"[1]

من التعريف السابق نجد ان الضريبة تتضمن ثلاث عناصر اساسية هي :

- الصفة النقدية للضريبة.
- توفرها على عنصر الإجبار .
- هدفها تحقيق نفع عام وليس نفع خاص للدين يؤدوها .
- وتتميز بالصفة النهائية

2 -2 -1 :القواعد الاساسيه للضريبه:

يقصد بها المبادئ العامة و الاسس التي تحكم الضريبة، والتي يتعين على المشرع إتباعها عند وضع نظام ضريبي في الدولة، وهذه المبادئ تعتبر بمثابة دستور تخضع له الاصول القانونية للضريبة وعلى الدولة ان تلتزم بهذه القواعد والمتمثلة فيما يلي:

ا - قاعدة العداله[2]

لقد بين ادم سميث هذا المبدا بقوله:"يجب ان يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية بحسب مقدرتهم النسبية، اي نسبة الدخل الذي يتمتع به الممول في ظل حماية الحكومة". فادم سميث يقرر ان فرد من رعايا الدولة في النفقات العامة يجب ان يكون تبعا لطاقته ومقدرته المالية، واحسن مقياس لقدرته هو مقدار دخله، ويرى مفكرو المالية ضرورة بناء فرض الضريبة على الاسس التالية:

- مبدا العمومية في التطبيق
- مبدا الوحدة في التطبيق
- مبدا الكفاءة في التطبيق

ب - قاعدة اليقين او التحديد:[3]

تقضي هذه القاعدة ان تكون الضريبة محددة بدون غموض ، ويعني ذلك ان يكون سعرها ووعائها وميعاد دفعها واسلوب تحصيلها وكل ما يتصل بها من احكام وإجراءات معروفا بوضوح وبصورة مسبقة لدى المكلفين بادائها ، هذا ويمكن الربط بين قاعدة اليقين وثبات الضريبة واستقرارها ، إذ ان علم المكلف باحكام الضريبة لن يتيسر إذا تغيرت هذه باستمرار او في فترات متقاربة ، فالتعديلات يجب ان تكون في اضيق الحدود حتى لا تضايق المكلفين بها وحتى لا تؤدي إلى اضطراب النشاط الاقتصادي .

---

[1] محمد عباس محرزي ، **اقتصاديات الماليه العامه** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2003 ،ص176 .

ع الضريبي، دار البيارق 1998 ص 94 .

ص 323 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ج - قاعدة الملائمه في الدفع[1]:

يجب تنظيم احكام الضريبة على نحو يتلاءم مع احوال المكلفين ونفسيتهم، سواء من حيث اختيار وعائها واسلوب تحديده، اومن النواحي المرتبطة بكيفية الجباية موعد إجراءاتها، فميعاد تحصيل الضرائب يجب ان يكون في الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله.

د - قاعدة الاقتصاد في الضريبه:[2]

تقتضي هذه القاعدة ضرورة الاقتصاد في تكاليف جباية الضرائب بعيدا عن الإسراف، والمبالغة في نفقات التحصيل الضريبي سواءا فيما يتعلق بنفقات عمال وموظفي الضرائب، او نفقات وسائل التحصيل.

2 -2 -3 - انواع الضرائب:

تتعدد صور الضريبة وكذا انواعها والمعايير المعتمدة في التفرقة بينها ويمكن إيجاز اهمها فيما يلي :

اولا -تقسيمها حسب معيار العناصر المتعددة الخاضعه للضريبه :

ا -الضريبه الوحيدة:

يقصد بها فرض ضريبة موحدة على الدخل المتولد على مختلف المصادر، يعد خصم جميع التكاليف اللازمة للحصول على الدخل، وبعبارة اخرى يجمع ما يحصل عليه الشخص الواحد من الدخول المختلفة على انها وعاء واحد.

ب - الضرائب المتعددة:

يعني هذا النظام إخضاع الممولين لانواع مختلفة من الضرائب فحسبه تعتمد الدولة على انواع مختلفة من الضرائب التي يخضع لها المكلفون ومن ثم تتعدد وتختلف الاوعية الضريبية.

ثانيا تقسيمها حسب معيار الواقعه المنشئه للضريبه:[3]

ا - الضرائب على راس المال: والتي تنشا عن واقعة تملك راس المال ويقصد بواقعة تملك راس المال من الناحية الضريبية، مجموع الاموال المنقولة (الاسهم، السندات...)، والعقارية (المبينة، وغير المبينة) التي يمتلكها الشخص في لحظة معينة، والقابلة للتقدير بالنقود، سواء كانت تدر دخلا ام لا ومن امتلتها حقوق التسجيل المدفوعة لمناسبة تملك عقار مبني اوغير مبني وبمقابل.

ب - الضرائب على الدخل: و تتولد عن واقعة تحقق الدخل ويفهم من الدخل كل ما يحصل عليه الشخص من إيراد مقابل السلع التي ينتجها، او الخدمة التيس يقدمها.

ج - الضرائب على الاستهلاك: هذه الضرائب هي نتاج واقعة الاستهلاك التي مفادها ان الالتزام بدفع الضريبة ينشا بمجرد شراء السلعة، ويقصد بالضرائب على الاستهلاك، تلك الضرائب التي تفرض على الدخل عند استعماله في اوجه معينة تتمثل بالحصول على السلعة الاستهلاكية وضرائب الاستهلاك قد تفرض

---

[1] احمد حشيش ، **اساسيات الماليه العامه**، دار النهضة العربية 1992 ، ص ص 155 -160 .

ص98

ت، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، ص 19

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

على استهلاك انوع معينة من السلع اي في صورة نوعية على الاستهلاك كالرسم الداخلي عليه وقد تفرض على جميع انواع السلع في صورة ضريبية عامة على الاستهلاك كالرسم على القيمة المضافة(***TVA***)

ثالثا تقسيمها حسب معيار تحمل العبء الضريبي

ا - الضرائب المباشرة وهي كل ما يفرض ويقتطع مباشرة من الدخل والثروة ومن المستحيل نقل عبؤها ، ودافعها هو الذي يتحملها ، وتنصب سنويا على المركز المالي للمول ، الذي يتكون من عناصر ثابتة ودائمة لفترة طويلة ، ويتم تحصيلها بناءا على قوائم اسمية يوضح فيها اسم الممول ومقدار الضريبة المفروضة .

ب - الضرائب غير المباشرة:وهي كل مل يفرض اثناء تداول السلع والخدمات في مراحل الإنفاق المختلفة ومن الممكن نقل عبؤها ودافع الضريبة هو الذي يتحملها ويتوقف النقل على درجة مرونة عرض وطلب السلعة محل الضريبة ونوع العنصر الخاضع لها ، ومدى توافر او انعدام المنافسة ، وغالبا تفرض على وقائع خاصة او اعمال عرضية متقطعة كالاستهلاك والتداول ، والإنتاج والاستعمال ، ويتم تحصيلها دون الحاجة إلى إصدار قوائم وإنما تتم عند حدوث وقائع معينة كإنتاج السلعة او استيرادها او بيعها للمستهلك .

رابعا تقسيمها حسب معيار سعر الضريبه:

ا -الضرائب النسبيه:

ويقصد بها تلك الضريبة المحسوبة على اساس معدل ثابت مهما كان حجم المادة الخاضع للضريبة، ومن امثلة الضرائب النسبية الضريبة على ارباح الشركات التي تفرض بمعدل30% على قيمة ارباح الشركات، والرسم على القيمة المضافة الذي يفرض بمعدل07%، او 17% على رقم الاعمال...الخ

ب -الضريبه التصاعدي :

تعني ارتفاع المعدل مع تزايد حجم المادة الخاضعة للضريبة وتاخد شكلين مختلفين، حيث ان الشكل الاول يتم فيه تقسيم دخول الممولين إلى عدة طبقات، وترتب هذه الاخيرة تصاعديا ثم تفرض الضريبة بمعدل متزايد كلما انتقلنا إلى طبقة اكبر، اما الشكل الثاني فيتم فيه تقسيم الدخل إلى شرائح ثم تفرض الضريبة بنسب مختلفة تتزايد كلما انتقلنا من شريحة إلى اخرى.

2 -3 - القروض العامه

2 -3 -1 - مفهوم القرض العام:

- **<u>تعريف01:</u>**

القرض العام هو عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء إلى الغير(افراد، مصارف او غيرها من المؤسسات المالية الداخلية و الخارجية) مع التعهد برد مبلغه، ودفع الفوائد عن مدته وفقا لشروطه[1].

[1] ابق ، ص : 122

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- **تعريف 02:**

القروض العامة اداة من ادوات تمويل الإنفاق العام، ومورد من موارد الدولة المالية، وهو دين يكتتب في سنداته الافراد، او المؤسسات المالية او المصارف في الداخل، او الافراد و المؤسسات المالية والمصارف في الخارج،او الحكومات الاجنبية او المؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير،وصندوق النقد الدولي مع التعهد بسداد المبالغ المقترضة،ودفع فوائد القرض وفقا لشروطه

و للتعرف على مفهوم القرض والفصل بينه وبين الضريبة نلقي ونوضح الجوانب المختلفة بينهما:

- فالضريبة هي عبارة عن مساهمة إجبارية تستعمل لتمويل نفقات الدولة، امـ القرض فهو إختياري.
- الضريبة لا تخصص حصيلتها عادة لوجه معين من اوجه الإنفاق العام، امـ حصيلة القرض فتكون مخصصة لغرض معين يحدده القانون.
- فالضرائب التي تجبيها الحكومة تنقص من صافي اصول الممولين او دافعي الضرائب،فهي من قبيل العمليات المتعلقة بحساب الدخل،اما القروض الداخلية التي تعقدها الحكومة،فإنها تؤثر فقط في درجة سيولة اصول الوحدات الاقتصادية،ولا اثر لها على صافي مجموع هذه الاصول،فهي من قبيل العمليات المتعلقة بحساب راس المال[1].
- إن كلا من الضرائب و القروض تستخدم لتمويل الإنفاق العام والتاثير على مستوى إنفاق وحدات المجتمع الاقتصادية، لكن كلا منهما يتفاوت في مدى تاثيره في مستوى الإنفاق النقدي الكلي للمجتمع.

2 -3 -2 انواع القروض العامه:

- يمكن تقسيم القروض العامة استنادا إلى عدة معايير .

اولا - من حيث حريه الاكتتاب في القروض: [2] وتنقسم إلى نوعين:

ا - القرض الإختياري:

هو ذلك القرض الذي تحصل عليه الدولة من المقرضين طواعية، واختيارا بحيث لا يدفعهم إلى الإقبال عليه إلا مزاياه المادية او المعنوية.

ب - القرض الإجباري:

و ذلك القرض الذي تحصل عليه الدولة بطرق غير عادية،تغفل فيها الدولة واحدا او اكثر من شروط التعاقد،وبالتالي ينعدم فيها توافق الإيرادتين.

- من حيث مدة القرض: [3]

ا - قروض قصيرة الاجل:

---

[1] عبد المنعم فوزي - **مرجع سابق**،ص ص 307 -308

المالية العامة،مركز الإسكندرية للكتاب،الإسكندرية (مصر)،2000، ص :229 -231.

: 62 -63

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

هي التي لا تتعدى مدتها السنة، والتي تعقدها الدولة لتمويل احتياجاتها المالية المستعجل ،وتصاحبها عادة سندات او ادونات الخزينة،والتي تصدرها الخزينة العامة،وتغطي بها العجز في ميزانيتها العامة.

ب - قروض متوسطه الاجل:

فهي التي تتراوح مدتها من عشر إلى عشرين سنة ، وهذه القروض سوءا متوسطة او طويلة الاجل، غالبا ما تصنف فوائدها بـ ارتفاع، و يكتتبها الافراد، البنوك المركزية، والتجارية، والمؤسسات المالية الاخرى وعادة ما يتحدد تاريخان للوفاء بهما.

- من حيث مصدر القرض:

وتنقسم إلى قروض داخلية(وطنية) وقروض خارجية(اجنبية):

ا - القروض الداخليه:

هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من السوق المحلية الداخلية،اي عن طريق العقود التي تعقدها مع رعاياها،او مؤسساتهم من شركات وبنوك ومصارف وغيرها، وغالبا ماتلجا الحكومات إلى مثل هذا النوع من القروض لتمويل بعض مشروعاتها التنموية.

ب - القروض الخارجيه:

هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من المؤسسات العامة و الخاصة الاجنبية والمؤسسات الدولية و الإقليمية ، التي تعقدها الحكومة في الاسواق الخارجية، اي المكتتبون فيها هم من الاجانب[1] .

ويختلف القرض الداخلي على الخارجي من عدة جوانب:

- القرض الداخلي لا يزيد عمليا في الثروة القومية
- يضيف القرض الخارجي رصيدا من الثروة بالعملة الاجنبية؛
- يؤدي القرض الخارجي إلى تدخل الجهة المقرضة في الشؤون الداخلية للدولة المقرضة؛
- القاعدة ان القروض الخارجية عادة ما تكون اختيارية، بينما القروض الداخلية تكون اختيارية او إجبارية.

3 - الموازنه العامه

3 -1 - تعريف الموازنه العامه

تعددت التعاريف التي تناولت الموازنة العامة لعل اهمها :

- تعرف على انها وثيقة مالية تبين إنفاق الحكومة وإيراداتها ، والموازنة بينهما بما يحقق اهداف الدولة ، والتي تعد من قبل السلطة المالية سنويا وتصادق عليها السلطة التشريعية[2] .

---

[1] ـه في الاقتصاد العام،الدار الجامعية،الإسكندرية(مصر)،2003،ص :315

[2] ل ، ص 277 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة ؛ لاهداف المجتمع[1] .

- «الموازنة العامة عبارة عن برنامج مالي يتبلور في شكل وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية وينطوي على تقديرات مفصلة لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة لسنة قادمة وهي الاداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية ».

من خلال التعريفات يمكن إيضاح الجوانب الرئيسية للموازنة العامة

- ان الموازنة العامة للدولة تعتبر برنامج عمل مالي للسلطة التنفيذية الممثلة في الحكومة وبالتالي يعكس دور هذه الحكومة في النشاط الاقتصادي
- ان هدا البرنامج يعبر عن ما تلتزم الحكومة بتحقيقه وتنفيذه خلال سنة قادمة
- ان الموازنة تضل مجرد مشروعا حتى يتم اعتمادها من السلطة التشريعية وتصبح وثيقة معتمدة
- ان برنامج الموازنة العامة ، ينطوي على تقديرات مفصلة لكل من النفقات والإيرادات العامة مبينة على اسس وقواعد محددة
- ان الموازنة العامة تمثل الإدارة الرئيسية للسياسة المالية
- تعمل على تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية اي اهداف المجتمع الدي تنفذ[2].

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين الموازنة العامة وقانون المالية فالموازنة العامة تمثل التعبير الحسابي المالي للسياسة المالية وتتضمن إيرادات ونفقات الدولة دات الطابع النهائي بينما قانون المالية يحدد الإطار العام للموازنة العامة فهو بمثابة رخصة تشريعية لانجازها ويتضمن كافة الموارد والاعباء .

3 -2 - قواعد الموازنه العامه

وتخضع الاعمال المتصلة بالموازنة في عملية إعدادها إلى العديد من القواعد التي تعتمد عليها الحكومات تجنبا للخطا والوقوع في التناقض والمتمثلة في :

ا - قاعدة سنويه الموازنه

يعني هذا المبدا ان يتم التوقع والترخيص لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية منتظمة كل عام ،وبعني هذا المبدا ايضا ان الميزانية يجب ان تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية [3]، لكن قد يحدث استثناء لهذه القاعدة في حالة ظروف خاصة كالمشاريع طويلة الاجل مثلا .

---

[1] حامد عبد المجيد دراز ، سميرة ابراهيم ايوب ، **مرجع سابق** ، ص53 .

جع سابق ، ص59 .

ع سابق ، ص 392 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ب -قاعدة وحدة الموازنه[1]

يقصد بهذا المبدا ضرورة ان يتم إعداد وتحضير الموازنة العامة للدولة كوحدة واحدة متكاملة تتضمن كافة الإيرادات والنفقات المقدرة لمختلف الوحدات الحكومية، وبمعنى اخر يتعين ان يتضمن مشروع الموازنة كافة نفقات وإيرادات الدولة المقدرة تفصيليا في وثيقة واحدة.

ج -قاعدة توازن الموازنه [2]

كانت النظرة التقليدية للدولة تستلزم التوازن السنوي بين تقديرات النفقات العامة وتقديرات الإيرادات العادية ، اي تتطلب توازنا سنويا للموازنة استنادا اولا لان حسن الإدارة المالية تستلزم التوازن بين جانبي الموازنة ، وثانيا إلى الرغبة في تفدي مخاطر وجود عجز في الموازنة بما قد يكون لوسيلة تغطيته من اثر تضخمي ، او وجود فائض فيها .

بينما النظرة الحديثة للدولة المعاصرة تنشغل بمحاولة تحقيق التوازن الاقتصادي العام عبرة الدورة الاقتصادية بمراحلها المختلفة اين تصبح الموازنة اداة الدولة في تنفيذ السياسة اللازمة لذلك، ومن ثم يخضع التوازن المالي للدولة لمتطلبات التوازن الاقتصادي العام ويصبح التوازن السنوي للموازنة امرا لايصح الحرص عليه إذا مكنت ظروف الاقتصاد القومي ذلك، إذ تصبح السيادة لفكرة التوازن الدوري لا السنوي للموازنة .

د - قاعدة الوحدة

وتقضي هذه القاعدة بإدراج نفقات وإيرادات ل الاجهزة والمؤسسات والمصالح التابعة للدولة الموازنة العامة، ورغم ذلك فإن عددا من الحكومات تهدف إلى تفادي الرقابة البرلمانية وتخرج عن هذه القاعدة وتنشئ موازنات مستقلة تماما لبعض اوجه النشاطات الاقتصادية .

ه -قاعدة العموميه [3]

تقضي هذه القاعدة بان تظهر تقديرات كافة الإيرادات والنفقات العامة تفصيليا في موازنة الدولة دون إجراء مقاصة بين الإيرادات والنفقات التي تصرف في سبيل تحصيلها ودون إجراء اي مقاصة بين المبالغ المقدر إنفاقها وما قد تدره هذه النفقات من إيرادات .

و -قاعدة عدم التخصيص :[4]

وتقضي هذه القاعدة بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين بل تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة تقابلها قائمة المصروفات التي تدرج بها كل النفقات ، اي تواجه جميع النفقات العامة بجميع الإيرادات العامة .

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان ، **مرجع سابق** ، ص596 .

[2] انظر محمد دويدار ، **مرجع سابق** ، ص 312 .

ـة ابراهيم ايوب ، **مرجع سابق** ، ص 88 .

ـع سابق ، ص91 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

3 -3 - مراحل الموازنه العامه

ا - مرحله التحضير[1]

تقوم السلطة التنفيذية في معظم دول العالم من خلال الإدارة الحكومية المعنية بامر الإنفاق العام او بتحصيل الإرادات العامة بإعداد تقديرات الميزانية ويتم ذلك بوضع بيان بالنفقات و الموارد العامة عن فترة وبصورة مفصلة ويتم دالك عادة تحت إشراف وزارة المالية وتقوم هده الاخيرة ضافة تقديرات نفقاتها وبتقدير إرادات الدولة التي تحصلها المصالح التابعة لها.

ب -مرحله الاعتماد[2]

إن الصيغة النهائية للموازنة العامة التي تعد من قبا السلطات التنفيذية و المتمثلة بوزارة المالية تم رفعها الى السلطة التشريعية من اجل اتخاد القرار باعتمادها حتى يصبح مشروع الموازنة بصيغة نهائية موازنة عامة قابلة للتنفيذ وعادة فان دساتير الدول تنص على الإجراءات الخاصة باعتماد الموازنة العامة والقواعد التي ترافق القيام بدلك ودلك من خلال مناقشة الميزانية وبتفاصيلها كاملة مع السلطة التنفيذية للوصول إلى اتخاد القرار باعتماد الخطة وفقا لما هو منصوص عليه من قواعد وإجراءات تتصل بدلك.

ج - مرحله تنفيد الميزانيه [3]

تدخل الميزانية بعد اعتمادها من السلطة التشريعية دور التنفيد فتقوم السلطة التنفيذية بتحصيل الإرادات ودفع النفقات المدرجة فيها ولا تثير عمليات التنفيد مشاكل صعبة طالما كانت النفقات و الإرادات المقدرة دقيقة و مطابقة الواقع، إذ تتسم العمليات المالية الحكومية حينئذ بالمرونة والانتظام اما إذا تبنت التنفيد اي تقديرات معدة الميزانية للنفقات و الإرادات يشوبها الخطا فانه يتعين في هذه الحالة مواجهة المشاكل الناجمة عن ارتباك العمل الحكومي نتيجة لدلك.

د - مرحله الرقابه[4]

لضمان حسن تنفيد الهيئات العامة للموازنة تخضع هذه الهيئات للرقابة التي يختلف تنظيمها من بلد لاخر ويمكن حصر صورها فيما ياتي:

-رقابه إداريه يقوم بها الرؤساء في الهيئات العامة على المرؤوسين كما يقوم بها المفتشين الماليون التابعون للوزارة التي تسهر على تحضير الموازنة و مراقب تنفيذها

- الرقابه القضائيه تتمثل في نظر المحاكم في المخالفات المالية والتي قد تصل إلى مرتبة التاثيم

- الرقابه البرلمانيه يقوم بها البرلمان في حالة وجود تناقضات بجانب المالية وكدلك اعتماد قانون الربط النهائي للنفقات و الإرادات الواردة في الموازنة.

---

[1] عادل احمد حشيش ، **مرجع سابق** ، ص264 .

[2] محمد عباس محرزي ، **مرجع سابق** ، ص426 .

ق ، ص304 .

، ص95 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفصل

تعتبر السياسة المالية احد اهم ادوات السياسة الاقتصادية للوصول إلى تحقيق جملة من الاهداف المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، والحفاظ على النمو الاقتصادي والاستقرار في الدول المتقدمة، وذلك باستعمال ادوات تتجلى في الموازنة العامة للدولة وهي عبارة عن :

- الموازنة العامة
- الإيرادات العامة متمثلة خاصة في السياسة الضريبية(الضرائب)والسياسة الائتمانية (القروض العامة)
- النفقات العامة .

وقد شهدت السياسة المالية ثورة هامة بظهور الفكر الكينزي الذي اعطى دورا مهما للدولة في النشاط الاقتصادي بعدما كان هذا الدور جد محدود في الفكر الكلاسيكي ، غير انه توجد اوضاع اقتصادية جديدة تجعلنا نفكر مليا في هذا الدور خاصة ببروز ما يسمى الكساد التضخمي الذي يتصف بالديمومة في الدول النامية وبالوقتية في الدول المتقدمة .

لكن مما لاشك فيه ان السياسة المالية تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية، ففيما يتمثل هذا الدور؟

وهذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الثاني.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

مقدمة الفصل

تعد السياسة المالية من ابرز السياسات الاقتصادية في الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هنا يبرز اهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للتاثير على المتغيرات الاقتصادية الذي يمتد إلى التاثير في التنمية الاقتصادية.

وبالرغم من الموجات الليبرالية الداعية إلى حصر نشاط الدولة الاقتصادي ضمن حركة العولمة المتنامية، فإن استهداف التنمية ومحاولة التاثير على اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية يمثل الشغل الشاغل

ي السياسة في مختلف ارجاء العالم، فالدول النامية تسعى الى تعزيز تراكم الراسمال والبحث عن المصادر التي تمكنها من تمويل التنمية، وتستخدم في ذلك ادوات السياسة المالية بما يحقق ذلك بالتاثير على الانتاج والاستهلاك وكذا الاستثمار ومحاولة تحقيق اكبر عدالة ممكنة في توزيع الدخول، اما الدول المتقدمة فتسعى الى الحفاظ على وتيرة النمو المرتفع بكل الوسائل .

بناءا على ، ق عرف في هذا الفصل :

- التنمية الاقتصادية و اهدافها.
- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.
- اثر السياسة المالية في التنمية الاقتصادية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الاول : مدخل للتنميه الاقتصاديه

1 - التنميه الاقتصاديه واهدافها:

1 -1 -التنميه الاقتصاديه

اختلفت تعريفات التنمية الاقتصادية فيما بين الاقتصاديين والكتاب ولكنها اجمعت على ان التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي الذي غلب على الكتابات الاولى التنمية.

فقد عرفها البعض بانها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي ويعرفها اخرون بانها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي[1] .

ويعرفها الاقتصادي الامريكي s/waget على انها تتضمن الموازنة بين احوال المعيشة الفعلية والاحوال المرغوب فيها او التي يمكن تحقيقها وهي موازنة قد تكون ذات طابع وطني .[2]

ويعرفها سعد الدين إبراهيم انها نمو كل الإمكانات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرد او جماعة او مجتمع .[3]

ويعرفها محمد عبد القادر عطية انها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج.[4]

مما سبق يمكن إيضاح الابعاد التي تتضمنها التنمية الاقتصادية والمتمثلة في :[5]

- ان يكون التغير في النشاط الاقتصادي بالزيادة؛
- ان تضمن عملية التنمية تحقيق نمو متواصل ومستمر من خلال تجدد موارد المجتمع بدلا من استنزافها،
- ان تحقق توازنا بين قطاعات المجتمع الاقتصادية واقاليمه الجغرافية
- ان تلبي حاجات الغالبية العظمى لافراد المجتمع
- ان تحقق قدرا اكبر من العدالة بين افراد المجتمع .

---

[1] مدحت القريشي ، **التنميه الاقتصاديه نظريات وسياسات وموضوعات** ، دار وائل للنشر ،الاردن ، الطبعة الاولى ، 200 ، ص 122 .

[2] طيب داودي ، **الإستراتيجيه الدائيه لتمويل التنميه الاقتصاديه** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2008 ، ص 7 .

[3] محمد مدحت ، سهير عبد الظاهر ، **النماذج الرياضي للتخطيط والتنميه** ، مكتبة الاشعاع الفنية ، مصر ، 1999 ،ص 42 .

بطية ، **اتجاهات حديثه في التنمي** ، الدار الجامعية 2003/2002 ، ص17 .

اهر ، **مرجع سابق** ، ص 43 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

1 -2 -التنميه والنمو

إن مصطلحي النمو و التنمية استخداما كمرادفين لبعض و خاصة في الادبيات الاقتصادية الاولى فكلاهما يشير إلى زيادة في المعدل الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة لكنه هناك فروقات اساسية فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والثقافية الخ بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى النمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمغرافية وفي التشريعات والانظمة وهناك اثنان من اهم التغيرات الهيكلية و هما ازدياد حصة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي انخفاض حصة الزراعة وزيادة نسبة لسكان الذين يعيشون في المدن بدلا من الريف كما ان نمط الاستهلاك تغير ن الناس لا ينفقون كل دخلهم على الضروريات الاساسية بل يحولون نحو السلع الاستهلاكية المعمرة ونحو السلع وقت الفراغ و الخدمات و العنصر الاخير في التنمية الاقتصادية هم الناس يصبحون مشاركون في العملية التنموية التي جلبت هذه التغيرات الهيكلية.[1]

1 -3 - اهداف التنميه :

1 -3 -1 - زيادة الدخل الوطني:

تعتبر زيادة الدخل الوطني من اول اهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على احتياجاتهم الاساسية من ماكل وملبس وحماية وهذا راجع للدافع الحقيقي والمتمثل في الفقر وانخفاض مستوى المعيشة إلى زيادة نمو عدد السكان الغير متماشية مع النمو.

1 -3 -2 - رفع مستوى المعيشه :

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الاهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا ، وذلك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة ؛ فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل الوطني فحسب وإنما هي ايضا وسيلة لرفع مستوى المعي ومن هذا نجد رفع مستوى المعيشة إنما هو من اهم الاهداف التي يجب ان تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقه في كافة البلاد المتخلفة التي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية في الوقت الحاضر.

1 -3 -3 - تقليل التفاوت في الدخل والثروات

وهو يعتبر هدفا اجتماعيا للتنمية الاقتصادية، فانخفاض مستوى متوسط دخل الفرد من الدخل الوطني ينتج ه فوارق كبيرة في الدخل والثروات، اذ ستحوز طائفة صغيرة من افراد المجتمع على اغلب ثرواته ودخله

---

[1] ، ص 124 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الوطني، ومثل هذا التفاوت في الثروات يدي الى اصابة المجتمع بعدة اضرار كلما كبر ذلك الجزء المعطل من راس مال المجتمع .[1]

2 - نظريات التنميه [2]

2 -1 - النظريات القديمه

2 -1 -1 - نظريه ادم ، ت:

وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه (ثروة الامم) معنيا بمشكلة التنمية الاقتصادية وإن هو لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل إلا ان اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه والتي تحمل سمات مهمة منها:

ا - القانون الطبيعي: اعتقد ادم ، ث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الامور الاقتصادية ومن تم فإنه يعـد كل فرد مسؤولا عن سلوكه اي إنه افضل من يرعى مصالحه وان هناك يدا خفية تقود كل فرد وترشد الية السوق وإن كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته وكان ادم سمث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.

ب - تقسيم العمل وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي إلى اعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

ج - **تراكم راس المال** يعـد ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب ان يسبق تقسيم العمل فالمشكلة هي مقدرة الافراد على الادخار اكثر ومن تم الاستثمار اكثر في الاقتصاد الوطني.

د - إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الراسماليين تحقيق الارباح وان التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالارباح تعتمد على مناخ الاستثمار اكثر في الاقتصاد الوطني.

- عناصر النمو تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الاعمال ويساعد على ذلك ان حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع اعمالهم وهو مما يؤدي إلى زيادة التنمية.

و - يفترض ادم سمث ان الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فعلى الرغم من ان كل مجموعة من الافراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا انهم يشكلون معا الشجرة ككل.

2 -1 -2 - نظريه ستيوارت **:**

ينظر ستيوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للارض والعمل وراس المال، حيث يمثل العمل والارض عنصرين رئيسين للإنتاج في حين يعد راس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل

---

[1] اسماعيل عبد الرحمان محمد موسى عريقات ، **مفاهيم اساسيه في علم الاقتصاد الكلي** دار وائل للطباعة والنشر ان ط1 1999 ص 333.

الاقتصاديه سياسيا في الوطن العربي ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، الاكاديمية العربية المفتوحة في . 76

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

التراكم الراسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالارباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها هي:

ا - التحكم في السكان يعد امرا ضروريا للتنمية الاقتصادية.

ب - إن الارباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن الارباح تمثل النسبة ما بين الارباح والاجور فكلما ارتفعت الارباح قلت الاجور.

ج - إن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في ان معدل الارباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الراسمالي، حيث يصبح معدل الربح عند حده الادنى وتحدث حالة من الركود.

د - ميل من انصار سياسة الحرية الاقتصادية لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الادنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.*

2 -1 -3 - نظريه شومبيتر:

تفترض هذه النظرية اقتصادا تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد ارباح، ولا اسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة بـــ(التدفق النقدي) ومما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على وفق رايه تحسين إنتاج او منتج جديد او طريقة جديدة للإنتاج وإقامة منظمة جديدة لاي صناعة، اما دور المبتكر للمنظم ليس الراسمالي فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شئ جديد، فهو لا يوفر ارصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

اما الارباح فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون اسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد ارباح.

2 -1 -4 - نظريه روستو:

قسم روستو عملية التنمية إلى عدة مراحل تبتدئ بالمجتمع التقليدي الذي يحده إطار محدود من الإنتاج ويرتكز على علم وتكنولوجية بدائية، ثم مرحلة ما قبل الانطلاق وهي مرحلة النمو المستمر وإحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لمواجهة الزيادة السكانية وتوسيع نطاق الواردات وتطوير بعض القطاعات الرائدة، ثم الإطار الثقافي بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة، ثم مرحلة الاتجاه نحو النضج والتي يستطيع فيها المجتمع ان يطبق نطاق واسع من التكنولوجيا الحديثة، ثم مرحلة اخيرة وهي مرحلة الاستهلاك الكبير باتجاه تركيز السكان في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع.

إن ما طرحه روستو هو اقرب للسرد التاريخي من كونه نظرية تنموية لكنها بالتاكيد مفيدة لمن يريد ان نمية تاريخيا.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2 -1 -5 - نظريه الدفعه القويه:

تتمثل نظرية الدفعة القوية بوجود دفعة قوية او برنامج كبير من الاستثمار بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، وصاحب فكرة النظرية (روزنشتين رودان) يفرق بين ثلاثة انواع من عدم قابلية التجزئة الاول عدم قابلية دالة الإنتاج على التجزئة والثاني دالة الطلب واخيرا عرض الادخار، ويرى رودان ان نظريته تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن اكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

2 -1 -6 - نظريه النمو المتوازن

يرجع الفضل في عرض مفهوم هذه النظرية إلى الاقتصادي المعروف "نيركسه " والذي يرى ضرورة توجيه دفعة قوية الى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة افقيا وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية إلى الفقر .[1]

ويركز "نيركسه " على حلقتين اساسيتين ممثلة في الشكل التالي :

الشكل رقم (5) : الحلقه المفرغه للفقر

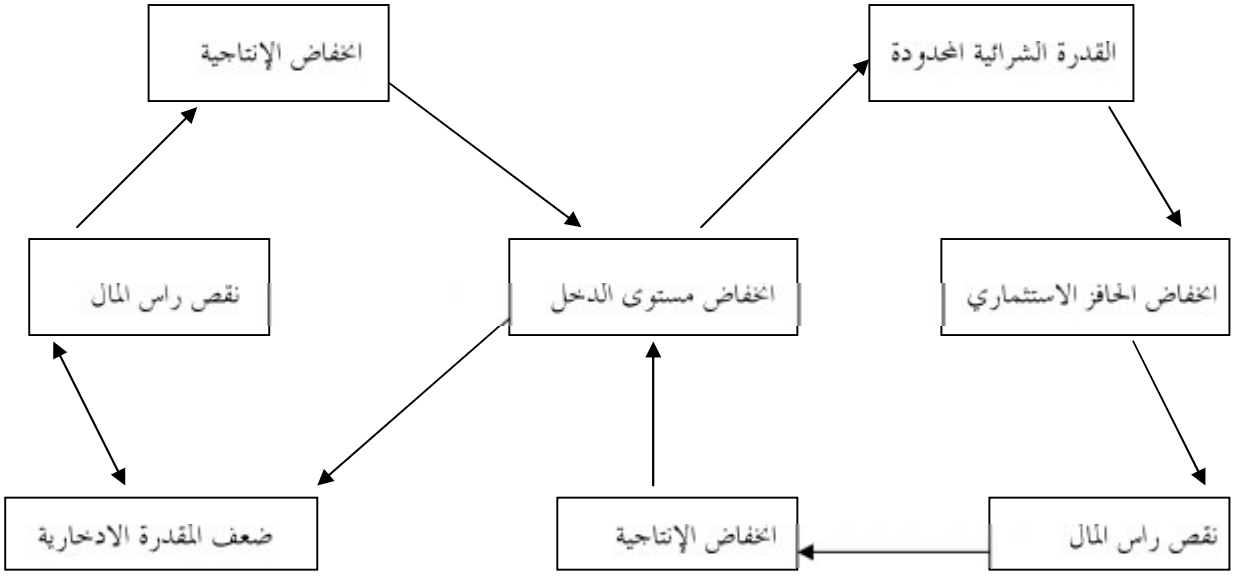

المصدر : ، النهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، ص 40 .

فتتعلق الحلقة الاولى بجانب عرض راس المال ومضمونها ان انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار ، وهذا يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار الامر الذي يؤدي إلى راس المال الذي ينعكس

[1] **نفس سابق** ص 340.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

في شكل انخفاض مستوى الإنتاجية الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى الدخل مرة اخرى، وهكذا تستمر السببية الدائرية .

اما الحلقة الثانية فتتعلق بجانب الطلب على راس المال فانخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية فضيق حجم السوق مما يؤدي الى ضعف الحافز على الاستثمار وبالتالي ضعف معدلات تكوين راس المال .[1]

ولكسر هذه الدائرة المفرغة، يرى نيركسه ضرورة القيام بدفعة كبيرة من الاستثمار في عدد مختلف من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الكلب على منتجاتها .

ففي رايه ان القيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات في عدد مختلف من الصناعات قد ينجح لان المشروعات المقامة ستعين بعضها البعض ، بمعنى ان الافراد الذين يعملون في كل مشروع إذ يعملون الان براس مال حقيقي اكبر لكل فرد، وبكفاية إنتاجية اعلى في شكل معدل إنتاج الفرد في الساعة وسيجدون سوقا متسعة لمنتجات المشروعات الجديدة في الصناعات الاخرى ، وبهذه الطريقة تختفي الصعوبة الخاصة بضيق السوق ، وبالحدود الضيقة التي تفرضها على الحافز على الاستثمار او على الاقل ستخف حدتها عن طريق التوسع الديناميكي للسوق الناشئ عن الاستثمار الذي ينفذ في عدد مختلف من الصناعات .

وهكذا ، فعن طريق استخدام راس المال على نطاق واسع في عدد مختلف من الانشطة سيرتفع المستوى العام للكفاية الاقتصادية ويتسع بالتالي نطاق السوق .[2]

ويرى نيركسه ايضا ضرورة ان يتحقق التوازن في كل من قطاعي الزراعة والصناعة معا ، بحيث يترتب على تخلف احدهما عرقلة نماء الاخر ان التوصية بالتركيز على الصناعات الاستهلاكية ترجع إلى ان الدول النامية لا تستطيع البدء بالصناعات الراسمالية التي تتطلب تمويل ضخم ، وان كانت مشكلة تمويل الصناعات الاستهلاكية ، وتمويل كل من القطاع الزراعي والصناعي معا تمثل عقبة امام نجاح تلك الإستراتيجية، ولا شك ان نقص الموارد التمويلية لايعني فقط نقص الاموال وإنما يمتد ليشمل نقص الكفاءات التنظيمية والإدارية والفنية في الدول النامية .

2 -1- 7 - نظريه النمو غير المتوازن

وترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي " هيرشمان " حيث هاجم الإستراتيجية الاولى والتي كانت ترتكز على إنماء مجموعة عريضة من الصناعات الاستهلاكية في ان واحد، نتيجة لقصور الموارد المالية في الدول النامية، ويرى " هيرشمان " بدلا من ذلك انه يجب التركيز على عدد من الصناعات الرائدة التي لها القدرة على حث الاستثمار في الصناعات الاخرى، بمعنى إحداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد القومي عن طريق توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل. كما يرى هيرشمان ان عمليات اختيار هذه الصناعات يتوقف على مدى قدرتها

ي **البديل في الاقتصاد الإسلامي** دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2006 ، القاهرة ، ص 40 .

الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، 2003/2002 ، ص ص 412 413

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

على الحث على الاستثمار في المشروعات والصناعات الاخرى اي ما يعرف بالتكامل للامام او التكامل للخلف فالتكامل للخلف يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع اخر سابق عليه والتكامل للامام يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع لاحق عليه.[1]

2 -2 - النظريات المعاصرة للتنميه الاقتصاديه[2]:

لم تكن هي نظريات بحد ذاتها بمعزل عن التراث العلمي الاقتصادي لما ورد من نظريات انفة الذكر، إلا انها برايي تمثل اوجها جديدة للفكر الاقتصادي بما يتلاءم والتغييرات الاقتصادية الكبيرة التي اصابت العالم بعد الحرب العالميـــــــة الثانيـــــــة، حيث ان النظريات التنموية كانت تنظر إلى عملية التنمية على انها مجموعة مراحل من النمو الاقتصادي المتتابع وكان ذلك خلال المدة من الخمسينات وحتى اواخر الستينات، مما احتيج معه إلى وجود افكار توضح مدى العلاقة بين العمليتين التنمويتين، فقد كانت النظرية الاقتصادية في التنمية ترى ان الاصل هو الكمية والمزيج من الادخار والاستثمار والمساعدات الاجنبية التي تمثل ضرورة حتى تستطيع دول العالم الثالث ان تسير نحو الطريق الطويل للنمو الاقتصادي الدي اتبعته الدول المتقدمة. وبناء عليه وعلى وفق الإحداث التاريخية فإن التنمية اصبحت مرادفا للنمو الاقتصادي الكلي السريع.

ويمكن عرض الاوجه الخمسة الرئيسة كما ياتي:

1 - نظريه المراحل الخطيـــــــه.

2 - نظريه نمادج التغيير الهيكلي.

3 - نظريه تورة التبعيه الدوليـــــه.

4 - نظريه التورة النيوكلاسيكيه المعاكسه.

5 - نظريه النمو الحديتـــــــــــه.

2 -2 -1 -نظريه المراحل الخطيه

بعد الحرب العالمية الثانية ارادت الدول الفقيرة ان تباشر بشكل جدي في التغيير الاقتصادي، حيث لم تكن تتوافر لهم بسهولة ادوات ومفاهيم يتم من خلالها تحليل عملية النمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريفي ومجتمعات تتصف بالغياب لهياكل الاقتصاد الحديث لكنهم اعتمدوا على الخبرات المكتسبة من **خطه مارشال** التي من خلالها تمكنت دول اوربا الممزقة نتيجة الحرب ان تعيد بناء اقتصادياتها في سنوات قليلة.

2 -2 -1 -1 - مراحل النمو لهارد - دومار:

من المعروف ان إدامة او استبدال المهلك من السلع الراسمالية يحتاج إلى ادخار جزء من الدخل القومي لكي يقوم بإضافات استثمارية جديدة إلى راس المال، فإذا افترضنا بعض العلاقات المباشرة بين حجم

ن المرجع ، ص 342 .

سابق ، ص81

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

رصيد راس المال الكلي K والناتج القومي الإجمالي Yعلى سبيل المثال وإذا كان من الضروري لإنتاج ما يعادل 1$ ان نقوم باستثمار 3$ فإن ذلك يعني ان إضافة صافية إلى رصيد راس المال في شكل استثمار جديد سوف تؤدي إلى زيادة متناسبة في تيار الناتج القومي الإجمالي GNP.

ويفترض ميشيل تودار ولتسهيل مثال تطبيقي لنظرية هارد دومار ان معامل راس المال/ الناتج تكون تقريبا 1/3، وهي معروفة اقتصاديا، وعرفنا معدل راس المال الناتج بـــK وافترضنا ان معدل الادخار القومي S يكون ثابتا عند نسبة من الناتج القومي تعادل 6% والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي، نستطيع الان وضع نموج بسيط للنمو الاقتصادي:

- الادخار S يكون نسبة S من الدخل القومي Y وبالتالي فإننا نكون المعادلة البسيطة الاتية:S=sY

الاستثمار I يعرف بانه التغيير في رصيد راس المال K ويمكن تقديمه بانه التغيير في رصيد راس المال ^K على النحو الاتي:

I = ^K

لان الرصيد الكلي لراس المال K له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي او الناتج Y وفقا لمعامل راس المال /الناتج، فإن K تكون:

Or K= ^K/^ Or Y/K=K

^K= K^Y

3 - إن الادخار القومي الإجمالي S يجب ان يساوي الاستثمار القومي I ويمكننا كتابة هذه المعادلة المتساوية على النحو الاتي:

I = S

ومن خلال المعادلات 1 يمكن ان نعرف S= sY، ومن المعادلتين 2 و 3 يمكن ان نعرف ان: I= ^K = K^Y

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار على النحو الاتي:

S = SY= K^Y= ^K = I

او ببساطة تكون كالاتي:

SY= K^Y بقسمة طرفي المعادلة على Y ثم على K فإننا نحصل على المعادلة الاتية:

^Y/Y=S/Y يلاحظ ان الجانب الايسر من المعادلة ^Y/Y يشير إلى معدل التغيير او معدل النمو في ال GNP (فهي تمثل تغييرا مئويا في الـــGNP).

إن المعادلة الاخيرة تمثل ترجمة بسيطة لمعادلة هارود_ دومار المشهورة في نظريـــــة النمو الاقتصادي، فهي تقرر ان معدل النمو في GNP(^Y/Y) يكون محددا بالارتباط بين معدل الادخار القومي S ومعامل راس المال/ الناتج K، وبشكل اكثر تحديدا فإنها تقول (إنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل القومي سوف يرتبط بعلاقة مباشرة او موجبة مع معدل الادخار، كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار كنسبة من الـــGNP زاد بالتالي الـــGNP ويرتبط كذلك بعلاقة عكسية او سالبة مع معامل راس K، سوف يؤدي إلى الانخفاض في GNP)

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2 -2 -2 - نظريه نماذج التغيير الهيكلـــــــــي:

تركز هذه النظريـــــة على الالية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الاولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي، وهناك مثالان شهيران لنماذج التغيير الهيكلي همـــــــــــا:

- النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لـــ (ارثر لويس)

انماط التنمية التي تمثل تحليلا عمليا لـــ (هوليس تشينري)

2 -2 -2 -1 - نظريـــــه التنميـــــه لـــ ارثر لويـــــس:[1]

وهي من اهم النظريات الحديثة في عالم التنمية، وركز هذا النموذج على التغيير الهيكلي للاقتصاد الاولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه ارثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، والذي عدل بعد ذلك على يد كل من Juhn Fei &Gustave ranis، إن نموذج ارثر لويس اصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات والذي ما زال التمسك به مستمرا حتى اليوم في العديد من الدول.

وفي ضوء تلك النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجيا من القطاع التقليدي، مما سمح للويس إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون اية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية، اما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم راس المال في القطاع الصناعي، فبمجرد الاستثمار يسمح بزيادة ارباح القطاع الحديث عن الاجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار ارباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع مفترضا ما ياتي بالنسبة للاجور:

_ إنه ثابت.

_ إنه يتحدد عند مقدار يكون اعلى من ذلك المستوى للاجور الثابت في المتوسط والقائم إلى حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي، حيث يفترض لويس ان الاجور في القطاع الحضري يجب ان تكون اعلى في الاقل بنحو 30% من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف إلى الحضر.

هنا يمكن اخذ بعض الملاحظات على هذه النظرية منها:

لقد افترضت النظرية ان الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفرا، وان جميع الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج، وانه افترض زيادة راس المال في القطاع الصناعي والخدمي نتيجة إعادة المستثمرين استثمار ارباحهم، وهذا يخدم إلى حد ما عملية التنمية الحضرية التي نعتقد انها تتطلب ان يكون النمو متوازنا بين مختلف القطاعات لاعتماد القطاع الصناعي المتوسع إلى الناتج الزراعي خاصة في الدول النامية التي يتوسع بها القطاع الزراعي، فإنه ان ننمي القطاع الزراعي من القطاع التقليدي إلى القطاع الزراعي الحديث الذي يعتمد على التكنولوجيا المتطورة لزيادة الإنتاج واستثمار العمالة في الصناعات التي

---

[1] **سابق** ، ص85 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تعتمد على الإنتاج الزراعي وسحب العمالة الفائضة إلى قطاع الصناعة المتحضر بالحد الذي يسد الحاجة الاولية للإنتاج الصناعي وخلق عمالة متعلمة ومتدربة من المناطق الحضرية لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في ان واحد، والمحافظة على نمو مستمر في الهياكل القطاعية بصورة متوازية والابتعاد عن الإفرازات الاخرى التي قد تسببها سحب العمالة من الريف إلى الحضر، هذا علاوة على ان القطاع الزراعي لا يعتمد على النمطية في الحاجة إلى العمالة وإنما غالبا ما يكون الطلب موسميا، وقد نستطيع ان نقرب بالوسائل العلمية مواسم الطلب لتكون البطالة في هذا القطاع قليلة ولا تشكل عائقا في النمو، وإنما تكون سببا في عملية التنمية المنتظمة والمستدامة، علاوة على إمكانية ان نفترض ان كثيرا من راس المال المتراكم نتيجة الارباح قد يستثمر في البنوك فيما إذا كانت اسعار الفائدة مجزية او تغطي نسبة عالية من ارباح المستثمرين لانها تحقق فرصة مثالية امنة للمستثمرين سواء اكانوا داخل البلد ام خارجه، وكذلك بالنسبة للاجور في المناطق الحضرية فهي غالبا ما تكون اعلى مما يتقاضاه العمال في المناطق الريفية فيما عدا من يشاركون الزراعيين ارباحهم فإنهم غالبا ما لا يستثمرون تلك الارباح في التنمية الزراعية بل يذهب جزء كبير منها للادخار والجزء الاخر للاستهلاك والجزء الاخير للاستثمارات الخدمية والتجارية، وذلك بسبب ضعف الثقافة التنموية والامية وخاصة في دول العالم الثالث.

2 -2 -2 -2 - نظريـــــه هوليس تشينري:

وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي ان التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الاساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن ان تنشا بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها.

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية هذه العوامل تشتمل على:

- السياسة الحكومية.
- حجم الدولـــــــــــة.
- المصادر الطبيعيـــــة.
- اهداف الدولـــــــــة.
- التكنولوجيـــــــــا.
- راس المال الخارجي.
- التجارة الدوليـــــــة.

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى ان خطوات التنميـــة ونموذجها من الممكن ان تتغير وفقا لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم

.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

إن مؤيدي هذه النظرية اثبتوا المتوسطات الإحصائية التي قام اقتصاديو التغيير الهيكلي بحسابها من خلال مدى مختلف للدول الغنية والفقيرة ذات فائدة محدودة في عملية تحديد العوامل الحرجة لعملية التنمية الخاصة بالدول.

ومما يمكن اخذه على هذه النظريـــــة ما ياتي:

قد تتفاوت الدول فيما بينها حول قوة او ضعف بعض العوامل المؤثرة في عملية التنمية ومنها فلسفة الدولة السياسية واهدافها ومدى تبعيتها بالقرار السياسي او استقلالها، كذلك مدى اعتمادها على راس المال الخارجي الذي يضعف من إرادتها في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، كما ان موضوع الدعم والمعونة الخارجية اصبح يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدول ويضعف جدية مساهمة تلك الدول في تنمية الدول الفقيرة وتقريب التفاوت الاقتصادي، لذا فإنه يمكن القول إن مجموعة الخطوات الاقتصادية التنموية التي تعتمد على الموارد والاستقلالية في القرار دون إهمال العوامل الخارجية الدولية المؤثرة كفيلة للاستمرار في عملية التنمية وخاصة التنمية المستدامة.

2 -2 -3 - نظريه تورة التبعيـــــه الدوليـــــــه:

الانفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتاييد كبير خلال مدة السبعينات بين مفكري العالم الثالث.

وتعتمد هذه النظرية بالاساس على ان دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية او الدولية فضلا عن وقوعها في تبعية الدول الغنيـــــــه وسيطرتها.

وفي هـــــــذا الصدد هناك ثلاثة تيارات فكرية لتورة التبعية الدوليـــــه:

- ❖ نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة.
- ❖ نموذج المثال الكادب.
- ❖ فرضيـــــه التنمية الثنائيـــــه.

2 -2 -3 -1 - التبعيه الاستعماريـــــــه الجديدة:

إن الفكر الماركسي في التنمية الاقتصادية يعزو استمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الراسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

فسواء اكانت الدول الغنية مستغلة عن قصد ام مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز (الدول المتقدمة) والحد الخارجي او المحيط (الدول الاقل تقدما) فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لان تكون مستقلة ومعتمدة على ذاتها تصبح صعبـــــــه، بل هي في بعض الاحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية.

لذا فإن التخلف هنا ظاهرة خارجية، على عكس نظريات المراحل الخطية والتغيير الهيكلي، فقد كان تاكيد القيود الداخلية مثل عدم : الادخار والاستثمار او نقص التعليم والمهارات، فالتخلف هنا مسؤولة عنه الدول ل النامية على الدوران في فلكها والتبعية الكاملة لها.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2 -2 -3 -2 - نموذج المثال الكاذب:

ويقوم هذا النموذج على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالبا ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة.

2 -2 -3 -3 - فـرضيه التنميه التنائيـــــه[1]:

ويفترض هنا تركز الثروة في ايدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، ويشتمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الاساسية التالية:

- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في ان واحد وفي مكان واحد، كان يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة او تعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الكثرة الفقيرة والامية من سكان مجتمع ما.

- اتساع هذا التعايش واستمراره ليس مرحليا، ويرجع هذا إلى مسببات ليست ظاهرية ولكنها اسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها.

- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة التنائية الاقتصادية اي ميل نحو التقارب، بل على العكس فإنها تميل نحو الزيادة والاتساع.ومن خواصها ايضا ان الاحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتاثر كثيرا بالرواج او الانتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، إذ قد يدفع القطاع المتاخر إلى الاسفل وتعميق تخلفه.

2 -2 -4 - نظريه الثورة النيوكلاسيكيه المعاكسه:

لقد ظهرت الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيـــا والمانيا الغربية سابقا في النظريات والسياسات الاقتصادية خلال القرن العشرين، وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخصخصـــــة، اما على صعيد الدول النامية فقد اخذ ذلك على شكل تحرير الاسواق وانتهاج اسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة، ومن الملاحظ ان انصار المذهب النيوكلاسيكي يسيطرون على اقوى مؤسستين ماليتين في العالـــــم وهما البنك الدولـــــي وصندوق النقد الدولـــــي.

إن النظريـــــة تقول (بان حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث)، ويقول رواد مدرسة الثورة النيوكلاسيكية امثال، Lord Peter Bauer, Deepak Lal, Harry Johnson, Bela Balassa إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، ويرى الليبراليون الجدد ان السماح بانتعاش الاسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الاجانب من الدول المتقدمة وتقليل صور التدخل الحكومي والاختلالات السعرية سواء اكان ذلك في اسواق عوامل الإنتاج او السلع او اسواق المال، من شانه ان يؤدي

[1] سابق ، ص89

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي. وهنا وجه اختلاف حول اسباب التخلف للدول النامية مع ما يدعيه انصار نظرية التبعية، حيث يعتقد مفكرو النظرية النيوكلاسيكية ان سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة التصرفات التي تقوم بها دول العالم الاول اي الدول المتقدمة والوكالات الدولية التي تسيطر عليها، وإنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية

2 -2 -5 - نظريـــــــه النمـــــو الحديثـــــه:

إن الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية يجب التحرر منه بغرض النمو الاقتصادي، هذا ما كان هاجس الاقتصاديين خلال السبعينات والثمانينات، حيث زادت حدة ديون العالم الثالث مع ازدياد عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الاداء الاقتصادي بين الدول.

لذا فإن نظرية النمو الحديثة او النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي GNP الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية، فهذه النماذج تنظر إلى ان GNP بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الاجل.

إن المبدا الاساس المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ. لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو الـــ GNP ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية لـــ(سولو) ويطلق عليه بواقي سولو، وبناء عليه فإن النظرية الحديثة اعادت تاكيد اهمية الادخار والاستثمار في راس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصاديات المغلقة، ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا.

3 - : عقبات التنميه

3 -1 - العقبات الاقتصاديه: وهي ذات الطابع والتاثير الاقتصادي والتي تحد وتضعف قيام التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة وتحقيق الاهداف المرجوة منها بصورة سريعة ومنتظمة وتتركز في الجوانب التالية :

- تواجد الحلقات المفرغة او القوى الدائرية للفقر والمرض والجهل في البلدان المتخلفة ، وما تؤدي اليه قوى هذا القانون من ضعف ومحدودية تكوين راس المال في هذه البلدان المتخلفة
- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لدى العديد من البلدان المتخلفة
- وجود الثنائية المزدوجة / الاقتصاد المزدوج – قطاع اجنبي وقطاع محلي وطني
- ضيق الاسواق المحلية
- عدم كفاية الهياكل الاساسية للإنتاج طرق، طاقة، سدود، .....الخ
- ضعف الحافز على الاستثمار مع قلة وعدم القدرة على الادخار.

3 -2 - العقبات الاجتماعيه: وهي ذات الطابع والتاثير الاجتماعي والمعرقلة للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة وهي متنوعة وابرزها:

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

-العقبة السكانية وخاصة المتعلقة بالنمو السكاني العالي وعلاقة ذلك بـ الموارد الطبيعية او الثروة المادية حيث تكون الاخيرة اقل من الحجم السكاني؛

- تاخر البيئة الاجتماعية متمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتدريب

– ندرة المهارات الفنية والإدارية وكذلك الجهل الاقتصادي والذي يتركز بالتوجه نحو النشاط الخدمي والمضاربات .....الخ

- عدم عدالة توزيع الدخل الوطني بين عناصره المكونة له .[1]

3 -3 - عقبات الحكومه : إن للحكومة دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية وهذا راجع لازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وعدم رغبة او قدرة الحكومة في لعب هذا الدور يعتبر عائقا في التنمية ويمكن إيجاز هذه العوائق في :

ا - **الاستقرار السياسي** : حيث يتعين على الحكومة ان توفر بيئة مستقرة للمنشات الإنتاجية الحديثة ، سواء كانت عامة او خاصة ، وإذا كان عدم الاستقرار السياسي هو السائد فإن النتيجة العامة هي انعدام او ضعف الاستثمار في الاقتصاد المحلي وتوجه الثروات الشخصية إلى البنوك الاجنبية ، او الانغماس في الاستهلاك المظهري ، وعليه فإن عدم توفر الاستقرار السياسي يعد عقبة في طريق التنمية .

ب - **الاستقلال السياسي** : من المعلوم ان الاستقلال السياسي في معظم الحالات امر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي الحديث ، لان وجود الاستقلال السياسي يمكن البلد من يرسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصلحة البلد ، وفي خلاف ذلك فإن رسم السياسات الاقتصادية يكون لغير صالح البلد .

ج - الدعم الحكومي للتنميه : إن القرار الخاص بتحقيق التنمية الاقتصادية يتضمن خيارات صعبة او مقايضات ، فإذا كان المتضررون من هذا الخيار يستطيعون قلب نظام الحكم فإن تلك الحكومة سوف تكون غير راغبة في اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع النمو ، وعلى سبيل المثال عندما اقدمت كل من غانا وبيرو على تخفيض قيمة العملة في عامي 1971و 1968 على التوالي فإن هاتين الحكومتين قد سقطتا على الفور .

3 -4 - عقبات دوليه : يؤكد العديد من الاقتصاديين بان العقبة الرئيسية للتنمية اليوم تتمثل في العوامل الخارجية اكثر منها العوامل الداخلية ، ذلك لان وجود البلدان الصناعية المتقدمة يخلق ضغوطا دولية تؤدي إلى إعاقة مساعي التنمية والنمو لدى البلدان النامية الفقيرة ، ورغم ان البعض يعترف بوجود بعض الجوانب الايجابية والمفيدة للبلدان الفقيرة من جراء وجود العالم الذي يحتوي على البلدان الغنية ، وكذلك إمكانية استفادة البلدان النامية من تجارب البلدان المتقدمة ، وخاصة في مجال العلم والتكنولوجيا وفي الإدارة الاقتصادية والتخطيط ، إلا ان البعض يقول إن مثل هذه الاستفادة لم تتحقق لان البلدان المتقدمة تخلق العقبات امام تنمية وتطور البلدان النامية .

---

[1] **الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعيه** ، الجزائر 1983 ، ص 59 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ويؤكد في هذا المجال (G.Myrdal) بانه من خلال العلاقات التجارية غير المتكافئة فإن البلدان النامية قد اجبرت على إنتاج السلع الاولية التي تواجه طلبا قليل المرونة بالنسبة للاسعار والدخل ، وان ذلك قد وضع البلدان النامية في موقع الميزة السلبية بالمقارنة مع البلدان المتقدمة فيما يتعلق بميزان المدفوعات وتوفر النقد الاجنبي ، وبالمقابل اختصت البلدان المتقدمة بـ اج وتصدير السلع المصنعة التي تتميز بارتفاع اسعارها بالمقارنة مع السلع الاولية وتتميز بارتفاع مرونة الطلب السعرية والدخلية ولهذا فإن المنافع غير المتكافئة للتجارة قد لاثرت سلبا على البلدان النامية وعملت على إدامة الفجوة بينهما في مجال التنمية .

ويؤكد (Celso Furtado) من جانبه بان البلدان الفقيرة في المراحل الاولية يتركز على المنتجات الكمالية مثل السيارات ، وان مثل هذه السلع اما ان تستورد او تنتج في الداخل بواسطة الشركات الاجنبية ، وعليه فإن المستثمرين الاجانب لهم مصلحة في إقامة نمط توزيع للدخل غير عادل لان هذا يدعم الطلب على السلع التي يستطيعون هم ان ينتجوها .[1]

المبحث الثاني : مصادر تمويل التنميه الاقتصاديه

1 - المصادر الداخليه

تعتبر المصادر الداخلية من اهم المصادر التي يجب على الدولة الاعتماد عليها في عملية التمويل، ويرجع ذلك لكون التدفقات الخارجية للموارد قد لاتكون مؤكدة وثابتة ، كما انها تخضع لاعتبارات عديدة يصعب التحكم فيها .

ونعني بالمصادر الداخلية جميع انواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي ، سواء كانت مستغلة او غير مستغلة ، ويقصد بالموارد الحقيقية جميع الموارد البشرية والطبيعية والمالية .

ومن اهم المصادر الداخلية للتمويل نجد ما :

1 -1 -مدخرات القطاع الحكومي

يعتبر الادخار الحكومي من بين المدخرات الإجبارية والتي لا يقبل عليها الافراد والمؤسسات طواعية ، بل يتاتى هذا النوع من المدخرات من الاقتطاعات الإجبارية التي تحصل عليها الدولة من مختلف الدخول .

ويعرف الادخار الحكومي على انه الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة الجارية او العادية، بمعنى تلك التي تتكرر كل سنة في موازنة الدولة.[2]

ويتعلق الادخار الحكومي بمستوى الإنفاق العام وبالإيرادات العامة ، اي ان زيادة مستوى الادخار الحكومي في اي مجتمع يعني زيادة الإيرادات العامة مع تثبيت النفقات الجارية او تخفيضها او على الاقل زيادتها بنسب تقل عن نسبة زيادة الإيرادات العامة ، وتتوقف الإيرادات الحكومية على حجم المشاريع القائمة وعلى دورها في النشاط الاقتصادي وعلى مدى كفاءتها الإنتاجية جانب الهيكل الضريبي القائم ،

، ص ص 159 -160 .

تخلف ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، ص 45 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ومعدل الضريبة المفروضة ومدى شموليتها، اما تقليص النفقات العامة او الحد من زيادتها فيعني سيادة السلوك الاقتصادي والقيم التي تهدف إلى الاقتصاد في النفقة العامة لدى القائمين على الجهاز الحكومي .

1 -2 -مدخرات القطاع العائلي

تتحدد مدخرات القطاع العائلي بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية ، فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني وشكل توزيعه ، فالزيادة في الدخل الوطني وزيادة نصيب الفرد منه يعكس مقدرة الفرد على الادخار ، كما ان التغيرات في مستويات الاجور الحقيقية والاسعار والتغيرات في السياسة الضريبية كل هذه العوامل تحدد إلى حد كبير حجم مدخرات الافراد[1]، ولهذا على الدولة ان تحفز الافراد على الادخار وتوجيههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة، وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي للسلع الكمالية .

وتتميز البلدان المتخلفة بانخفاض نصيب متوسط الفرد من الدخل الوطني، هذا إلى سوء توزيعه بين افراد المجتمع وهذا من شانه إضعاف المقدرة الادخارية لدى الافراد ، ومما يزيد الامر سوءا اتجاه اصحاب الدخول المرتفعة إلى تقليد الانماط الاستهلاكية للدول المتقدمة والتوسع في الإنفاق الترفي ، ان انتشار هذه الانماط الاستهلاكية لدى فئة الاغنياء ينتقل تدريجيا عن طريق المحاكاة إلى الفئات الاخرى الاقل دخلا ، وبالتالي تقل مدخرات هذا القطاع .

1 -3 - فائض قطاع الاعمال

فائض المشاريع هو عبارة عن جزء من الارباح الصافية وغير الموزعة على المساهمين ، والربح كما هو معلوم يتحدد بالفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع النفقات ويتوقف الربح في قطاع الاعمال عامة على عاملين يتمثلان في مستوى الكفاءة الإنتاجية للمشاريع المكونة للقطاع وعلى مستوى الاسعار التي تباع بها منتجات هذا القطاع ، وبالتالي زيادة مدخرات قطاع الاعمال يستلزم القضاء على الإسراف والارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية لان زيادة النفقات وتثبيت الاسعار يؤدي حتما إلى تقليص الارباح وربما تحقيق الخسارة .[2]

وتتوقف مدخرات هذا القطاع على اهميته النسبية في الاقتصاد الوطني ، ففي حالة الدول الراسمالية يتعاظم دور قطاع الاعمال ، ومنه تزيد مدخرات هذا القطاع ، كما ان مدخرات هذا الاخير تتوقف على طبيعة السياسة المالية التي تتبعها الدولة في فرض الضرائب ، فتستطيع الدولة ان تزيد من ادخار هذا القطاع بتخفيض الضرائب المفروضة عليه ، كما ان إعفاء جزء او الارباح غير الموزعة والاحتياجات المختلفة التي يعاد استثمارها تساهم في رفع حجم مدخرات هذا القطاع .

---

[1] درواسي مسعود ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 -2004** اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 ص94

[2] Kesslerd Et Ulmoy **, épargne et développement économique** , Paris 1985, P 117

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

1 -4 -التمويل التضخمي:

نتيجة لضخامة الاحتياجات الراسمالية اللازمة لعملية التنمية إلى جانب قصور الموارد المحلية لتغطية هذه الاحتياجات، فإن الدول تلجا إلى استخدام التمويل التضخمي او ما يسمى التمويل عن طريق عجز الميزانية العامة، اي استخدام فجوة في الإيرادات العامة، مما يعني اللجوء إلى الاقتراض لسد هذه الفجوة من البنك المركزي او من الجمهور او من الخارج، ومضمون التمويل عن طريق عجز الميزانية العامة يختلف باختلاف البلدان، ففي بعضها كالولايات المتحدة الامريكية يتسع مفهوم العجز ويشمل كل زيادة في الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية الجارية ايا كان مصدر تمويله اما في دول اخرى كالهند فإنها تستبعد الإنفاق الممول من طرف الجمهور من مفهوم العجز، لكون هذا الاقتراض يمول من ادخار حقيقي وينصرف التمويل بالعجز في مفهومه المجرد على الزيادة في مجموع إنفاق الحكومة على الإيرادات الحكومية الجارية، بمعنى انه يساوي صافي الزيادة في اقتراض الحكومة مضافا إليه صافي النقص من حقوقها وارصدتها النقدية، ذلك ما اخذت به لجنة الامم المتحدة لاسيا والشرق الاوسط في دراستها لتمويل التنمية عن طريق عجز الميزانية العامة .[1]

ويعتبر التمويل التضخمي من بين احد الوسائل الاساسية التي تلجا إليها مختلف الحكومات لتحويل الموارد من استخداماتها الحالية إلى الاستثمارات التي تفضلها، بمعنى نقل الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار وبالتالي زيادته .

2 - المصادر الخارجيه

تتعدد اشكال التمويل الخارجي بتعدد المعايير المستخدمة في ذلك ، فقد تقسم المصادر الخارجية إلى عامة وخاصة تبعا لمصادرها، وتقسم هذه الاخيرة بدورها إلى الاستثمارات المباشرة وغير مباشرة، وقد تجزا إلى قروض سهلة والاخرى صعبة، اي وفق شروطها التجارية لكن سوف نعتمد إلى إلى انواع : المعونات ، القروض الخارجية، الاستثمار الاجنبي المباشر.

2 -1 - المنح والإعانات :

سواء كانت نقدية في صورة عملات قابلة للتحويل او عينية في صورة سلع وخدمات استهلاكية وإنتاجية ، وهي بطبيعتها لا تمثل عبئا على الدولة النامية، حيث لا تحمل في طياتها اي إلتزام حق بالوفاء في اي صورة من الصور.[2]

ويطلق عليها اسم مساعدات التنمية الرسمية، وهي من اهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، ويرجع ذلك لعدم ملائمة قروض البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وعدم كفاية هيئة المعونات الدولية.

---

[1] **قدمه في التنميه والتخطيط الاقتصادي** ، دار الجامعة المصرية ، الاسكندرية 1978 ، ص215 .

[2] **مرجع سابق** ، ص 211 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

لكن عكس الدراسات التي اثبتت عدم كفاية المنح والإعانات كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية، حيث ان نسبة المنح والإعانات تكون من مجموع الدخل القومي للدول المتقدمة، والحد الادنى لهذه النسبة هو 1 % في حين ان الدخل القومي للدول الصناعية يزداد، فإن القيمة الحقيقية للمعونات الاجنبية للدول النامية لم تزد على الإطلاق وذلك من خلال الفترة ما بين 1961 – 1975 وهذا الانخفاض في القيمة الحقيقية للإعانات توضح لنا الفجوة القائمة بين المعدلات السائدة للمعونات الاجنبية وبين متطلبات التنمية في الدول النامية .

2 -2 - القروض الخارجيه

سواء كانت قروض عامة او خاصة، فالقروض العامة الخارجية هي تلك التي تحصل عليها حكومات الدول النامية من الحكومات الاجنبية، او من الاشخاص الطبيعيين او المعنويين المقيمين في الخارج، وكذلك القروض التي تحصل عليها حكومات الدول النامية من الهيئات الدولية.[1]

: البنك الدولي للتعمير والتنمية IBRD ، وصندوق النقد الدولي IMF ، والهيئة الدولية للتمنية IDA وصندوق الإنماء العربي .....

والقروض الخاصة الخارجية هي تلك القروض من الاشخاص الطبيعيين او المعنويين المقيمين في الخارج او من المنظمات الدولية من المؤسسة الدولية للتمويل IFC.[2]

وشروط الاقتراض الخارجي يكون وفقا لشروط خارجية تحددها اسواق راس المال لكل قرض على حدى، او قد يتم الحصول عليها بشروط سهلة اقل من تلك التي تحددها اسواق راس المال وهذه القروض السهلة تحوي عنصر المساعدة كلما انخفضت اسعار الفائدة وطالت اجال السداد وزادت النسبة التي يمكن سدادها بالعملة للهيئة الدولية المقترضة، إلا ان القروض الاجنبية غير متاحة لكافة الدول، وإمكانية الحصول عليها تدخل ضمن نطاق العلاقات السياسية والدولية ، وعادة ما تتضمن شروط مالية وسياسية قاسية .

2 -3 - الاستثمار الاجنبي المباشر

ترجع الحاجة إلى الاستعانة بالاستثمارات الاجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية إلى اعتبارين اساسين هما[3]:

2 -3 -1 -تعزيز المدخرات المحليه : كما هو معروف عن الدول النامية فإنها تعاني من انخفاض في معدلات الادخار المحلية، وذلك بسبب انخفاض مستويات الدخول اساسا، فضلا عن ارتفاع ميل الاستهلاك الذي بدوره يتزايد بتزايد عدد السكان، وتشير تقديرات الامم المتحدة إلى ان معدلات الادخار في كثير من الدول النامية لا تتجاوز 10 % من نواتجها الوطنية، وهذا المعدل منخفض جدا عن المعدل المرغوب فيه او

[1] سعيد عبد العزيز عثمان - **مرجع سابق** ، ص : 315 بتصرف .

[2] دراز عبد الحميد - **مرجع سابق** ، ص : 204 .

عبد العزيز عجمية ، علي عبد الوهاب نجا ، **التنمية الاقتصاديه بين النظريه والتطبيق النظريات** الجامعية ، 2007 ، ص275 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المستهدف لتحقيق الحد الادنى من الاستثمار اللازم لتحريك عملية التنمية الاقتصادية بها، ونظرا لكل هذه الاسباب وجب على الدول النامية الاستعانة بالتمويل الخارجي من خلال الاستثمارات الاجنبية لان هذا الاخير يعد تحويلا لجزء من مدخرات الدول الاجنبية لتمويل مشروعات التنمية في الدول المضيفة ، مما يمكنها من تحقيق معدلات استثمار تفوق بكثير ما يمكن تحقيقه بالاعتماد على المدخرات المحلية .

2 -3 -2 -توفير النقد الاجنبي : تظطر الدول النامية الى استيراد الكثير من المعدات والالات والمواد الخام ، وغيرها من مستلزمات الإنتاج ، وذلك لتحقيق برامج التنمية التي تسعى لها ، وهذا الامر يتطلب الحاجة الماسة إلى النقد الاجنبي نظرا لان الدول النامية تعاني من انخفاض في معدلات نمو صادراتها ، بسبب انخفاض في الطلب الخارجي على المنتجات الاولية التي تمثل الصادرات الاسـ لهذه الدول .

ولان المستثمر الاجنبي عند استثماره بالدول المضيفة يجلب معه جميع عوامل الإنتاج غير المتوفرة في البلد المضيف ، كما انه يساهم في توفير النقد الاجنبي وذلك من خلال الصادرات التي سيقوم بها من جراء استثماره وبالتالي وجب على الدولة المستضيفـ يق هذه التنمية المنشودة الاهتمام بالمستثمر والحفاظ .

المبحث الثالث : دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية

1 - دور السياسة الانفاقية

تلعب النفقات العامة دورا اساسيا في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الاثر الذي تحدثه على مختلف المتغيرات الاقتصادية والتي من خلالها يستطيع صانعوا السياسة المالية تحديد اي الطرق والمناهج الصحيحة التي يمكن إتباعها ويمكن تبيان تلك الاثار :

1 -1 -الاثار المباشرة للنفقات العامة

1 -1 -1 -اثر الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي

يتجلى هذا الاثر بصفة مباشرة في تشجيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عن طريق تنمية عوامل الإنتاج كما وكيفا، في هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من الإنفاق العام هما ، الإنفاق العام الاستثماري ، والنفاق العام الاستهلاكي إذ يستهدف الاول تكوين راسمال عيني او بشري باعتباره احد العناصر الاساسية الإنتاجية ، وهذا ما يعرف بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد ككل اما الصنف الثاني من الإنفاق العام فيكون اثره على الطاقة الإنتاجية بشكل اقل، علاوة على هذا فالدولة تلجا إلى الإنفاق التقليدي (الامن والدفاع والقضاء) للحفاظ على عنصر الاستقرار وتوفير افضل شروط الاستمرارية للعملية الإنتاجية .

كذلك فالإنفاق باعتباره جزءا هاما من مكونات الطلب الفعال - وفقا للمنظور الكينزي - حيث يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية ؛ عادة ما تتميز النفقات الحقيقية عن النفقات التحويلية ، إذ تؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة في الدخل الوطني من خلال قناة المضاعف ، إما الإنفاق التحويلي فيتوقف على كيفية تصرف المستفيدين منه بعبارة اخرى على مدى تسربها في دورة الدخل .[1]

---

[1] **التقلبات الاقتصادية النمو الاقتصادي والسياسة المالية** ، منشورات جامعة حلب ، دمشق ، 1982 ، ص

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وعلى هذا الاساس يمكن قول ان تاثير السياسة العامة على الإنفاق العام تتحدد على ضوء مستوى الطلب الفعلين ومستوى النشاط الاقتصادي ومرونة الجهاز الإنتاجي باعتبار ان زيادة الطلب الفعلي يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج، بشرط ان يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية ؛ ناصر الإنتاج بين مختلف الانشطة الاقتصادية ومستوى النشاط الاقتصادي اقل من مستوى التشغيل الكامل.

1 -1 -2 -الاثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك الوطني

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك الوطني بطريق مباشر وذلك عن طريق الزيادة الاولية في الطلب على اموال الاستهلاك نتيجة للإنفاق العام، ويمكن اعتبار هذا النوع من الاثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي او العام، ومن خلال النفقات التي توزعها الدولة على الافراد في صورة مرتبات واجور تخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات .

ا - **بالنسبه لنفقات الاستهلاك الحكومي او العام** : إن اثرها على زيادة الاستهلاك يبدو من خلال ما تقوم به الدولة في سبيل إشباع الحاجات العامة من إنفاق قد يتخذ صورة شراء سلع او مهمات تتعلق باداء الوظيفة العامة او تلزم للموظفين العموميين او لاعمال المرافق والمشروعات العامة ، ويرى البعض بان هذه النفقات تمثل نوعا من تحويل الاستهلاك من الافراد إلى الدولة ، فبدلا ان تعطي الدولة للعاملين فيها دخولا كبيرة تمكنهم من استهلاك السلع او الخدمات ، فإنها تقوم بتقديمها إليها وعلى ذلك فإن هذه النفقات لا تؤثر في الواقع على حجم الاستهلاك الكلي ، ويضل الرق واضحا بين تصدي الدولة لعملية الاستهلاك دون ترك الافراد يمارسونه ، في مدى الحرية التي كان يتسنى لهؤلاء ممارستها في اختيار السلع والخدمات بانفسهم .

ب -**بالنسبه لاثار نفقات الاستهلاك الخاصه بالدخول الخاصه الموزعه على الافراد** : فإن هذه الاثار تبدا في الظهور عندما تقوم الدولة بتخصيص جزء من النفقات العامة لدفع مرتبات واجور ومعاشات لموظفيها وعمالها ، ويتجه الجزء الاكبر من دخول الافراد الموزعة هذه إلى إشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات ، ومن الواضح ان نفقات الدولة هذه تعتبر مقابل ما يؤديه عمالها من اعمال وخدمات ، ولذلك فهي تعتبر من ؛ النفقات العامة المنتجة ، حيث تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي ، ومن ثم فإن دخول الافراد هنا تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال اثر المضاعف .[1]

1 -2 -الاثار غير المباشرة للنفقات العامه

1 -2 -1 -اثر المضاعف :

إن فكرة المضاعف التي طورها كينز كانت ثمرة الباحث الانجليزي (Richard khan) 1931 والتي يؤكد بمقتضاها حتمية التزام الحكومة بتوفير البنى التحتية من اجل مضاعفة حجم التشغيل .

---

[1] د المالية العامة " مدخل لدراسه اصول الفن المالي للاقتصاد العام ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ويقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي، المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولد عن الزيادة في الإنفاق، واثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك[1].

وإذا كان تركيز (Richard khan) على مضاعف التشغيل، ورؤية كينز من خلال نظرية مضاعف الاستثمار واثره على الدخل الوطني إلا ان الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف واثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك والإنفاق العام وبالتالي فإنه يمكن تعميم نظرية المضاعف على هذه الظواهر ايضا.[2]

واهمية المضاعف تتوقف على اهمية الزيادة في النفقات الاستهلاكية بمعنى انه يرتبط ارتباطا طرديا بالميل الحدي للاستهلاك وارتباطا عكسيا بالميل الحدي للادخار .

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

اي مقلوب الميل الحدي للادخار ذلك ان : الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = 1

وبالتالي الميل الحدي للادخار = 1 - الميل الحدي للاستهلاك

وبالتعويض نجد

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

وبالتالي

$$\text{فالتغير في الدخل} = \text{التغير في الاستثمار} \times \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

وخلاصة القول ان فكرة المضاعف مفادها انه عندما تزيد النفقات العامة فان جزءا منها يوزع في شكل اجور ومرتبات وارباح وفوائد وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول بنود الاستهلاك المختلفة ، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار ، وبالتالي الدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات اخرى وكذلك الجزء الموجه للادخار ينفق جزء منه في الاستثمار وكل هذا يساهم في زيادة الدخل بنسب مضاعفة .

---

[1] سابق ، ص79 .

[2] سابق ، ص117 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

1 -2 -2 -اثر المعجل

إذا كان "المضاعف" يبين اثر التغيرات في الاستثمار على الاستهلاك فان" المعجل" يبين اثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار، وتسمى هذه الظاهرة بمبدا تعجيل الطلب المشتق، لان الطلب على السلع الاستثمارية يشتق من الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية التي توجد نتيجة له ، فزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بفعل الزيادة في الإنفاق تؤدي إلى تغير اكبر في النفاق الاستثماري .[1]

ويمكن التعبير عن هذا المبدا حسابيا

$$\text{المعجل} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الاستثمار}}$$

ويتوقف اثر المعجل على ما يعرف بمعامل راس المال (معامل الاستثمار)، اي على العلاقة الفنية بين راس المال والإنتاج وهو معامل راس المال حيث يحدد ما يلزم من راس المال لإنتاج وحدة واحدة من سلعة او صناعة ما ، اي إذا ارتفع الطلب النهائي على سلعة ما يقضي هذا الارتفاع زيادة الإنتاج ، اي ضرورة التوسع وبالنسبة نفسها في راس المال المستخدم في إنتاج هذه السلعة ولا تتوقف الزيادة عند هذا الحد ، بل تؤدي إلى من الاستثمارات المولدة ، ويتوقف معمل راس المال على الاوضاع الفنية التي تحكم الإنتاج ، وهي تختلف من قطاع إلى اخر .

الشكل رقم (06) اليه عمل اثر المضاعف والمعجل

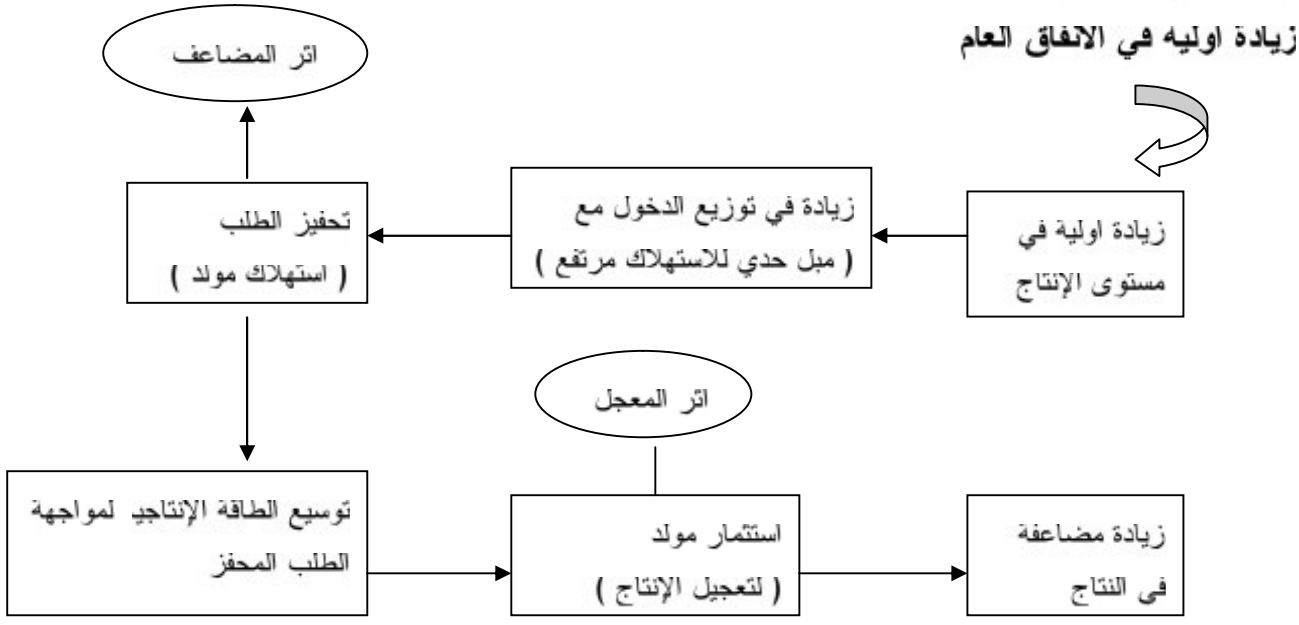

المصدر : نوازد عبد الرحمان الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، **المدخل الحديث في الماليه العامه** ، دار المناهج ، عمان، الطبعة الاولى ، 2005 ، ص66.

[1] **اقتصاد المالي** ، جامعة دمشق ، 1992 -1993 ، ص316.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2 -دور السياسه الضريبيه

2 -1 -اثر السياسه الضريبيه على المستوى العامل لاستهلاك

يعتبر الاستهلاك من اهم مكونات الإنفاق الكلي، فهو الاستخدام النهائي للسلع والخدمات لتحقيق الإشباع لحاجات الافراد المختلفة وتتفاوت نسبته من مجتمع إلى اخر فيمكن ان يشكل ما نسبته (65 % الى75 %) في الدول المتقدمة، بينما قد يصل في الدول المتخلفة إلى 90 % من إجمالي الإنفاق .

يتوقف مدى تاثير الضريبة في حجم الاستهلاك الكلي والاشباعات الاستهلاكية على نسبة الاقتطاعات من دخول الافراد في الشرائح المختلفة إذ انه من المعلوم ان نسبة ما ينفقه الفرد على الاستهلاك والاشباعات مرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الدخل ذاته[1]، لذا اعطاه كينز اولوية في تحديد مستوى النشاط ، كما اعتبره السبب الرئيسي لما يمكن ان ينتاب النظام الراسمالي من ازمات وفي نفس الوقت اداة لعلاجها .

إن الاقتطاعات التي تقع الافراد في شرائح الدخل الدنيا إنما تعمل على خفض الاستهلاك الخاص بنفس مبلغ الاقتطاع تقريبا، وبالتالي تعمل على إنقاص الاشباعات الفردية ومن ثم الكلية ، اما الضرائب التي تقع الافراد في شرائح الدخل العليا فهي قد تعمل على خفض الاستهلاك ولكن باقل كثيرا من مبلغ الاقتطاع ، إضافة إلى النقص الذي قد يطرا على الاشباعات الفردية الكلية في هذه الحـــالة يكون طفيفا ، ويرجع السبب وراء هذا الاختلاف إلى حجم المدخرات التي تمتلك .

ومن الثابت ان السياسة الضريبية التي تعمل على الاحتفاظ بمستوى عال من القوة الشرائية هي شرط اساسي لتحفيز الاستثمار الخاص، يقتضي هذا البرنامج الضريبي ا ما امكن من ضرائب ورسوم الإنتاج وغيرها من الضرائب المباشرة التي تعمل على خفض القدرة الشرائية للمجتمع ، وكذا الاعتماد على المستمدة من الضرائب التصاعدية على الدخول(مع اخفاض المداخي المستمدة من الملكية الضرائب اشد تصاعدية في المداخيل منها الـ من الجهد الإنتاجي ، وعدم المغالاة في الضرائب على الدخل الاستثماري).

ولهذا يمكن تحقيق التوسع العام في الاستهلاك و الاستثمار معا، بخفض العبء الحياتي الذين لهم الميل الحدي للاستهلاك اكبر.

في حين ان الضرائب الغير المباشرة تعمل على التخفيض من الاستهلاك وزيادة إيرادات الدولة إلى ما توفره من عملات صعبة والتي كانت تصرف في استيراد هذه السلع ا .

2 -2- الاثر الإنتاج والعماله

إن تاثير الضريبة على الإنتاج يكون بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وذلك بالتاثير على حجم الإنتاج وعوامله إذ يمكن لها ان تاثر مباشرة من خلال التاثير على الربح المحقق من العمليات الإنتاجية وتاثر بطريقة غير مباشرة من خلال التاثير على حجم الاستهلاك، حيث ان إعراض المستهلكين عن سلعة او

[1] نفس المرجع السابق ، ص201.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

خدمة ما، يؤدي بالمنتجين إلى العزوف عن الاستثمارات وتوظيف الاموال في العمليات الإنتاجية فيتراجع بذلك حجم الإنتاج الكلي.

ويتجلى تاثير الاقتطاع على الإنتاج من خلال تاثيرها في المقدرة و الرغبة في العمل و نفقات الإنتاج وفي الميل الحدي للاستثمارات ويمكن إظهار ذلك :

2 -2 -1 - اثر الاقتطاعات على المقدرة على العمل و الادخار:

إذا ما ادت فرض الاقتطاعات إلى التقليل من مقدرة الافراد على العمل فإنها تؤدي إلى إنقاص كفياتهم الإنتاجية ، كما لو عجزوا من الاستهلاك بنفس القدر من الضروريات التي كانوا يحصلون عليها من قبل الاقتطاع، وبالتالي فهي تضعف من مقدرتهم على المساهمة في الإنتاج، لذلك وجب الحد من الضرائب المباشرة على المدخول الضعيف والضرائب الغير مباشرة على السلع الشائعة الاستهلاك .

اما بخصوص المقدرة على الادخار فإن الضرائب على المداخيل العالية تقلل من قدرة اصحابها على الادخار ، بالمقابل فإن الضرائب على ذوي الدخول المتدنية لا تؤثر على مقدرة هؤلاء على الادخار لانهم لا يدخرون اصلا .

ومما هو جدير بالذكر ان الضرائب على المداخيل العالية لا تقلل بالضرورة من مجموع مدخرات الدولة .

2 -2 -2 - اثر الاقتطاعات على الرغبه في العمل والادخار

لقد اختلف كتاب المالية والاقتصاد فمنهم من راى ان الضريبة تؤدي إلى تقليل عائد العمل ، اي تقلل من رغبة الممول في العمل سوف يسعى إلى مزيد من الفراغ ، بينما ذهب اخرون إلى ان الضريبة سوف تحفز الممول إلى مزيد من العمل سعيا إلى زيادة مداخيلهم وللمحافظة على مستوى معيشتهم الذي كانوا عليه قبل الاقتطاع ويتوقف اثر الضريبة في رغبة الافراد على العمل على امرين :

ا- **مدى مرونه الطلب على الدخل** : إذا كان طلب الافراد على الدخل غير مرن اي إذا كانوا يرغبون في الحصول على نفس الدخل مهما كان الجهد الذي يبذلونه للحصول عليه ، فإن الاقتطاع الذي يؤدي إلى إنقاص دخلهم سوف يؤدي إلى مضاعفة جهدهم حتى يصل الدخل من جديد الى مستواه القديم، اما إذا كان الطلب على الدخل مرن فإن الضريبة لا تزيد من رغبتهم في العمل والادخار .

ب -**طبيعه الضريبه** : هناك انواع من الاقتطاعات تحفز على مضاعفة النشاط الإنتاجي ، واخرى لا تؤثر بتاتا على الرغبة في العمل والادخار مثل الضرائب على الارباح الاستثنائية وبعض ضرائب الاحتكار .

يعتبر المذهب المالي بصفة شاملة ان الضرائب المباشرة تعرقل عملية الادخار اكثر من الضرائب غير المباشرة ، لان الضريبة المباشرة تنقص من الادخار ومنه تراكم راس المال ، إذن فالعمل بهيكل ضريبي يرتكز على الضرائب الغير مباشرة ليسمح بتحفيز الادخار الذي يعتبر عنصرا اساسيا في تمويل التنمية الاقتصادية .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2 -2 -3 - الاثر على تنقل عوامل الإنتاج

من المعلوم ان الموارد الاقتصادية تسعى دائما إلى التنقل حيث يمكن استغلالها في اكثر الوجوه ربحية، فإذا فرضت الضريبة على نوع معين من الاستغلال فإن سرعان ما تاخذ عوامل الإنتاج (الموارد الجديدة المعدة للاستثمار) في التحول إلى نوع اخر من النشاط الاقتصادي تقل فيه وطاة الاقتطاع .

والواقع ان الضرائب التي لا تسبب تحولا في موارد الإنتاج هي تلك التي تفرض بالتساوي على جميع انواع استعمالات هذه الموارد.

تسعى الدول النامية من خلال سياساتها إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية وتتضح اهمية السياسة الضريبية في البحث عن الفائض الاقتصادي وتعبئته لخدمة التنمية وتلجا الدولة في سبيل تشجيع الادخار إلى ضمان منح مزايا للجزء من الدخل الدي يدخر ، فتعفي مثلا المداخيل المولدة من الادخار إذا اعيد استثماره .

2 -2 -4 - الاثر في تحقيق مستويات عاليه التوظيف:

يرتبط حجم العمالة الكلية في المجتمع ارتباط وثيقا بحجم الإنفاق الكلي على الاستثمار و الاستهلاك، وهو ما ينتج عنه ان اي ضريبة تقلل من الإنفاق الكلي على الاستثمار و الاستهلاك تعمل على خفض العمالة.

وتعد مشكلة التشغيل في الوقت الراهن من اهم الـ عضلات التي تواجه كافة بلدان العالم وخاصة البلدان النامية فإذا كانت الطاقة الإنتاجية كبيرة وحجم النشاط الاقتصادي ضخما فان دلك يولد كما هائلا من مناصب الشغل.

وواضح ان فرض الضرائب باسعار مختلفة على نواتج صناعية معينة تنقص بلا شك حجم العمالة في تلك الصناعة، كدلك فان الضرائب التي تزيد من تكلفة العمل قد تشجع على الإكثار من استخدام الالات وإحلالها محل العمال.

إن تخفيض العبء الضريبي على القطاعات التي تملكها و تديرها الدولة والخاضعة للمناقشة مع القطاع الخاص، تعمل على توسيع قاعدة العمال في القطاع العام على حساب القطاع الخاص.

2 -3 -اثر على الاستثمار وتوزيع الدخل:

2 -3 -1 - الاثر على الاستثمار:

تمثل السياسة الضريبية احد مكونات السياسة الاقتصادية،وتعمل دائما لغرض تفعيلها و تحقيق اهدافها، فتؤثر بمختلف انواعها على حجم الاستثمارات بحيث تسهل عملية تراكم راس المال وبالتالي تسمح بتطوير اكثر لعملية التنمية في بلد ما.

وفي الحقيقة تستطيع الدولة بواسطة الضريبة ان تشجع او تحد ما عليه من مقتضيات الاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها، وقد تتخذ التدابير الضريبية للتاثير على بعض القطاعات

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

دون الاخرى، كما قد تتخذ تدابير تؤثر على النظام الاقتصادي بمكوناته المختلفة(حجم المؤسسات، هيكل الادخار، التوسع الجغرافي للانشطة الاقتصادية وغيرها).

تعتبر الامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة على العموم تضحية وحرمانا من الموارد في الاجل القصير،على ان تعوضها لاحقا من جراء توسع الاوعية الضريبية نتيجة توسع الاستثمار.

ولهذا فان الاستفادة من إجراءات التحفيز تكون بالموازاة مع احترام المتعاملين الاقتصاديين لتوجيهات الدولة وشروطها(نوع النشاط، إقامة النشاط....الخ)

إن ض معدل الاقتطاعات على الارباح التجارية و الصناعية على المؤسسات بهدف تخفيض العبء إنما يشكل دافعا للمؤسسات التي ترغب في إعادة استثمار ارباحها المخفضة، وهو ما لتلك المؤسسات بالتوسع وبخلق فرص جديدة تترتب عليها مزايا متعددة، كما يمثل إعفاء الصادرات من الرسم على القيمة المضافة بهدف التاثير على تكوين الاسعار دعما مع تكوين دعما مهما يمكن ا نتجات من القدرة على الـ نافسة في الاسواق الدولية.

2 -3 -2 - الاثر على توزيع المداخيل:

إن الرفاهية الاجتماعية لا تتوقف على حجم الدخل الوطني فحسب بل على الطريقة التي يتم توزيع الدخل، فالعديد من افراد المجتمع يعانون من سوء توزيع الدخل والثروة إذ هذه الطبقات من كافة اشكال الفقر، حيث يقل متوسط دخل الفرد عن الحد الذي وضعه البنك الدولي كحد ادنى يفصل بين الفقر والعيش الكريم ان درجة الاستفادة من الخدمات العامة محدودة جدا بين افراد هذه الطبقات .[1]

تسعى الدولة من خلال السياسة الضريبية إلى إعادة توزيع الدخل الراسية، والتي تعتمد الدولة بموجبها على تكييف العبء الضريبي على احجام الدخول المختلفة بصرف النظر عن نوع هذه المداخيل ومصدرها، كذلك تكون إعادة التوزيع افقية اي حسب النوع والمصدر، والواقع انه لإعادة توزيع الدخل تبعا لنوعه اهمية بالغة حيث ان الجانب الاكبر من دخل الافراد مستمد من الاجور عادة، ومن خلال الضرائب التصاعدية يمكن ان يتم التخفيف من العبء على دخول العمل المكتسب، وزيادته نسبيا على الدخول الناجمة عن الملكية (الريع الارباح ..الخ) فالحاجة إلى مزيد من إعادة التوزيع التي يتعين الاضطلاع بها تتحقق من خلال نظام ضريبي فعال .

اما بالنسبة لتوزيع الدخل حسب مصدره فإنه يتسنى للساسة الضريبية عن تكييف عبء الاقتطاعات النسبية على الصناعات واوجه النشاطات الاقتصادية المختلفة وهو ما سيكون له بالغ الاثر على حجم العمالة والدخل.[2]

[1] تاني عاشور يمينة **تحليل السياسة الضريبية في الجزائر** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2001-2002

ق، ص ص 209 - 210

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ويعتبر منحنى لورنز من المقاييس التي تعنى بقياس عدالة التوزيع من خلال رسم منحنى بياني يمثل فيه المحور السيني المجموع التراكمي X والمحور الصادي يمثل فيه المجموع التراكمي لنسب متغير Y.وتاخذ هذه النسب بعد ترتيب البيانات تصاعديا وفقا لنصيب الوحدة Yلنسب متغير اخر.وكلما زاد انحناء منحنى لورنز كلما قلت عدالة التوزيع ،ويعتبر التوزيع بين Yمن وحدات جميع افراد المجتمع إذا كان منحنى لورنز خطا مستقيما بين نقطة الاصل والنقطة (1،1)في الشكل البياني للمنحنى.

الشكل رقم (07) : منحنى لورنز

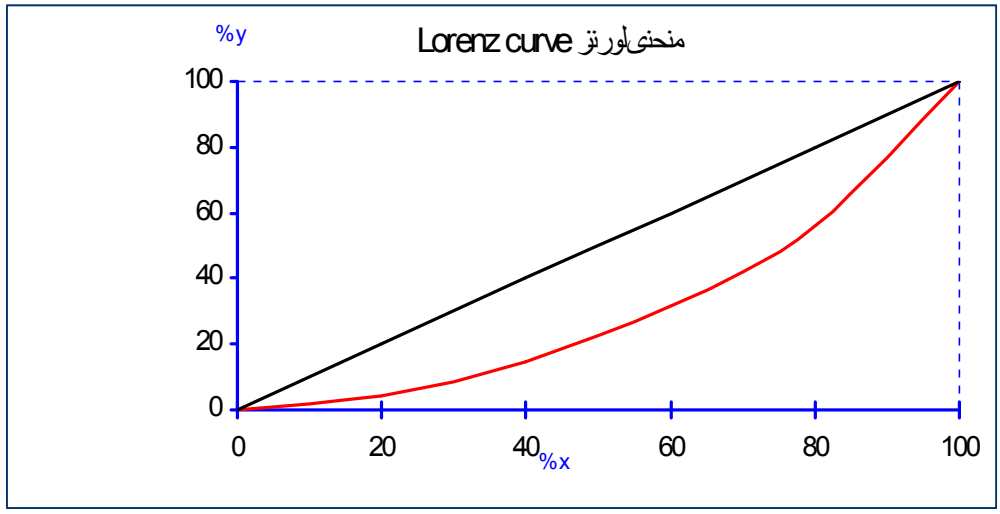

المصدر احمدعبد الله الزهراني **تحليل هيكل السوق العالمي للفحم وواقع المملكه العربيه السعوديه فيه**، بحث، جامعة الملك سعود، ص11 ، الموقع **faculty.ksu**.edu.sa التاريخ : 2013/04/11/،الساعة : 22.37

ويعتبر معامل جيني من المقاييس الهامة والاكثر شيوعا في قياس عدالة التوزيع ،وتعتمد فكرته على منحنى لورنز ،ويمتاز بانه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع ،وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصودة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة(الخط القطري الواصل بين نقطة الاصل والنقطة الاصل والنقطة(1,1) الشكل البيانيوضرب هذه المساحة في 2،وذلك لان مساحة المثلث المحصورة بين خط التساويوالاحداثيين الافقي والعمودي تساوي 0.5لذا فان معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد حبث يكون صفرا عندما ينطبق منحني لورنز على خط التساوي،ويكون عندها التوزيع متساويا،بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الافقي والخط العمودي ،وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوى 0.5وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون مركزا) .وكلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة التوزيع اعلى

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ويعتبر معامل جيني من المقاييس الهامة والاكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل ،ويمتاز معامل جيني بانه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل افضل .

3 -السياسه الائتمانيه واثارها

3 -1 - الاثار الاقتصاديه للقرض العام الداخلي

يجمع خبراء المالية العامة ان اللجوء إلى القروض العامة اضحت تتحكم فيها الاثار الاقتصادية للقروض على العمالة والإنتاج والدخل الوطني وبطريقة استخدام هذا القرض، وكذلك طبيعة مصدر الاموال اللازمة لسداد قيمة الدين وفوائده.

وعادة فإ اثر القرض العام الداخلي، يتم التمييز بين القرض العام الحقيقي والقرض العام الزائف

إذ يعني القرض العام تنازل بعض الوحدات الاقتصادية عن جزء من القوة الشرائية التي يمتلكونها إلى القطاع العام مقابل التزام الحكومة **بسدادها في** اجال استحقاقها وفوائد سنوية في السنوات القادمة ، وعادة يكون هذا الاقتراض عن الافراد والشركات والمؤسسات المالية وغير المصرفية امل القرض الزائف ؛ في لجوء الدولة إلى الاقتراض من البنك المركزي، حيث تقوم البنوك بخلق قوة شرائية عن اي استقطاع من الدخول والثروات ، هذا الاقتراض من الجهاز المصرفي تتعهد الحكومة بسداده لكن في جوهره لا يمثل إلا عملية مقنعة لزيادة كمية النقود[1]، وهذا ما يعرف بالإصدار النقدي الذي عادة ما يترك اثارا سلبية على النشاط الاقتصادي خاصة في الدول النامية ، وفيما اهم الاثار الاقتصادية للقروض العامة الداخلية بنوعيها :

3 -1 -1 -الاثار الاقتصاديه للقرض العام الحقيقي

غالبا ما ينظر إلى القرض العام على انه اقتطاع جزء من مدخرات الافراد او الشركات الحالية او تحويل جزء من استثماراتهم السابقة إلى القطاع الحكومي، وهذا ما سيؤدي إلى قلة تدفق العوائد التي تدرها الاستثمارات الخاصة ان منافسة الدولة للقطاع الخاص على هذه الاموال سوف يؤدي إلى رفع اسعار الفائدة، وهذا ما ينعكس على معدلات التضخم السائدة وبافتراض ان حجم الاستثمار الخاص هو دالة في سعر الفائدة وفقا للتصور الكينزي، فإن الاقتراض العام سوف يترتب عليه نقص في تكوين رؤوس الاموال وهذا ما يؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، وبالتالي يتراجع معدل النمو في الناتج الوطني[2] .

إلا ان الاثر الانكماشي لا يحدث إذ يمكن للدولة من الاستخدام العقلاني والرشيد لحصيلة الدولة القرض،حيث تستطيع ان تزيد من معدل تكوين راس مال بالقدر الكافي لزيادة النمو الإنتاج القومي، كما ان امتلاك الافراد لسندات القرض يدفعهم لزيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات وهذا ما يعرف باثر الثروة.

---

[1] ـة ايوب ، **مرجع سابق** ، ص 325 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

إذن تتوقف الاثار الاقتصادية للقروض العامة على طريقة استخدام حصيلتها فعند استخدامها لشراء السلع و الخدمات الاستهلاكية او استخدامها لتعزيز الدور الاستثماري للدولة من جهة و،ن جهة اخرى على مستوى العمالة ومرونة الجهاز الإنتاجي، حيث إذا تم إنفاق حصيلة القرض المحصل في شراء السلع و الخدمات في ظل اعتقاد دون مستوى العمالة الكاملة، فان ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال الناجم عن ثلاثة عوامل هي :

-إن إنفاق الافراد على السلع و الخدمات الاستهلاكية لم يتاثر.

-إن امتلاك الافراد للسندات يشعرهم بالثراء وهذا ما يدفعهم إلى زيادة استهلاكهم.

-زيادة النفقات الحكومية نتيجة توجيه حصيلة القرض لشراء السلع الاستهلاكية وبافتراض ان هناك مرونة كافية في الجهاز الإنتاجي لتلبية هذه الزيادة في الطلب الفعال تبعا لزيادة في حجم الاستهلاك وما يرافقها في زيادة معدلات تراكم راس المال وكذلك الزيادة في الإنتاج القومي ومعدل التنمية الاقتصادية اما في حالة عدم وجود الجهاز الإنتاجي زيادة في الطلب الفعال سيؤدي إلى ارتفاع اسعار التضخم بغض النظر عن مستوى العمالة السائدة اما عند إنفاق حصيلة القرض في مشاريع التنمية الاقتصادية في الاقتصاد دون مستوى التوظيف وجهاز إنتاج مرن، حيث يترتب عن هدا الاستخدام زيادة في معدلات تكوين راسمال وهذا سيؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج و الدخل، لدا يلقى القرض العام الحقيقي الداخلي تاييدا من قبل الاقتصاديين.

إن الاختيار بين القرض و الضريبة يتحدد حسب طبيعة الإنفاق الاستثماري بمعنى يجب ان تتسم الوسيلة التمويلية بالقدرة على توزيع اعباء النفقات العامة في فترة تتناسب مع حياة المشروع.

وحتى القروض العامة الموجهة لتمويل الحروب فتمثل إنفاق حصيلتها استثمار راس مالي يساهم في تكوين راسمال وزيادة الناتج القومي و الدخل.

وصفوة القول ان السياسة الائتمانية الرشيدة و العقلانية في ظل اقتصاد دون مستوى العمالة الكاملة، ي التي تؤدي باللجوء إلى القرض العام الداخلي الحقيقي للامتصاص القوة الشرائية في السوق، وتم تجميد حصيلة القرض، وعدم إنفاقها في اي وجه من اوجه الاستهلاك النهائي حتى تتمكن من التحكم في اسباب التضخم.

كما يتميز القرض العام بفاعلية مقارنة امام الضرائب في امتصاص هده القوة الشرائية خاصة في الدول المتخلفة حيث يسود التهرب الضريبي و الغش ونقص الوعي الضريبي،ناهيك عن الصفة الاختيارية وهدا ما يقلل من الاثار النفسية التي ترافق رفع معدلات الضريبة.

3 -1 -2 -الاثار الاقتصاديه للإصدار النقدي:

الإصدار النقدي او اقتراض الدولة من الجهاز المصرفي اموالا مع تعهد سدادها قرضا زائفا حيث يتسبب الجهز المصرفي وفي اعلى هرمه البنك المركزي باعتباره بنك الدولة في زيادة المعروض , طريق إصدار نقدي بقيمة القرض، ولا نقصد هذه الزيادة في الكمية الاولية للنقود،

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تعداه إلى زيادة حجم الاحتياطات البنوك التجارية التي بدورها تقوم بمنح قروض وفق لاحتياطاتها وفق ما يعرف بالمضاعف النقدي او بمضعف حجم النقود.

إذن فإصدار القرض العام الزائف ماهو إلا التجاء إلى الزيادة في الإصدار النقدي، وبالتالي فان تحديد اثاره هو عرض الاثار زيادة كمية النقود باعتبارها متغيرا ماليا يؤثر على اداء الاقتصاد، وهنا تتضح تاثير البنك المركزي على فاعلية السياسة المالية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

خلاصة الفصل الثاني

بعد استعراضنا لمفهوم التنمية الاقتصادية واهم السياسات المالية التي تؤثر في التنمية الاقتصادية، اتضح لنا مدى الزخم الفكري الذي احاط حول مفهوم التنمية الاقتصادية والنظريات التي تحاول بلورة مفهوم وإجراءات محددة لعملية التنمية واهم العقبات المحيطة بالتنمية وهذا يعزو إلى الاهمية البالغة لعملية التنمية خاصة في دول العالم الثالث .

وفي هذا الإطار تعد ادوات السياسة المالية من ابرز ادوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تعمل على بلوغ غايات هامة من التنمية واستدامتها، من خلال اثرها على اداء المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك من خلال التاثير في حجم العمالة والدخل الوطني ومستويات الاستثمار وبالتالي تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، فضلا على قدرتها على تمويل التنمية عن طريق ترشيد الموال العامة وتحقيق اقصى إنتاجية من هذه الاموال .

وبالنظر إلى اهمية السياسة المالية في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية فالسؤال الذي يطرح نفسه هو هل لهذه السياسة اهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وهذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل الثالث.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

مقدمه الفصل

عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات عدة منذ الاستقلال، فبعد الاستقلال مباشرة تميز الاقتصاد الجزائري بالبعد الإداري حيث كان يعتمد على التخطيط الموجه وسيطرة القطاع العام على مختلف الانشطة الاقتصادية ، وكانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية موجهة مركزيا، غير انه عرف نكسات عدة بسبب اعتماده على مورد واحد الا وهو المحروقات وكانت ابرز هذه النكسات الصدمة النفطية سنة 1986 والتي عجلت بتبني سياسات جديدة تجنب البلاد من خطر هذه الصدمات، فكان الانتقال إلى اقتصاد السوق باتخاد إجراءات عديدة في مجالات الاستثمار وإصلاحات هيكلية، كما تم إبرام اتفاقيات دولية عديدة لتمويل عملية التنمية لعل ابرزها الذي تم مع صندوق النقد الدولي عام 1991 .

لكن المتتبع للاحداث يوقن بان سلسلة الإصلاحات هذه من الصعب ان تاتي اكلها بسبب الوضع الامني الذي مرت بها الجزائر، إلى جانب الفساد الإداري والمالي الذي ميز تلك الفترة، لكن مع استقرار الاوضاع الامنية خاصة بعد الالفية الثالثة وارتفاع اسعار البترول عرفت الجزائر وفرة مالية لم يسبق لها مثيل فكانت الفرصة لتحقيق تنمية فعالة ومستدامة، وباعتبار الجزائر من الدول النامية والتي تتميز بضعف اسواقها المالية وكذا نظامها البنكي، فمما لاشك فيه ان السياسة المالية هي احدى اهم السياسات التي تملكها الدولة لتحقيق اهدافها الاقتصادية، ومن هنا سنحاول في هذا الفصل التعرف على :

- وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الالفية الثالثة، وابرز الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد .
- مميزات السياسة المالية في الجزائر.
- وهل استطاعت الجزائر من خلال سياساتها المالية تحسين الوضعية الاقتصادية '

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الاول :الوضعيه الاقتصاديه للجزائر قبل 2001

تميزت الوضعية الاقتصادية في الجزائر بتعدد التوجهات، وكان لذلك الاثر على مختلف المؤشرات الاقتصادية في البلاد ويمكن تقسيم هذه الفترات إلى فترة ما بعد الاستقلال والتي تمتد من 1962 الغاية 1966 حيث كان الاقتصاد الجزائري متاثرا بمخلفات الاستعمار الفرنسي، والفترة الثانية ما بين 1967 الى غاية 1987 والتي تميزت بالتخطيط المركزي للاقتصاد إما المرحلة الاخيرة فهي ما بعد 1987 والتي تم الانتقال من الاقتصاد الممركز إلى اقتصاد السوق وعرفت عدة إصلاحات .

1 - مرحله بعد الاستقلال

لقد ادى رحيل المستوطنين الاوربيين من الجزائر غداة الاستقلال إلى انخفاض مهم في النشاط الاقتصادي و هذا ما ادى بدوره إلى انخفاض في الإيرادات الجبائية، مما دفع بالسلطات المالية انذاك إلى البحث عن موارد مالية إضافية لإثراء خزينة الدولة، و ذلك بفرض إجراءات مالية جديدة تمثلت خاصة في الرفع من التعريفة الجمركية و الاعتماد على الضريبة المفروضة على الرواتب والاجور(ITS)، مع تغريم الرواتب المرتفعة(THS) ، إذ بلغت نسبة هذه الضرائب حوالي 20% في المتوسط من إيرادات الدولة خلال الفترة 1963 - 1969، اما نسبة حاصل الجمارك خلال نفس الفترة فقد بلغت حوالي 8% في المتوسط من مجموع الإيرادات. و لتعزيز خزينة الدولة دائما، قامت السلطات ايضا بفرض ضريبة إجمالية وحيدة على الإنتاج TUGP مع رفع نسب الضرائب غير المباشرة على المواد الكمالية اين بلغت نسبة هذه الاخيرة حوالي 22,6% في المتوسط من إجمالي الإيرادات في حين انتقل مستوى الجباية البترولية من 11,9% 1963 إلى 27,9% 1969.اما إذا تكلمنا بلغة الضغط الضريبي (نسبة الاقتطاعات الجبائية إلى الناتج المحلي الخام)، فنجد ان هذه النسبة انتقلت من 19% 1963 إلى 26% 1969.

بالنسبة للسياسة الإنفاقية، فقد عرفت هذه المرحلة إرادة الدولة الجزائرية في القضاء على التبعية الاقتصادية للاقتصاد الفرنسي، و لكن لعدم توفر القدرة و القوة الاقتصادية لقطاع الدولة فإنه كان غير ممكن الشروع في بناء نظام مركزي قوي، و يمكن ملاحظة ذلك من خلال ثبات نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عند حدود 20 إلى 25%، بحيث توجه معظم هذا الإنفاق إلى نفقات التسيير بنسبة فاقت 80% من مجموع الإنفاق العام، بينما عرفت نفقات التجهيز نسبا محتشمة تراوحت ما بين 15 و 25% من هذا المجموع . ويمكن إرجاع ذلك إلى نمط التسيير المنتهج في هذه الفترة و هو التسيير الذاتي الذي تم تطبيقه في الميدان الفلاحي نظرا لسيطرة هذا القطاع على الاقتصاد الجزائري انذاك، اين كانت مساهمته في الناتج القومي تمثل 16,4% . وكذلك، ضعف القطاع الصناعي بعد رحيل الاطر الفرنسية و قلة الموارد المالية، حال دون التدخل الكبير للدولة في الاقتصاد مما ادى إلى تحقيق معدلات نمو محتشمة بلغت - 4.8 % 1966، اما نسبة البطالة فقد بلغت في نفس هذه السنة حوالي 32.9%.[1]

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2 - وضعيه الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1967 -1987

كان الاقتصاد الجزائري خلال هاتين العشريتين اقتصادا إداريا، ويخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وقطاع عام مسيطر ومنحت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة من طرف الدولة، دورا مركزيا في جميع الميادين ونلاحظ ذلك على المستوى الاقتصادي من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والاراضي، وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية، والقيام بالتاميم في ميادين: الصناعة، المالية، المناجم، والبترول، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، ومركزية اليات القرار المتعلق بتخصيص الاستثمارات وتمويلها، وتنظيم إنتاج السلع والخدمات وبيعها.

جدول رقم (1): نصيب كل قطاع في الاقتصاد الجزائري للفترة 1967 -1989 من إجمالي المخصصات المالية (الاستثمارات العمومية)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

قطاعات الانشطه	المخطط الثلاثي الاول 1967- 1969	المخطط الرباعي الاول 1970- 1973	المخطط الرباعي الثاني 1974- 1977	الفترة الوسيطه 1978- 1979	المخطط الخماسي الاول 1980- 1984	المخطط الخماسي الثاني 1985 - 1989
قطاع الصناعة ويشمل المحروقات	53.5	57.3	60.7	62.2	32.8	31.6
قطاع الفلاحة ويشمل الري	20.5	11.9	7.3	7.2	9.9	14.4
القطاعات الاخرى	26	30.8	32	30.6	57.3	54

من اعداد الطالب بناءا على تقارير وزارة التخطيط .

من خلال الجدول وحسب إستراتيجية التنمية المتبعة، فإن الاولوية المطلقة منحت للقطاع الصناعي، بينما القطاع الفلاحي لم يحظى بالاهمية الكبيرة عكس القطاعات الاخرى التي اخذت اهميتها تزداد من مرحلة إلى اخرى. وكان الهدف من المخطط الثلاثي الاول (1967 -1969)، هو تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة، واعطيت الافضلية في هذه الفترة إلى الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

اما المخطط الرباعي الاول (1970 -1973)، فحدد فيه الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والمحروقات. وادخلت خلاله إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم، واجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين: احدهما للاستغلال والاخر للاستثمار، مع منع التداخل بينهما، كما منعت من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل راسمالها. وبالإضافة إلى كل ما سبق، فقد كانت القروض ما بين المؤسسات العمومية غير مسموح بها.

اما المخطط الرباعي الثاني (1974 -1977)، فهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق ومحاولة لتحقيق اهدافه، إلا انه يتميز بمبلغ الاستثمارات الكبير بسبب ارتفاع اسعار النفط.

لقد تميزت بداية الثمانينات بتغيرات جذرية في السياسات الاقتصادية الجزائرية، فالنمو الكبير للقطاع الصناعي تم العدول عنه عن طريق توقيف الاستثمارات الموجهة للمشاريع الصناعية الضخمة بسبب النتائج التي لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة، فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها ان تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بالدور المنوط بها. لذلك عمدت السلطات إلى توجيه الاستثمارات الجديدة إلى تدعيم المنشات القاعدية، كالطرقات والسدود، وإلى قطاعات البناء والزراعة والصناعات الخفيفة، وذلك قصد إعادة التوازن إلى الاقتصاد الوطني. إلا ان توقيف الاستثمار في النشاطات الصناعية، ادى إلى تحطيم النسيج الصناعي الوطني في الثمانينات، مما جعل اقتصادنا يعتمد اعتمادا كليا على الواردات الخارجية في كل ما يحتاج إليه.

وباختصار فإن السياسات الاقتصادية التي ميزت بداية الثمانينيات كانت متعلقة بما يلي:

- إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية وتشجيع الاستثمار الخاص (قانون 82 -11)[1].
- التركيز على إشباع الطلب الخاص المتنامي عن طريق الاستيراد المفرط لسلع الاستهلاك النهائي، في إطار برنامج مسطر من طرف الدولة سمي "ببرنامج ضد الندرة".
- فرض رقابة صارمة على التجارة الخارجية.

لم تكن هذه السياسات في المستوى المطلوب، بل كانت سببا مباشرا في تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، خاصة مع تدهور اسعار البترول، حيث انخفض سعر البرميل إلى 15 دولار امريكي سنة 1986 بعدما تجاوز 30 دولار امريكي سنة 1985.

وكان اثر هذا التدهور كبيرا على ميزان المدفوعات، الذي تضاعف عجزه. ولتمويل هذا العجز استوجب اللجوء السنوي المتكرر إلى الاقتراض الخارجي، الذي ادى إلى تزايد المديونية الخارجية للجزائر.

---

[1] مؤسسه" اهميه التنظيم وديناميكيه الهياكل" ، دار الطبع، الطبعة الثانية، الجزائر، 1996، ص 29.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

من خلال تتبعنا للنتائج التي حققتها الجزائر إلى غاية نهاية الثمانينات، نجد ان اهم العوامل التي اضعفت الاقتصاد الجزائري هي: تبني تسيير مركزي للاقتصاد والنمو الديمغرافي، والاعتماد المطلق على تصدير منتوج واحد هو النفط الذي حصيلة إيراداته تمثل 97% من مجموع إيرادات الدولة، مما جعل الاقتصاد الوطني يستجيب للصدمات الخارجية، خاصة الصدمة النفطية سنة 1986، بالإضافة إلى التبذير الكبير للموارد، او للاموال العامة والبيروقراطية.

3 - وضعيه الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات والانتقال إلى اقتصاد السوق.

إن التحولات الاقتصادية الليبرالية في الجزائر بدات قبل تدعيم التعاون مع صندوق النقد الدولي، بعد التجربة الفاشلة في ظل المنهج الاشتراكي ومحاولات الإصلاح في بداية الثمانينات.

ولقد تاكدت هذه التحولات بعد تعاظم دور صندوق الدولي في توجيه الاقتصاد الوطني في اواخر الثمانينات، حيث كانت اول اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989، ثم تلتها عدة اتفاقيات اخرى لتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق. ويمكن تقسيم الإصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري إلى عدة مراحل (دفعات) هي:

3 -1 المرحله الاولى من الإصلاحات 1988 -1991

كانت الصدمة النفطية في سنة 1986، كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، وعندها شرعت السلطات العمومية في تنفيذ العديد من الإجراءات، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية ومن بينها:

- استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية: ويتمثل ذلك في القانون رقم 88 -01 الصادر في 12 1988[1]، الذي يمنح هذه المؤسسات درجة واسعة من الحرية في تطبيق القواعد التجارية في اعمالها وفي التسيير، وحرية تحديد اسعار منتوجاتها واجور عمالها، وإمكانية تحقيق استثمارات دون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط

- الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط: ويتمثل في قانون 88 -02 الصادر بتاريخ 12 1988 الهادف إلى تفعيل التخطيط اللامركزي. حيث اصبح التخطيط يرتبط بنوعين من الاستثمارات هي استثمارات إستراتيجية تغيب فيها المردودية وتتكفل بها الخزينة العامة، واستثمارات لامركزية يمكن للمؤسسات الاقتصادية العمومية إنجازها وتحقيق المردودية متحملة كل التبعات بعيدا عن كل القيود الإدارية.

---

[1] **الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، مداخلة مقدمة في : **الملتقى وطني حول : "المتطلبات المؤسسية لعملية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر"**، يومي 16 - 17 نوفمبر 2004، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 5.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- منح مكانة اكثر اهمية للقطاع الخاص الوطني، حيث ان القانون 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، يسمح للمقيمين بتحويل الاموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر

- تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة: وحسب نصوص قانون النقد والقرض، فإنه يرخص لغير المقيمين بتحويل اموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الانشطة الاقتصادية غير المخصصة للدولة او لمؤسساتها.

- وضع تاطير جديد للاسعار: حيث ان القانون رقم 89-12 المؤرخ في جويلية 1989[1]، المتعلق بالاسعار التي مستها الإصلاحات الاقتصادية، يفرق بين نظامين هما: الاسعار القانونية الإدارية الموجهة لتدعيم القدرة الشرائية للافراد او للنشاط الإنتاجي، والاسعار الحرة الموجهة لتحسين عرض السلع اي تشجيع الإنتاج عن طريق ممارسة سياسة حقيقة للاسعار.

- إعادة تنظيم التجارة الداخلية: وذلك بإعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة "الفقرة 41 من قانون المالية التكميلي 1991"، وعودة المنافسة من خلال مرسوم 1988 الذي يلغي كل الاحتكارات المتحكمة في الاقتصاد الجزائري وغير المؤسسة عن طريق القانون.

- إعادة تنظيم التجارة الخارجية، عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية "قانون المالية التكميلي 1990".

- التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية وإعادة هيكلة الدين الخارجي

3-2- المرحلة الثانية من الإصلاحات 1991-1993

بدات الدفعة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية في افريل 1991، بالتوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي، الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة، تعميق الإصلاحات التي تم الشروع فيها في المرحلة الاولى.

إن هذه الدفعة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية توجت بإصدار نصين اساسيين هما[1]:

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في اكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات الذي الغى النظرة القديمة التمييزية بين الاستثمار الخاص والعام وادى إلى:

- إنشاء حرية الاستثمار بالشكل المرغوب من صاحب المشروع.
- وضع نظام تشجيعي وتوجيهي للاستثمار؛

---

[1] ، ص ص 6 - 7.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- خضوع الاستثمار إلى نظام بسيط للإشهار
- تكريس الضمانات للمستثمر، وخاصة حرية تمويل رؤوس الاموال المستثمرة ومداخيلها، واللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع.

- المرسوم التشريعي رقم 93 -08 المؤرخ في 25 افريل 1993، المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة توسيع الاشكال القانونية للشركات.

وبالرغم من المجهودات المبذولة من اجل النهوض بالاقتصاد الجزائري، فإن المنافع المحتملة لعملية التحرير والإصلاح لم تتحقق في مجموعها. ففي عام 1992 تباطات خطى الإصلاحات الهيكلية واتسع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية، نتيجة لتطورات سياسية خطيرة، ادت إلى انعدام اليقين السياسي وتدهور الوضع الامني وتضاءل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي.

لقد تميز الوضع الاقتصادي في هذه الفترة بما يلي:

- تراجع النمو الاقتصادي، بحيث انخفض في نهاية 1993 إلى 2 -%.
- ارتفاع التضخم إلى 30%.
- ارتفاع معدل البطالة إلى 24%.
- استمرار تدهور ميزان المدفوعات.
- الانخفاض الكبير في احتياطيات الجزائر من العملة الصعبة، وارتفاع معدلات خدمات الدين الخارجي.
- تدهور شروط التبادل التجاري.
- سياسة الانفتاح الفاشلة في قطاع التجارة الخارجية.
- الفساد الإداري، وهروب رؤوس الاموال إلى الخارج.
- فشل نمط التنمية وهجرة الادمغة.

3 -3 - المرحله التالته من الإصلاحات 1994 -1998 (سياسه التعديل الهيكلي).

بدات هذه الدفعة من الإصلاحات الاقتصادية في افريل 1994، على خلفية الاختلالات السابقة، إضافة إلى حدوث تدهور اخر في اسعار البترول، حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار سنة 1993 إلى 14.19 دولار سنة 1994. هذا التدهور في الاسعار صاحبه استمرار في الازمة السياسية والامنية للبلاد، مما قاد الاقتصاد إلى ازمة حادة.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ومن اجل مواجهة هذه الازمة، قامت السلطات بتصميم برنامجين اقتصاديين ووضعهما حيز التنفيذ، وذلك بالتنسيق والاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

3 -3 -1 - برنامج الاستقرار الاقتصادي: 01 افريل 1994 -31 مارس 1995.

هنا دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات، مست كل الميادين المتعلقة بإنعاش الاقتصاد الوطني، حيث اتخذت السلطات المركزية تدابير جد حازمة لتحقيق اهداف عملية الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في[1]:

ا - التقليص او القضاء على عجز الميزانيه العموميه: وذلك من خلال:

- تخفيض الانفاق العام الاستهلاكي والاستثماري.
- تحرير اسعار معظم المنتجات المدعمة، وتخفيض هذا الدعم لبعض المنتجات الاخرى كالسميد والحليب.
- تثبيت كتلة اجور الوظيف العمو .
- تحسين المردود الضريبي من خلال مكافحة التهرب الضريبي.

ب - التقليص من الكتله النقديه كشرط اساسي للتطور السليم: وذلك من خلال:

- مراجعة سعر الصرف، حيث تم تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 40.17% 1994، للوصول بها إلى قيمتها الحقيقية.
- وضع حدود قصوى للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام.
- زيادة سعر الفائدة للحد من القروض المصرفية للقطاع العام.
- الحد من التضخم النقدي.

ج - إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات والاستمرار في عمليه تحرير الاقتصاد: وذلك من خلال:

- اللجوء إلى التمويل الخارجي، مع إعادة جدولة كل مستحقات الديون الخارجية المتعلقة بفترة البرنامج.

ريف، **الاثار الاقتصاديه والاجتماعيه لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**، الجمعيـــة العلميـــة: تـــادي م الاقتصادية وعلوم التسيير، ملحقة خروبة، جامعة الجزائر، سنة النشر مجهولة،ص 3.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- تخفيض سعر العملة الوطنية، وذلك لتقليص الواردات التي تصبح قيمتها اكبر بالعملة المحلية، وتشجيع الصادرات التي تكتسب قدرة تنافسية بفعل هذا الإجراء، حيث تصبح قيمتها بالعملة الاجنبية اقل.
- تحرير المعاملات الاجنبية من كل العوائق البيروقراطية والإدارية.

ولمواجهة الاثار الاجتماعية السلبية لهذا البرنامج، قامت السلطات الجزائرية بإصلاح شبكة الحماية الاجتماعية وإدخال بعض التعديلات عليها، كان اهمها:

- إنشاء صندوق التامين على البطالة.
- إنشاء صندوق التقاعد المسبق.
- تكفل الدولة بالمنح العائلية ودعم الفئات الاكثر تضررا من البرنامج.

3 -3- 2 - برنامج التعديل الهيكلي: افريل 1995 - مارس 1998.

إن التعديل الهيكلي كان ضرورة حتمية لا مفر منها، من اجل تعميق الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي، مع العمل في الوقت نفسه على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات. ولقد تركزت إجراءات هذا البرنامج على[1]:

- مواصلة رفع الدعم على الاسعار للوصول إلى التحرير الكامل لها.
- تحرير اسعار الفائدة بصفة نهائية سنة 1995.
- إقامة سوق للصرف ما بين البنوك في نهاية 1995، وسوق صرف اخرى متصلة بالسوق النقدية.
- التحكم في السيولة المصرفية من اجل مكافحة التضخم وجعله في مستوى معقول.
- تخفيض الرسوم الجمركية من 60% 1994 إلى 45% اعتبارا من اول جانفي1997.
- العمل على إيقاف البطالة كمرحلة اولى، ثم العمل على امتصاصها كمرحلة لاحقة.
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، حيث انتقلت إلى الاستقلالية مع الانفتاح على السوق الدولي.
- إصدار قانون الخوصصة سنة 1995، ثم تعديله سنة 1997 لجعله اكثر مرونة.
- طلب عقد الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، وبدا المفاوضات سنة 1997.

---

[1] -ال، **التقييم الاولي للمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**: مداخلة مقدمة في: **الملتقى التصحيح الهيكلي والتنمية** فرحات عباس، سطيف، ايام 15 -16 ماي 1999، ص4.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

4 - تقييم فترة الإصلاحات الاقتصاديه.

دخلت الجزائر فترة الإصلاحات منذ سنة 1988، ولكنها لم تكن متسارعة ومحققة لنتائج ملموسة إلا بعد تطبيق الجزائر لبرنامج الاستقرار، ثم برنامج التعديل الهيكلي (1994 -1998). ويمكن تقييم هذه الإصلاحات من جانبين: الجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي.

4 -1 - الجانب الاقتصادي:

يبرز الواقع الذي افرزته الإصلاحات، ان هناك تحسنا واضحا في معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

ا - بالنسبه للنمو الاقتصادي:

إن الاقتصاد الوطني، وبعد فترة من الركود الطويلة نسبيا، قد حقق معدلات نمو إيجابية ولو انها متواضعة في بعض الاحيان، كما يتضح من بيانات الجدول الاتي:

جدول رقم (2): معدلات النمو في إجمالي النتائج المحلي: للفترة 1993 -1998

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدلات النمو	- 2.2	- 0.9	3.9	4	4.5	4.7

المصدر: كريم النشاشيبي واخرون، **الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول على اقتصاد السوق** - دراسة خاصة. ص.ن.د، 1998.

Revue. Conjoncture n° 52-Algérie. Fev 1999, Pour l'année 1998.

من خلال مقارنة معدلات النمو الواردة في الجدول، نلاحظ انه هناك نمو إيجابي خلال الفترة (1995 -1998)، غير انه وبتعميق التحليل يتضح ان العوامل الخارجية لعبت دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج، حيث يمكن تلخيصها (اي العوامل) في النقاط التالية:

- إعادة الجدولة، وما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين، وسخاء مصادر الإقراض الاجنبية، بعد اعتماد الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي، حيث استفادت الجزائر من اكثر من 22 مليار دولار، 17 مليار دولار منها في شكل إعادة جدولة، و5.5 مليار دولار من المؤسسات المالية والنقدية الدولية[1].
- الارتفاع المزدوج، من ناحية الكميات ومن ناحية الاسعار في قطاع المحروقات.

[1] **لجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، دراســة خاصــة. ص.ن.د، 1998، ص 16.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج، حيث سمحت بتحسن المردود الفلاحي وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 15% 1995إلى 21 % 1996[1]، على عكس القاع الصناعي الذي عانى الكثير خلال فترة البرنامج.

ب - الميزانيه العامه

سجلت هي الاخرى تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج، وحتى بعد ذلك.

جدول رقم (3): الميزان الكلي للميزانيه العامه للفترة «1993 -1998».

الوحدة: نسبه مئويه (%) من إجمالي الناتج المحلي

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رصيد الميزانيه	8.7-	4.4-	1.4-	3.0	2.4	2.9

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998

نلاحظ من خلال الجدول، انخفاض العجز في الميزانية العامة من 8.7% 1993 إ 1.4% 1995. لتسجل الميزانية بعد ذلك فائضا بلغ 3% 1996، تم 2.4% 2.9% 1997 و1998 على التوالي.

إن هذا الفائض يرجع إلى فعالية التحصيل الضريبي، والانخفاض النسبي للنفقات العامة بسبب السياسة التقشفية.

اما بالنسبة للتضخم، فقد سجل تراجعا هاما ومستمرا مع نهاية فترة البرنامج، وذلك كنتيجة طبيعية لسياسات الميزانية العامة المتبعة والمدعومة بتدابير نقدية صارمة.

جدول رقم (4): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1993 -1999

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نسبه التضخم	20.5	29.0	29.8	18.7	5.7	5	2.6

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ONS

[1] - CNES. Projet de rapport sur la situation économique 2ème semestre 1998. Mai 19

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ج: ميزان المدفوعات.

سجل هو الاخر نتائج طيبة وذلك كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية والمساعدات الاجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية، حيث حقق الحساب الجاري ف 1996 قدر بـــ 1.25 مليار دولار تم 3.21 مليار دولار سنة 1997[1].

كما ان خدمة الدين الخارجي انخفضت بشكل محسوس لتصل إلى حدود 4,5 مليار دولار خلال الفترة 1994 -1997، بعدما كانت تتجاوز 9 مليار دولار خلال الفترة 1990 -1993 5,18 مليار دولار سنة 1998[2].

اما فيما يخص مخزون الدين الخارجي، فقد عرف ارتفاعا مستمرا مع بداية برنامج التعديل الهيكلي. ليشهد بعد ذلك تراجعا نسبيا، ولكن بقي في حدود 30 مليار دولار.

كما نتج عن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة، إعادة هيكلة الكثير من المؤسسات، وخوصصة البعض منها وتصفية بعضها نهائيا، حيث تشير الإحصائيات إلى ان برامج التصحيح ادت إلى حل 800 مؤسسة منذ 1994 في القطاع الصناعي(3)، الذي سجل نمو سلبي خلال الفترة 1993 -1997، ليسجل نمو بـــ 4.6% 1996 1998. ومن بين القطاعات التي عرفت اكبر نمو نجد: قطاع الفلاحة حيث سجل 21%

كما ذكرنا سابقا، وعرف قطاع المحروقات ارتفاعا بسبب اكتشاف ابار جديدة وبداية اعتماد الجزائر على تصدير الغاز. اما قطاع البناء والاشغال العمومية، فقد انتقل النمو فيه من 0.9% 1994 إلى 4.5% 1996، ليتدحرج إلى 2.4% 1998.

ورغم النتائج المحققة، إلا ان الاقتصاد الوطني لم يخرج من دائرة الخطر، فرغم التحسينات الملحوظة تبقى الاوضاع هشة. ويرى الخبراء انه من الصعب الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية المحققة للتاكيد على ان الاقتصاد قادر على ضبط توازنه على المدى الطويل، فالاستقرار غير قائم على نتائج القطاعات الداخلية، بل يعتمد على تعزيز مكانة المحروقات للمحافظة على التوازنات الكبرى.

وإذا كان توفير المناخ الملائم لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر، يشكل حجر الزاوية في برنامج الإصلاح، إلا ان التجربة الجزائرية كانت هزيلة، حيث لم تتجاوز الاستثمارات الاجنبية المباشرة 270 مليون دولار سنة 1997 و280 مليون دولار سنة 1998، رغم الحوافز والمزايا التي يمنحها قانون الاستثمار الجديد. ويعود السبب في ذلك إلى الظروف الامنية التي مرت بها البلاد في تلك الفترة.

[1] - CNES. Projet de rapport sur la situation économique 2ème semestre 1998. Mai 1999, p 18.
[2] - Revue Conjoncture N° 53 Algérie – Mars – Avril 1999, p 53.

عن صندوق النقد الدولي، دراسات اقتصاديه، العدد الاول، مركز البحوث والدراسات الإنسانيه، الجزائر،

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

4 -2 - الجانب الاجتماعي.

إن النتائج الاقتصادية التي كانت في مجملها إيجابية، لم تتحقق دون تكلفة اجتماعية مرتفعة، وذلك بسبب التدابير المتخذة في إطار برامج الإصلاح.

ا - البطالة: عرفت هذه الظاهرة تزايدا مستمرا في معدلاتها خلال فترات الإصلاح، حيث وصلت إلى 29.2% 1999، وهذا بسبب:

- التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية، حيث تشير المعطيات ان اكثر من 500 الف عامل تم تسريحهم خلال الفترة 1994 -1997[1].

- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينيات، مما ادى إلى تزايد حجم القوة العاملة.

- ضعف معدلات التشغيل، وتراجع اهمية القطاع العام.

- عدد الباحثين الجدد عن العمل، والذي يقدر سنويا ما بين 250 و300 الف، في الوقت الذي تشير فيه التقديرات الرسمية ان حوالي 8 إلى 10% ، فقط من طالبي العمل الجدد ينجحون في الحصول على وظيفة.

جدول رقم (5): تطور معدلات البطاله في الجزائر خلال الفترة 1994 -1999

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نسبة البطالة %	24.36	26.99	27.99	29.2	28.00	29.2

المصدر: روابح عبد الباقي وعلي همال، اثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر، **الملتقـــى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي والمساله الاجتماعيه**، جامعة قسنطينة، يومي 29 -30 ماي 2000.

إن بلوغ معدلات البطالة هذا المستوى، سيزيد حتما من مخاطر انتشار الامراض السلبية خاصة بين اوساط الشباب كالمخدرات والإجرام، وينذر بتفكك النسيج الاجتماعي.

[1] **شغيل واثرها على سوق العمل 1990 -1999 يوم دراسي حول تطور العمـــال خـــلال الفتـــرة 1994 -** سطيف، 28 جوان 2000.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ب - الفقر والقدرة الشرائيه.

لقد ادى الاعتماد على اليات اقتصاد السوق، بالإضافة إلى رفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع وتجميد الاجور، وتخفيض قيمة العملة، إلى التهاب اسعار المواد الاساسية. وتشير الإحصائيات ان معدلات الاسعار قد تضاعفت بين سنة 1990 وسنة 1998 [1]:

- 10.5 مرات بالنسبة للادوية.
- 8.7 مرات بالنسبة للمواد الغذائية ذات المنشا الصناعي.
- 8 مرات بالنسبة لمجموع الكهرباء والغاز والماء الشروب والوقود.

وفي المقابل لم يتضاعف الاجر الوطني الادنى المضمون إلا بـــ 6 مرات، فانتقل من 1000دج إلى 6000 دج، وهذا ما ادى إلى ضعف القوة الشرائية للمواطن. إضافة إلى هذا فالسياسة التقشفية التي الحكومة ادت إلى تراجع المنظومة الصحية والتعليمية، بسبب انخفاض اعتماداتها المالية، حيث تشير بعض الارقام ان نصيب الفرد الواحد من النفقات العامة لقطاع الصحة تراجع خلال الفترة 1993 -1997 من 620 دج إلى 508 دج.

وامام هذا الوضع المتازم، الذي صاحبه انخفاض في المستوى المعيشي للسكان، وتدهور في الاوضاع الامنية وعدم الاستقرار السياسي، تزايدت حدة الفقر حيث قدر عدد الفقراء بـــ 14 مليون فقير، وتدحرجت الطبقة المتوسطة لتنظم إلى الطبقات الفقيرة.

ج - نصيب الفرد من الناتج المحلي.

لقد شهد هذا المؤشر هو الاخر تراجعا هاما، حيث انخفض من 1822.8 دولار سنة 1993 إلى 1596 دولار سنة 1997، ثم إلى 1500 دولار سنة 1999. وهو ما يؤكد الصعوبات الكبيرة التي عانى منها الفرد بصفة عامة اثناء تلك المرحلة.

تؤكد النتائج الاجتماعية المسجلة، انها كانت بمثابة الفاتورة الباهظة للتحسن الاقتصادي، حيث اجمعت عدة هيئات من بينها صندوق النقد الدولي، على التدهور الكبير في مستويات المعيشة لعدد كبير من الجزائريين، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستوى 30%، وتراجع غير مسبوق على المستوى التعليمي والصحي.

الاجتماعي، **مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنه 2001**، جوان

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الثاني : واقع السياسه الماليه في الفتره 2001 – 2011

1 - سياسه الإنفاق العام في الجزائر

1 -1 - تصنيف النفقات العامه في الجزائر

ينظر إلى طبيعة وخصائص النفقة في الجزائر إلى اثارها المباشرة على الدخل الوطني، ومن ثم تنقسم إلى نفقات حقيقية وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بصورة مباشرة ، ونفقات تحويلية وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بصورة غير مباشرة، حيث تعمل على إعادة توزيع الدخل الوطني من قطاع إلى اخر ومن فئة إلى اخرى .

كما ينظر إليها من حيث دوريتها وتنقسم إلى نفقات عادية او جارية (نفقات التسيير) ، وراسمالية (نفقات التجهيز) وتتمثل الاولى في تلك النفقات التي تنفقها الدولة من اجل تسيير إدارتها والحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لإشباع الحاجات الجارية اما نفقات التجهيز فتخصصها الدولة للحصول على المعدات الراسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج السلعي او لزيادة الخدمات العامة ، وسنقتصر في دراستنا هذه على هذا النوع من التقسيم :

1 -1 -1 - نفقات التسيير

1 -1 -1 -1 - تعريف نفقات التسيير

نفقات التسيير او ميزانية التسيير هي الميزانية التي تكون فيها اعتمادات مالية مفتوحة في قانون المالية مخصصة للمرافق العمومية الإدارية بالدولة، وفقا للتنظيم الهيكلي الإداري لها سواء كانت إدارة مركزية او لا مركزية، وتوضع ميزانية التسيير في الدولة من اجل ضمان تسيير المرافق العمومية لادائها خدمات عامة للجمهور .[1]

1 -1 -1 -2 - تقسيمات نفقات التسيير

حسب المادة 24 من قانون 17/84 تنقسم نفقات التسيير إلى اربعة ابواب هي :

الباب الاول : اعباء الدين الحكومي والنفقات المحسومه من الإيرادات : وهي اعباء ممنوحة لتغطية اعباء الدين المالي والمعاشات وكذلك مختلف الاعباء المحسومة من الإيرادات .

- دين قابل للاستهلاك
- الدين الداخلي ، ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة)
- الضمانات
- النفقات المحسومة من الإيرادات .

---

[1] كره ، ص51 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الباب الثاني : تخصيصات السلطه العموميه

يحتوي هذا الباب على نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الوطني الشعبي ، المجلس الدستوري، مجلس المحاسبة، المحكمة العليا، مجلس الدولة، وغيرها) وتعتبر هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات .

الباب الثالث : النفقات الخاصه بوسائل المصالح

وهي عبارة عن مجموع الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم :

- الموظفون - رواتب العمال ؛
- الموظفون - المعاشات والمنح العائلية ؛
- الموظفون – التكاليف الاجتماعية ؛
- معدات تسيير المصالح؛
- اشغال الصيانة؛
- إعانات التسيير؛
- النفقات المختلفة.

الباب الرابع : التدخلات العموميه

تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تنقسم بين مختلف اصناف التحويلات حسب المقاصد المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي والاقتصادي والنشاط الاجتماعي ، وعمليات التضامن وتضم :

- التدخلات العمومية والإدارية مثل إعانات للجماعات المحلية
- الانشطة الدولية مثل المساهمات في الهيئات الدولية
- الانشطة التربوية والثقافية
- الانشطة الاقتصادية التشجيعات والمكافات
- إعانات إقتصادية للمؤسسات (إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية)
- النشاط الاجتماعي (المساعدة والتضامن)
- النشاط الاجتماعي والتوقعات (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات ، القيام بإجراءات لحماية الصحة) [1].

إن كل نفقات التسيير المجموعة في هذه الابواب الاربعة تقسم في الجدول "ب" الملحق بقانون المالية بالشكل التالي :

---

1 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- النفقات المتعلقة بالباب الثالث والرابع تقسم حسب الوزارات ، حيث يحدد قانون المالية المبلغ الإجمالي للإعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية ، ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الإعتمادات الإجمالية حسب العناوين والفصول بدلالة طبيعتها .
- النفقات المتعلقة بالباب الاول والثاني التي هي مشتركة لكل الوزارات او التي لا ترتبط بوزارة معينة في ميزانية "التكاليف المشتركة "في اسفل الجدول "ب" بعد الاعتمادات الموجهة لكل وزارة .[1]

[1] ص55

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الجدول رقم(6): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانيه التسيير لسنه 2011 حسب كل دائرة وزاريه(الجدول ب)

الدوائر الوزاريه	المبالغ (دج)
رئاسه الجمهوريه.....	8.329.601.000
مصالح رئيس الحكومه	1.747.314.000
الدفاع الوطني.....	516.638.000.000
الداخليه والجماعات المحليه.....	419.486.622.000
الشؤون الخارجيه.....	28.363.652.000
العدل.....	49.815.764.000
الماليه.....	58.371.770.000
الطاقه والمناجم.....	30.416.135.000
الموارد المائيه.....	11.111.443.000
الاستشراف والإحصائيات	939.109.000
الصناعه والمؤسسات الصغيرة والمتوسطه وترقيه الاستثمار.....	4.135.439.000
التجارة.....	12.361.594.000
الشؤون الدينيه والاوقاف.....	16.096.937.000
المجاهدين.....	169.614.694.000
التهيئه العمرانيه والبيئه.....	3.266.759.000
النقل.....	28.874.103.000
التربيه الوطنيه.....	569.317.554.000
الفلاحه والتنميه الريفيه.....	115.907.074.000
الاشغال العموميه.....	6.912.595.000
الصحه والسكان وإصلاح المستشفيات.....	227.859.541.000
الثقافه.....	22.913.218.000
الاتصال.....	7.120.012.000
السياحه والصناعه التقليديه.....	3.992.419.000
التعليم العالي والبحث العلمي.....	212.830.565.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....	2.899.636.000
العلاقات مع البرلمان.....	241.660.000
التكوين والتعليم المهنيين.....	38.328.953.000
السكن والعمران.....	13.181.921.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....	76.058.041.000
التضامن الوطني والاسرة.....	109.466.698.000
الصيد البحري والموارد الصيديه.....	1.811.565.000
الشباب والرياضه.....	28.280.209.000
المجموع الفرعي	2.796.717.597.000
التكاليف المشتركه	637.589.037.000
المجموع العام	3.434.306.634.000

1 مؤرخ في 29ديسمبر 2010 المتضمن قانون الماليه

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

1 -1 -2 - نفقات التجهيز :

نفقات التجهيز هي النفقات التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، وذلك من اجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن .

إن ميزانية التجهيز تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في القانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية ، واما من حيث التوزيع فإنها تتم على شكل مشاريع إقتصادية توزع على كافة القطاعات حسب دراسة واعتماد يتم على مستوى المجلس الوطني للتخطيط .

وتقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين حسب المادة 35 من قانون المالية لعام 1984

1/ الاستثمار المنفذ من طرف الدولة

2/ إعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة

3/ النفقات الاخرى بالراسمال

وفيما يخص الاعتمادات المخصصة في ميزانية التجهيز توزعها العناوين الثلاثة بعد ذلك تقسم إلى اقسام مشتركة بين العنوان الاول والثاني اما العنوان الثالث فهو معفى من التقسيم .

وهذه الاقسام الخاصة بالعناوين الاولى والثانية :

- القسم الاول : الفلاحة
- القسم الثاني : الطاقة والمناجم
- القسم الثالث : النقل والاتصالات
- القسم الرابع : المؤسسات الصناعية والتجارية
- القسم الخامس : السكن والعمران
- القسم السادس : تجهيزات ثقافية وإجتماعية
- القسم السابع : تجهيزات إدارية
- القسم الثامن : إستثمارات خارجية .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

جدول رقم(7): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنه 2011 حسب القطاعات الجدول - -

(بالاف دج)

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعه.....	116.000	772.000
الفلاحه والري.....	291.052.000	392.442.000
دعم الخدمات المنتجه.....		39.445.000
المنشات القاعديه الاقتصاديه والإداريه.....	18.169.000	941.890.000
التربيه والتكوين.....	743.382.000	540.754.000
المنشات القاعديه الاجتماعيه والثقافيه.....	428.486.000	363.062.000
دعم الحصول على السكن.....	177.816.000	240.560.000
مواضيع مختلفه.....	396.466.000	200.000.000
المخططات البلديه للتنميه.....	300.000.000	60.000.000
	60.000.000	
المجموع الفرعي للاستثمار	2.415.487.500	2.778.926.000
دعم النشاط الاقتصادي(تخصيصات لحساب التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	-	375.194.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	-	-
احتياطي لنفقات غير متوقعه	60.000.000	30.000.000
المجموع الفرعي للعمليات براس المال	60.000.000	405.194.000
مجموع ميزانيه التجهيز	2.475.487.500	3.184.120.000

المصدر : قانون رقم 10 -13 مؤرخ في 29ديسمبر 2010 المتضمن قانون الماليه

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

1 -2 - تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر

لقد مرت سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة (2001-2011) بمرحلتين اساسيتين ، المرحلة الاولى امتدت من 2001 إلى غاية 2004 اين شرعت الدولة في تطبيق سياسة إنفاقية توسعية جاءت كنتاج في الشروع في تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، والمرحلة الثانية2001-2011 تميزت بإتباع نفس السياسة التوسعية عن طريق برنامج دعم النمو ، وسنتطرق الى تطورات السياسة الانفاقية في الجزائر في كل من المرحلة الاولى والثانية

1 -2- 1 -تطور النفقات العامه في الفترة 2001 -2004

1 -2- 1- 1- - -مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004

اقر هذا المخطط في افريل من سنة 2001 بحيث بلغت قيمته 525 مليار دج اي ما يعادل 7 مليار دولار، واعتبر انذاك برنامجا قياسيا وذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم انذاك قبل إقراره والذي قدر ب 11,9 مليار دولار [12]، وكان يهدف بشكل رئيسي إلى:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

وترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي بالاساس على اربعة اوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (8): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع ( )	المجموع (نسب)
اشغال كبرى و هياكل قاعديه	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنميه محليه و بشريه	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحه و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: بوفليح نبيل : اثار برامج التنميه الاقتصاديه على الموازنات العامه في الدول الناميه، مذكرة ماجستير، جامعه 200، ص107.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري قبيل بداية الالفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى اهميتها الكبرى في التاسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الإقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي،إضافة إلى مجال التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسيه هذا الجانب من اهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

وقد خصصت النسبة الاكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و 2002 بما يقدر بـــ 205,4 مليار دج و 185,9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي ومن تم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي.

1 -2- 1- 2- تطور نفقات التسيير في الفترة 2001 - 2004

لقد عرفت نفقات التسيير تطورا ولكن كانت في كل سنة تنخفض نسبة مساهمتها في النفقات العامة لصالح نفقات التجهيز ، فبعدما مثلت سنة 2001 ما يقارب 73 % من إجمالي النفقات العامة اصبحت تشكل في سنة 2004 حوالي 65%

وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الـ دول رقم (9): تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2001 -2004

السنوات	2001	2002	2003	2004
نفقات التسيير (مليار دينار)	963.6	1097.7	1199	1156.6
مجموع النفقات%	72.94	70.79	68.41	65.15
معدل نموها %	12.55	13.91	09.22	3.5-

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على : درواسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص355 .

إن انخفاض نسبة نفقات التسيير من النفقات العامة لا يعني بالضرورة إنخفاض قيمتها المطلقة حيث كانت نسب نموها خلال هذه الفترة موجبة وهذا ما يعبر عن ارتفاع قيمتها بين كل سنة واخرى ، غير انه في سنة 2004 نلاحظ انخفاضها في مستوى النفقات مقرنة بسنة 2003 وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل التالي :

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الشكل رقم (08) : تطور معدل نمو نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2001 -2004

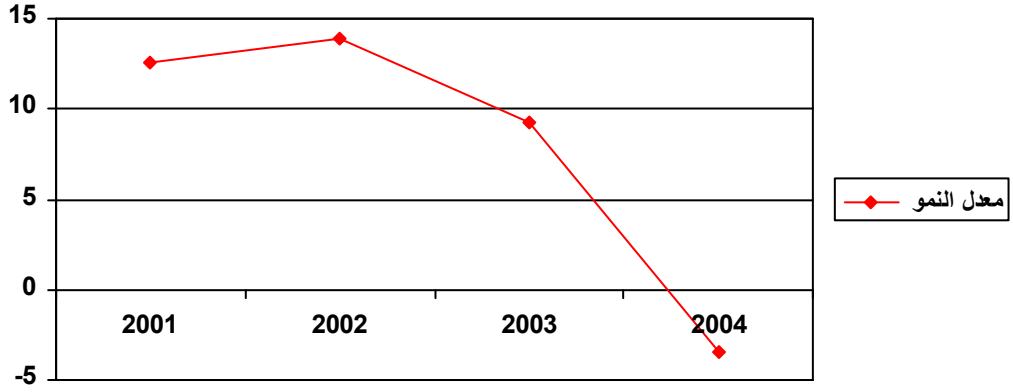

من إعداد الطالب إعتمادا على على الجدول رقم (9).

ويعود نمو نفقات التسيير بمعدلات متناقصة في اغلب سنوات هذه الفترة إلى عدة اعتبارات ، من اهمها اتجاه الدولة نحو تخفيف حجم الاستدانة وبالتالي انخفاض فوائد الديون ، ومن جانب اخر اهتمام الدولة اكثر بنفقات التجهيز نتيجة لاقتناعها ان هذه الاخيرة هي الحل الوحيد للقضاء على الركود الاقتصادي وهذا ما تجلى واضحا في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وكذلك لارتفاع إنتاجيتها مقارنة بنفقات التسيير .

1 -2- 1- 3- - تطور نفقات التجهيز

الجدول رقم (10): طور نفقات التجهيز في الفترة 2001 -2004

السنوات	2001	2002	2003	2004
نفقات التجهيز (مليار دينار)	357.3	452.9	553.6	618.6
مجموع النفقات%	27.06	29.21	31.59	34.85
معدل نموها %	10.99	26.75	22.23	11.74

المصدر : **درواسي مسعود ، السياسه الماليه ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حاله الجزائر 1990 -2004** اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

، ص355 .

بالنظر إلى تطور نفقات التجهيز نجد ان قيمتها في ازدياد مضطرد عبر سنوات الفترة ، كذلك شهدت نسبتها إلى مجموع النفقات العامة زيادة موجبة وهذا ما يفسر الاهمية التي اولتها الدولة لهاته النفقات نتيجة الشروع في تمويل مشاريع الانشات القاعدية والمشاريع الاخرى التي جاءت في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي [1] .

[1] ن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وتميزت هذه الفترة بتحسن اسعار المحروقات وإنشاء صندوق ضبط الموارد[1] 2000 الذي احدث نوعا من الاستقرار والانتظام في النفقات العامة خاصة نفقات التجهيز الامر الذي رفع من قدرة الاقتصاد الوطني من امتصاص الصدمات الخارجية [2].

لقد عرفت نفقات التجهيز خلال هذه الفترة تطورا واضحا بالرغم من ان معدلات نموها جاءت متذبذبة ، إذ بلغت الذروة سنة 2002 بمعدل 26.75% لينخفض هذا المعدل إلى 11.74 % مع نهاية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي محققا اعلى قيمة اسمية قدرت بـــ 618.6 مليار دج

شكل رقم (09) تطور معدلات نمو نفقات التجهيز في الجزائر الفترة 2001 -2004 .

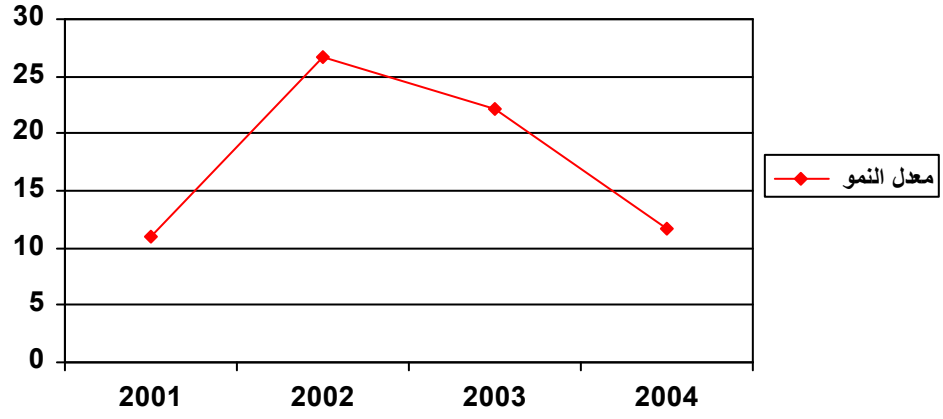

من إعداد الطالب اعتمادا على على الجدول رقم

1 -2 -2 -تطور النفقات العامه خلال الفترة 2005 -2011

تميزت تلك الفترة بدخول الجزائر في برنامج اخر لدعم النمو الاقتصادي الذي يعتبر من اهم البرامج التي قامت بها الجزائر .

[1] يعتبر صندوق ظبط الموارد حسابا خاصا في الخزينة ، انشىء بموجب قنون المالية التكميلي لسنة 2001 ، تتكون إيراداته من فوائض إيرادات الجباية البترولية الناتجة عن مستوى اعلى لاسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية ، وكذا الإيرادات الاخرى المتعلقة بسير الصندوق ، ويقيد في جانب النفقات ، يعمل على ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية ، تخفيض الدين العام .

الإجتماعي ، **تقرير حول الوضعيه الاقتصاديه والإجتماعيه للجزائر خلال السداسي الثاني من سنه 2004**

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

1 -2 -2 -1 -البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 -2009

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته اسعار النفط المرتفعة منذ بداية الالفية الثالثة.

واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج اي ما يعادل 55 مليار دولار ، وقد كان يهدف بالاساس إلى [14]:

- تحسين المستوى المعيشي للافراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي،التعليمي والامني ؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لاهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من اهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛
- رفع معدلات النمو الإقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يـ لتحق انطلاقا من تحقق الاهداف الوسيطة السابقة الذكر.

وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

الشكل رقم (10) : **مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 -2009.**

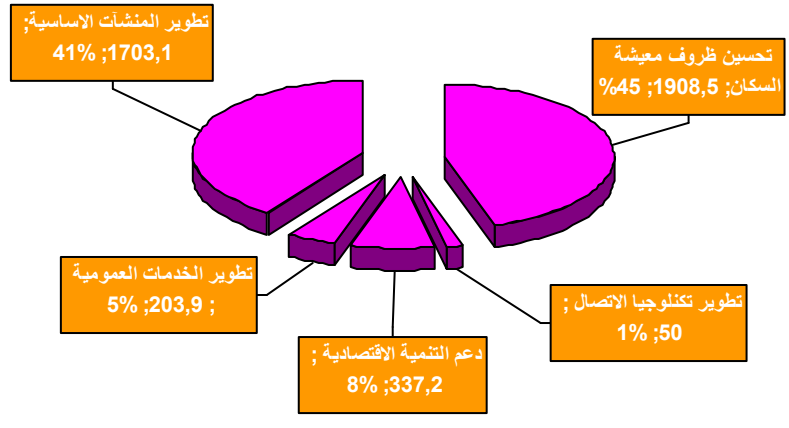

http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وارتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسيين، الاول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تاهيل المرافق الصحية،الرياضية والثقافية، اما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشات الاساسية والقاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، ودلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الامنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الاخيرة من التسعينيات،خصوصا وانها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

1 -2 -2 -2 - تطور نفقات التسيير 2005 -2011

الجدول رقم (11) تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2005 -2011

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نفقات التسيير (مليار دينار)	1255.2	1439.5	1574.9	1652.6	2593.7	2837.9	3434.3
مجموع النفقات%	54.5	40.48	40.71	44.64	49.96	48.42	51.89
معدل نموها %		14.68	09.4	04.93	56.94	09.41	21.01

المصدر قوانين المالية لسنه 2005 -2006 -2007 -2008 -2009 -2010 -2011 .

عرفت نفقات التسيير زيادات مستمرة خلال هذه الفترة حتى بلغت نسبة الزيادة 56.94 % 2009 ويرجع السبب الاساسي في دلك إلى زيادة الاجر القاعدي إلى 1500 دج بعدم كان 1200 دج ، وكذا تطور المنح الاجتماعية من خلال ارتفاع نفقات المستخدمين التي تمثل ثاني اهم بند في نفقات التسيير بعد التحويلات الجارية ، وكذا تبني الدولة برامج تشغيل خاصة كعقود ما قبل التشغيل والإدماج المهني وغيرها من البرامج ، كما ارتفعت منح المجاهدين والمصالح الإدارية والمستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ، والشكل الموالي يبين تطور نسب الزيادة في نفقات التسيير :

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الشكل رقم (11) : تطور معدلات النمو لنفقات التسيير الفترة 2005 -2011

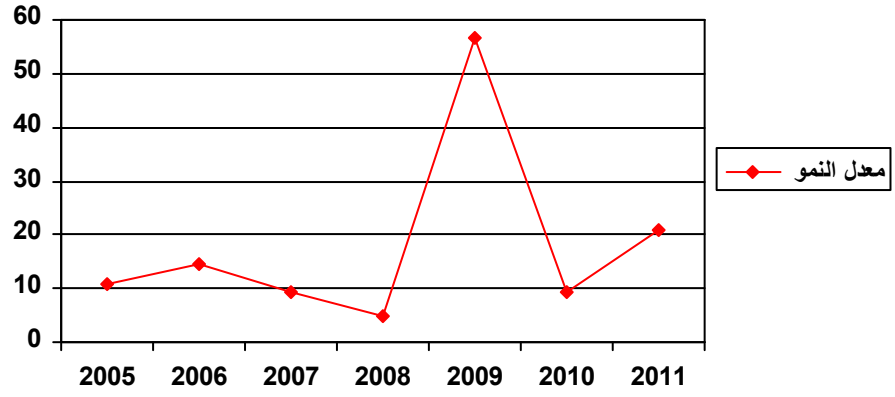

من إعداد الطالب بناءا على بيانات الجدول رقم (11)

1 -2 -2 -3 - تطور نفقات التجهيز

الجدول رقم (12) : تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2005 -2011

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نفقات التجهيز(مليار دينار)	1047.7	2115.8	2294	2048.8	2597.7	3022.8	3184.1
مجموع النفقات%	45.5	59.52	59.29	55.36	50.04	51.58	48.11
معدل نموها %		101.94	08.42	-10.68	26.79	16.36	05.33

المصدر قوانين الماليه لسنه 2005 -2006- 2007- 2008- 2009- 2010- 2011 .

خلال الفترة 2005-2011 عرفت نفقات التجهيز ارتفاعا متزايدا حيث ارتفعت من 1047.7 مليار دج سنة 2005 إلى 2125.8 دج بنسبة تقدر 101.94 % لتصل الى 3184.1 مليار دج سنة 2011 ، وذلك راجع إلى شروع الجزائر في تطبيق مشروع دعم النمو الاقتصادي والذي خصصت له الدولة مبالغ هائلة اين فاقت نسبة نفقات التجهيز نفقات التسيير بنسب تفوق 50 % خلال معظم هذه الفترة ، وانتهجت سياسة انفاقية توسعية عن طريق تكثيف المشاريع التوسعية وتحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى ، وقد جاء هذا البرنامج مكملا للسياسة السابقة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ولمواكبة التطورات العالمية.

ادة في معدلات التطور الحال في نفقات التجهيز :

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الشكل رقم (12) تطور معدلات النمو لنفقات التجهيز الفترة 2005 -2011

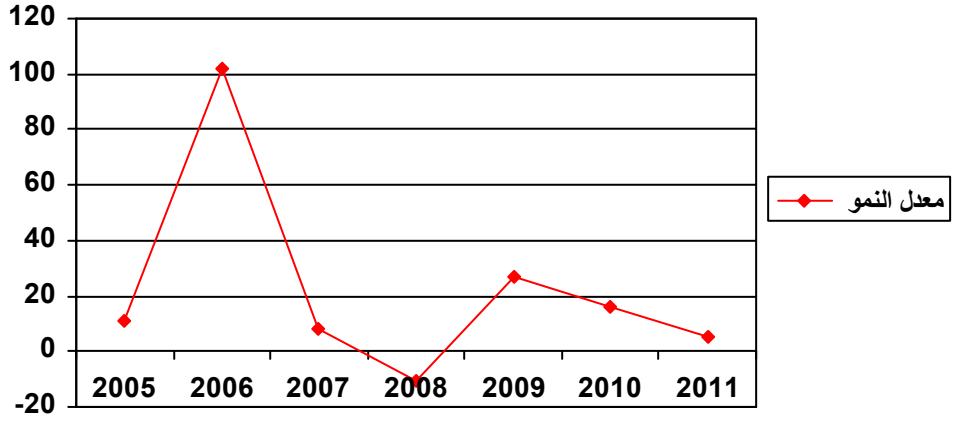

من اعداد الطالب بناءا على بيانات الجدول رقم (12)

2 - الايرادات العامه[1] :

2 -1 - مفهوم الإيرادات العامه وتصنيفها في الجزائر

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها وقد تطوّر مفهومها من اداة لتزويد الخزينة العامة بالاموال اللازمة لها إلى اداة للتاثير في الحياة العامة وتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطوّر فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطوّر وتنوع الحاجات العامة.

تعددت انواع الإيرادات العامة وتشعبت،فهناك موارد تاخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والإعانات، واخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من املاكها، وثالثة موارد إجبارية سيادية كالضرائب حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84 -17 لاسيما المادة 11 منه تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى:

ا - إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛

ب - مداخيل الاملاك التابعة للدولة؛

ج - التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والاتاوي؛

د - الاموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات؛

- التسديد براسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛

و - مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛

ح - مداخيل المساهمات المالية للدولة من ارباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

---

[1] ل ، ص362 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وبتفحص الإيرادات السابقة يمكن تصنيف إيرادات الموازنة العامة إلى قسمين: إيرادات إجبارية، إيرادات اختيارية.

2 -1 -1 - الإيرادات الإجباريه

تتمثل في مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل في المداخيل الجبائية والغرامات والحصص المستحقة للدولة من ارباح المؤسسات العمومية وتتمثل فيما يلي:

اولا : الإيرادات الجبائيه

تتكون من مختلف الضرائب والرسوم والمصنفة في الجدول –ا - من الموازنة العامة كما يلي:

- **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي تفرض على مختلف انواع المداخيل كالارباح الصناعية والتجارية والارباح غير التجارية والمرتبات والاجور....الخ؛

- **حقوق التسجيل والطابع:** وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق تسجيل نقل الملكية، وطوابع جوازات السفر وبطاقة التعريف...الخ؛

- **الضرائب غير المباشرة:** وتتكون ايضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الاعمال(كالذهب والكحول...الخ)؛

- **الضرائب على رقم الاعمال:** وتفرض على مجموع المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك؛

- **الحقوق الجمركيه:** يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للتصدير والاستراد؛

- **الجبايه البترولية:** تتكون من مجموع إقتطاعين هما: ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز هذا من جهة وضريبة مباشرة على الارباح الناتجة عن نشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات؛

: الحصه المستحقه للدوله من ارباح المؤسسات العموميه

وتمثل نسبة من الارباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال حيث ان هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الارباح التجارية والصناعية.

: الغرامات

وتتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل المحكمة، مجلس المحاسبة...الخ، كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل مفتشية الاسعار، مفتشية الجمارك.

2 -1 -2 - الإيرادات الاختياريه

يتكون هذا النوع من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة إيراديا من طرف الاشخاص مقابل استفادتهم بسلعة او خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة ومنها:

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

اولا : مداخيل املاك الدولة

وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة مقابل تصفيتها لثرواتها الطبيعية كالمناجم والغابات ...الخ او استغلالها في شكل إجازة او خدمة او رخصة ومن هنا يمكن ان نميز نوعين من مداخيل املاك الدولة وهي:

ا- **مداخيل التصفية:** وتتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها حيث يتم تدبيرها بشكل اتفاقي بين الدولة والمستفيد من خلال نقل ملكيتها عن طريق التنازل مثل الاراضي التابعة للدولة، المساكن، المتاجر، ...الخ.

ب - مداخيل الاستغلال: هذا النوع من الموارد يتم تدبيرها من خلال الإيجار او الخدمة او الرخصة التي يستفيد منها الاشخاص(طبيعين او معنويين) الخواص او العموميين ومن هذه الموارد نذكر: مداخيل استغلال المناجم والمقالع، مداخيل الغابات، مداخيل استخراج المنتجات من املاك الدولة، مداخيل رخص إنشاء محطات توزيع المشتقات البترولية على حافة الطرق العمومية، مداخيل اشغال نقل وتوزيع المياه والكهرباء والغاز المنشا بالطرق الوطنية، مداخيل استغلال الغابات...الخ.

: التكاليف المدفوعه مقابل الخدمات المقدمه من طرف الدوله

تمثل هذه المداخيل كل المكافات التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها ويمكن ان نميز ثلاث انواع من هذه المداخيل المحصلة:

- المكافات المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات؛
- المكافات المحصلة من النشاطات المالية للدولة مثل ما تقدمه من نشاطات مصرفية؛
- المكافات المحصلة من النشاطات الإدارية.

: اموال المساهمات والهدايا والهبات

هذا النوع من الموارد تقدم للدولة بدون مقابل وتتمثل في الإسهامات المالية المقدمة من طرف الافراد بمحض إرادتهم بهدف تمويل نفقة عمومية.[1]

وبصفة عامة يمكن القول ان الإيرادات العامة النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة المعروضة عموما حسب الطبيعة القانونية والمصنفة في الجدول – ا- الملحق لقانون المالية في بابين هما: الموارد العادية، الجباية البترولية كما هو موضح في الجدول الموالي

ق ، ص ص 363 -364 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

جدول رقم (13) : الإيرادات النهائيه المطبقه على ميزانيه الدوله لسنه 2011 الجدول - ١ -

إيرادات الميزانيه	المبالغ(بالاف دج)
1 - الموارد العاديه	
1 -1 - الإيرادات الجبائيه:	
001 - 201 - حاصل الضرائب المباشرة.....	560.700.000
002 -201 - حاصل التسجيل والطابع.....	39.700.000
003 -201 - حاصل الرسوم المختلفه على الاعمال.....	562.200.00
(منها الرسم على القيمه المضافه على المنتجات المستوردة.....	263.100.000
004 -201 - حاصل الضرائب غير المباشرة.....	1.500.000
005 - 201 - حاصل الجمارك.....	160.400.000
المجموع الفرعي(1)	1.324.500.000
1 -2 - الإيرادات العاديه:	
006 -201 - حاصل ومدخل الاملاك الوطنيه.....	19.000.00
007 -201 - الحواصل المختلفه للميزانيه.....	19.000.000
008 -201 - الإيرادات النظاميه.....	-
المجموع الفرعي(2)	38.000.000
1 -3 - الإيرادات الاخرى:	
الإيرادات الاخرى.....	157.500.000
المجموع الفرعي(3)	157.500.000
مجموع الموارد العاديه	1.520.000.000
2 - الجبايه البتروليه:	
011 -201 - الجبايه البتروليه.....	1.472.400.00
المجموع العام للإيرادات	2.992.400.000

المصدر: قانون 10 -13 المؤرخ في 2010/12/29 المتضمن قانون المالية لسنه 2011.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2 -2 - تحليل تطور الإيرادات العامه

يتميز الإقتصاد الجزائري بالثنائية (نفطي – غير نفطي) ، اين تعتبر الجباية البترولية من اهم الموارد المالية للميزانية العامة للدولة ، وقد تميزت السياسة الإيرادية خلال فترة الدراسة بتصاعد حجم حصيلتها غير ان المورد الاساسي لها هو الجباية البترولية التي تفوق نسبتها 50% خلال الفترة 2001 - 2011 وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (14) تطور الإيرادات العامه خلال الفترة 2001 -2011

بالمليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	الموارد العادية	النسبة %	الجباية البترولية	النسبة %
2001	1234.38	502.38	40.7	732	59.3
2002	1437.7	521.3	36.26	916.4	63.74
2003	1451.45	615.39	42.40	836.06	57.60
2004	1528	665.8	43.57	862.2	56.43
2005	1629.7	730.76	44.84	899	55.16
2006	1683.29	767.29	45.58	916	54.42
2007	1802.61	829.61	46.02	973	53.98
2008	1924	953.8	49.57	970.2	50.43
2009	2786.6	1158.1	41.56	1628.5	58.44
2010	3081.5	1245.7	40.43	1835.8	59.57
2011	2992.40	1520.00	50.80	1472.40	49.20

المصدر: قوانين الماليه للسنوات : 2001 -2011 .

ويتضح جليا من الجدول السابق سيطرت الجباية البترولية على الموارد المالية للدولة حيث شهدت اعلى نسبة 2002 بمقدار 63.74 % ، ويتضح من الجدول ايضا سعي الدولة تطوير إيراداتها الغير بترولية التي شهدت تطورا طفيفا وهذا من خلال الجهود الرامية للرفع من حصيلتها وإحلالها محل الجباية العادية، الا انها كانت خلاف التوقعات وذلك راجع الى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وقد شهدت الموارد العادية اعلى مستوى لها سنة 2011 حيث فاقت نسبتها نسبة الجباية البترولية اين بلغت 50.80 % وبالرغم من ذلك فهي تبقى غير كافية لنقول ان الاقتصاد الجزائري متنوع الموارد ، والشكل التالي يوضح تطور نسبة كل من الإيرادات العادية والجباية البترولية .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الشكل رقم (13) تطور نسب موارد الإيرادات العامه خلال الفترة 2001 -2011

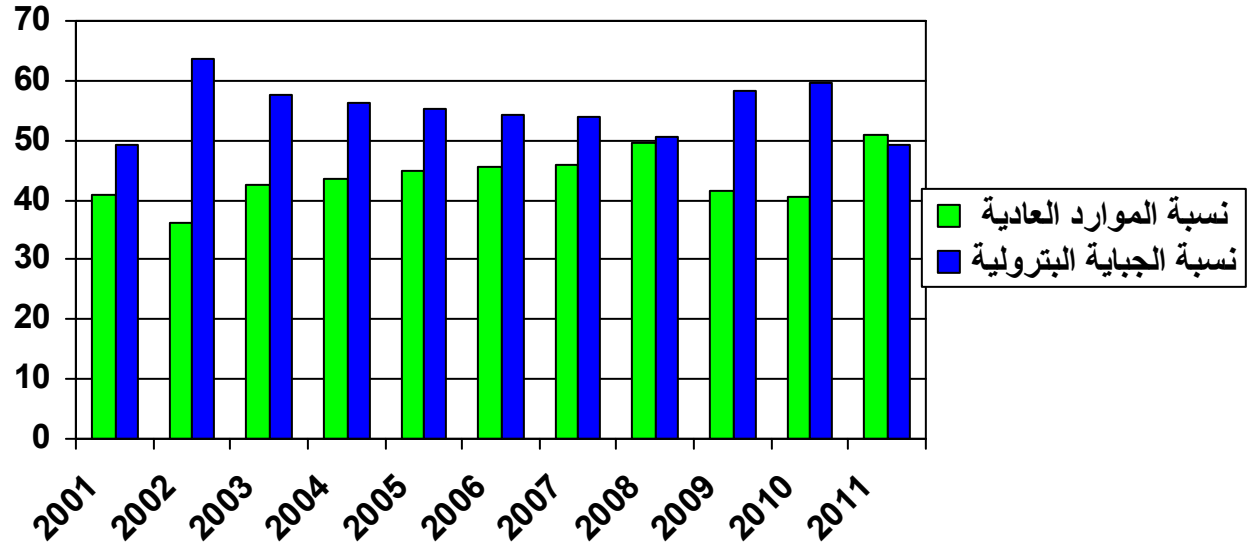

من إعداد الطالب إعتمادا على الجدول رقم (14)

3 - : الموازنه العامه في الجزائر

إنطلاقا من التطورات التي عرفتها كل من النفقات العامة والإيرادات العامة ، شهدت على إثر ذلك الموازنة العامة تطورات هي الاخرى ، كان لها اثار متعددة على الاقتصاد ، وسنحاول التطرق إلى التطورات التي عرفتها الموازنة العامة في الفترة الممتدة ما بين (2001 – 2011).

3 -1 - ماهيه الموازنه العامه في التشريع الجزائري

تعرف الموازنة العامة على انها الميزانية التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفقا للاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها .[1]

كم ينص على انه لا يمكن تخصيص اي إيراد لتغطية نفقة خاصة ، وهذا يعني ان إيرادات الدولة تستعمل لتغطية نفقات الموازنة العامة دون تمييز .[2]

3 -2 - تحضير الموازنه العامه في الجزائر

تتولى الحكومة مهمة تحضير الموازنة العامة ويعود هذا الاختصاص الى وزارة المالية وذلك بالتضامن مع القطاعات الاخرى .

المؤرخ في 7جويلية 1984 ، المتعلق بقوانين المالية

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ا - **الإعمال الاوليه لمديريه الميزانيه لوزارة الماليه** :تقوم هذه الهيئة بالتعاون مع باقي المدريات المختصة بوزارة المالية بتقييم شامل لمجموع الإرادات والنفقات لتتمكن بذالك من تقديم عرض تتحدد فيه المعالم الكبرى لوضعية الاقتصادية والمالية للبلاد

مناقشة العرض التقييمي داخل مجلس الحكومة : يقدم وزير المالية العرض التقييمي (الذي يتضمن التوجيهات الكبرى التي يمكن إعطائها للميزانية التحضيرية) في اجتماع مجلس الحكومة ليتم مناقشته مع باقي الوزراء وتحديد الاولويات المتعلقة بكل قطاع .

ب - **منشور مديريه الميزانيه لوزارة الماليه** : استنادا إلى لتوجيهات التي صيغت داخل مجلس الحكومة تقوم هذه المدرية بتحضير منشور يتم إرساله لمختلف الوزارات يتضمن هدا المنشور المبادئ التي يجب اخذها بعين الاعتبار في التحضير واهداه كالا :

- إعلام وزارات مختلفة القطاعات بإمكانيات البلد والتذكير بضرورة ترشيد الإنفاق العام
- التذكير بمستويات الإنفاق المسموحة مقارنتا مع السنة الماضي مع إشارة لنسب الزيادة المقبولة
- تحديد المنهجية التي يجب ان تقدم ضمنها المقترحات المتعلقة بالميزانيات القطاعية
- التذكير بمنع تسجيل النفقات غير مدرجة في الإطار العام والاولويات المحددة

ج **تحضير الميزانيات القطاعيه**:يجب الاشارة الى ان كل وزارة قطاعية يوجد بها مديرية مكلفة بالميزانية والوسائل يوكل لها مهمة تحضير القطاع، فبناء على ما تضمنه المنشور تقوم المديرية بالتنسيق على كل المصالح والهيئات التابعة للوزارة معينة يتم بتحديد مقترحات للميزانية يتم بلورتها ضمن الميزانية القطاعية التي ترسل إلى الوزارة المالية، ويجب ان ترفق المقترحات المقدمة من طرف الوزارات القطاعية بوثائق تبررها.

د **الفحص النقدي لمقترحات الوزارات القطاعيه:** يتم في هذه الرحلة دراسة المقترحات في وزارة المالية على النحو التالي:

-دراسة مجموع النفقات مقارنة مع المبررات المرفقة بها

-محاولة كشف المطالب المبالغ فيها على مستوى النفقات

- مقارنة كل المقترحات بالمعطيات التي تملكها عن كل وزارة

-التحقق من عدد المناصب التي تم فتحها في إطار نفقات المستخدمين.

ان الفحص النقدي للمقترحات القطاعية يتوج إما بموافقة الوزارة المالية على هذه المقترحات واما طلب اضاحات إضافية و،بررات حول بعض النفقات، او طلب لتصحيح بعض النفقات خاصة نحو التخفيض وهو الامر الشا .

و **مناقشه المقترحات على المستوى الوزاري:** تبدا في هذه المرحلة الناقشات بين مختلف الوزراء الدين يريدون الدفاع عن مقترحاتهم وبين الوزير المالية الدي يرفض كل ما من شانه رفع مستوى الإنفاق العام او زنات المالية الكبرى.وفي هذه المرحلة ترمي الى تقريب وجهات النظر و التي

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

يفضل بها بتحكيم الذي يقوم به رئيس الحكومة او حتى تحكيم رئيس الجمهورية في بعض القطاعات والحالات المعينة.

3 -3 - الحسابات الخاصه للخزينه العموميه

شرع في استخدام الحسابات الخاصة بموجب المادة 6 من المرسوم 65 -320 والمتضمن قانون المالية لسنة 1966 ، ويقصد بهذه الحسابات الإطار الذي يسجل دخول الاموال إلى الخزينة بمناسبة بعض العمليات الخاصة التي تقوم بها ، ولا تعتبر إرادات عامة ويسجل خروج اموال منها ولا تعتبر نفقات عامة .

وفي الجزائر تفتح هذه الحسابات من خلال قانون المالية وتجمع في خمس (05) فيئان

- حسابات التجارة
- حسابات التخصص الخاص
- حسابات التسبيقات
- حسابات القروض
- حسابات التسوية مع الحكومات الاجنبية

وفي سنة 2000 بعد تعديل قانون 84 -17اصبحت عبارة عن ستة (06) حسابات وذالك بإضافة حساب الإصلاحات الاقتصادية

اولا حسابات التجارة: تتضمن العمليات التي تكون ذات طابع تجاري او صناعي والتي تقوم بها بصفة ثانوية بعض مصالح الدولة والتي لا تشكل النشاط الرئيسي لهذه المصالح مثال : حساب رقم 004_301 الذي يصف عمليات شراء وبيع السيارات من طرف مصالح املاك الدولة .

حسابات التخصص الخاص : تدرج في هذه الحسابات العمليات الممولة بواسطة موارد خاصة على اثر إصدارحكم في قانون المالية ، ويمكن ان تمول حسابات التخصيص الخاص بحصة مسجلة في الميزانية العامة للدولة ضد الحدود المبنية في قانون المالية .

حسابات التسبيقات : تسجل هذه الحسابات عمليات منح او تسديد تسبيقات على المدى القصير – سنتين كحد افضى – المنجزة من طرف الخزينة العمومية

رابعا حسابات القروض : تصور هذه الحسابات القروض لمدة تفوق الاربع سنوات الممنوحة من طرف الدولة واهمها تلك الممنوحة لحكمات اجنبية

حسابات التسويه مع الحكومات اجنبيه : وترتبط بالعمليات التي تم إجرائها تطبيقا لاتفاقيات دولية مصادق عليها

سادسا حسابات الإصلاحات الاقتصاديه (المشاركه او المساهمه) : تتضمن الاعتمادات المالية التي تتضمنها الميزانية في ما يتعلق بعمليات الإصلاح الاقتصادية المرتبطة بتطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية .[1]

---

[1] **الميزاني في الجزائر** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة ابي . 71

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

3 -4 - تطور رصيد الموازنه في الجزائر:

من المتعارف عليه ان الاصل في الموازنة العمومية هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة ، اي مبدا توازن الموازنة لكن هذا المبدا ليس بالضرورة دوما محقق ، فقد يختل التوازن بين النفقات والإيرادات نتيجة عدم قدرة الدولة على جـ إيرادات كافية لتغطية نفقاتها ، او انها تتعمد زيادة النفقات لمعالجة ازمة اقتصادية ما او تحقيق اهداف اجتماعية يكون لها اثر ايجابي في الاجل البعيد بتطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية .

والشكل الموالي يبين تطور الموازنة في الجزائر عبر سنوات الدراسة :

الجدول رقم (15) تطور الموازنه العامه في الجزائر 2001-2011

الوحدة مليار دج

السنوات	النفقات	الايرادات	رصيد الموازنة
2001	1320.9	1234.38	- 86.6
2002	1550.6	1437.7	- 112.9
2003	1752.6	1451.4	- 301.1
2004	1775.2	1528	- 247.2
2005	2302.9	1629.7	- 673.2
2006	3555.3	1683.2	- 1872.1
2007	3868	1802.6	- 2065.4
2008	3701.4	1924	- 1777.4
2009	5191.4	2786.6	- 2404.8
2010	5860.7	3081.5	- 2779.2
2011	6618.4	2992.40	- 3626

من اعداد الطالب بناءا على البيانات السابقه

من الجدول اعلاه يمكن قراءة ارصدة الموازنة العامة خلال فترة الدراسة والتي يمكن تقسيمها الى فترتين رئيسيتين :

-الفترة الاولى 2001 -2005 خلال هذه الفترة نلاحظ ان الزيادة في النفقات العامة والايرادات العامة بين السنة والاخرى هي زيادة متقاربة حيث سجلت النفقات العـ 1320.9 2001 وبلغت 2302.9 مليار دج في سنة 2005 اي بنسبة زيادة قدرها 74.34 % 4سنوات بينما الايرادات فكانت اكثر استقرار ا حيث بلغت 1234.3 مليار دج في 2001 وسجلت 1629.7 مليار دج سنة 2005 اي بزيادة ما تجلى في رصيد الموازنة الذي اخذ حالة العجز اين بلغ 86.6 مليار دج سنة

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2001 وبلغ العجز سنة 2005 673.2 وبالتالي فمن ملاحظتنا لهذه التغيرات يتبين ان العجز الموازني تاثر بالزيادة في النفقات العامة خاصة سنة 2005 كون الايرادات العامة كانت الزيادة فيها مستقرة لإعتمادها الكلي على الجباية البترولية والتي شهدة خلال هذه الفترة استقرارا ملحوظا في اسعار البترول بينما النفقات العامة فقد تاثرت بتبني الجزائر كما ذكرنا سابق مخطط دعم النمو الذي رصدت له الدولة مبلغا هاما.

-الفترة 2006 -2011 اول ما نلاحظه هو الزيادة الكبيرة في النفقات ما بين 2005و2006 اين بلغت نسبة الزيادة 54.38 % ودلك راجع اساسا الى الشروع الفعلي وضخ الاموال في البرنامج التكميلي لدعم النمو ، **وبلغت نسبه** الزيادة مابين 2006 و2011 86.15 % بينما بلغت نسبة الزيادة في الايرادات العامة خلال هذه الفترة 77.78 % وهو ما يفسر دائما العجز الموازني للدولة بل نلاحظ ان قيمته زادت وبشكل قوي كما هو مبين في الشكل الموالي اين قفز من 1872.1 مليار دج الى 3626 مليار دج .

الشكل رقم (14) الرصيد الموازني للجزائر خلال الفترة 2001 -2011

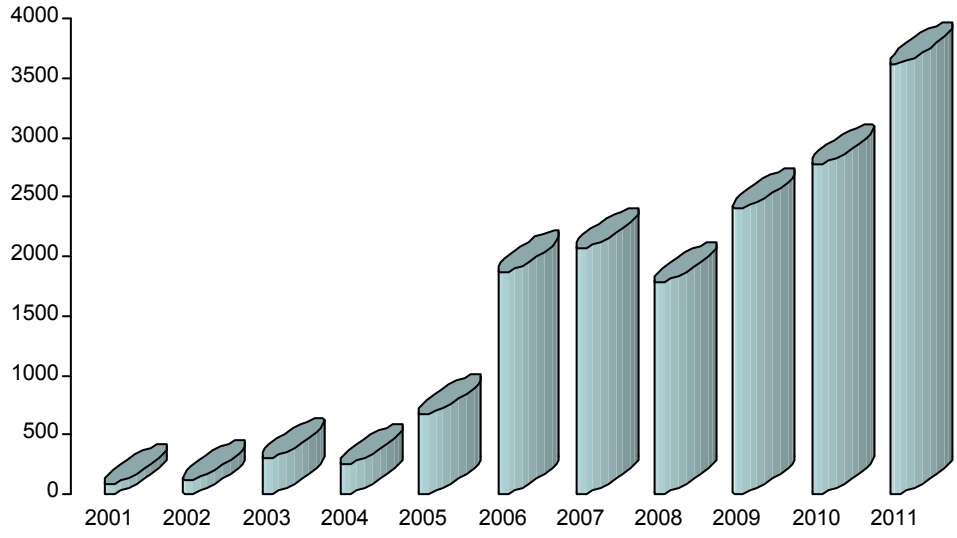

من إعداد الطالب إعتمادا على الجدول رقم (15)

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الثالث : اثر السياسه الماليه في التنميه الاقتصاديه في الجزائر

إن الهدف من استعراض مختلف الإصلاحات الاقتصادية على مستوى السياسة المالية المطبقة خلال فترة الدراسة هو محاولة معرفة مامدى تاثيرها وفعاليتها على تحسين اداء الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وبالتالي التنمية الاقتصادية المحققة في الجزائر ، وكيف تنعكس هاته الإصلاحات على اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية من حيث الاستثمارات خاصة الاجنبية المباشرة منها وكذا معدلات التضخم ومعدلات البطالة التي لها اثار مختلفة على التنمية في اي بلد وكذا المؤشرات التي تدرس علاقة الجزائر الخارجية ولعل اهمها ميزان الدفوعات ، وسنحاول في هذا المبحث إبراز اهم هذه المؤشرات :

1 - الاستثمار والنمو الاقتصادي

1 -1 - الاستثمار في الجزائر

عمدت الجزائر في السنوات الاخيرة على إستقطاب الإستثمار الاجنبي المباشر ورحبت به وعملت على تشجيعه بكل الإمكانيات من خلال السياسات العامة التي سلكتها وذلك عن طريق تهيئة الارضية القانونية والمؤسساتية له ، ومنحه التحفيزات الواسعة والضرورية ، وقد تجلى ذلك في القوانين والتشريعات والاوامر الرئاسية والمراسيم التنفيذية نذكر اهمها :

- قانون النقد والقرض 90 -10 الذي يعتبر نقطة تحول مهمة في هذا المجال حيث اعطى هذا القانون المجال لبنك الجزائر صلاحية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض ، والترخيص للاستثمارات الاجنبية وإلغاء الاحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة ، وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص مع حرية الاستثمار وحرية تحويل روس الاموال .

- المرسوم التنفيذي رقم 93– 12 المؤرخ في اكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار ، والذي جاء في سياقه التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي حيث فتح المجال امام القطاع الخاص الوطني والاجنبي من اجل الاستثمار ، كما منح العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع وتطوير حجم الاستثمار

- الامر رقم 01 -03 -المؤرخ في اوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمارات ،[1]وإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

ولعل ابرزها الامر رقم 06 -08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 الذي يحمل في طياته العديد من المزايا والحوافز لتحسين المناخ العام للاستثمار في الجزائر وارتكزت على اربعة مبادئ هي :

-مبدا حرية الاستثمار

-مبدا ازالة القيود الإدارية على الاستثمار،

-مبدا عدم الالتجاء إلى التاميم،وحرية تحويل راس المال و العوائد الناتجة عنه،

المالية في جدب الإستثمار الاجنبي المباشر –دراسة بعض دول المغرب العربي – ، اطروحة ماجستير ، جامعة ابي بكر قايد تلمسان ، 2011 ، ص145 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

-مبدا منح المزايا والحوافز المشجعة على الاستثمار.

هذا، وان من شروط نجاح اي قانون للاستثمارات هو تبنيه لهذه المبادئ الاربعة

1 -1 -1 - إجراءات دعم الاستثمار في الجزائر :

تبنت الجزائر جملة من الإجراءات عن طريق منح حوافز ضريبية وجمركية مقدمة للمستثمرين خاصة ما جاء منها في الامر 03/01 والذي يعمل على زيادة تحفيز الاستثمارات المحلية والاجنبية عن طريق الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ANDI و يمكن إيجازها فيما :

اولا في النظام العام

فيما يخص مرحلة إنجاز الاستثمار تستفيد المؤسسة من

-الاعفاء من الرسم على القيمة المظافة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع ؛

- الاعفاء من حقوق نقل الملكية مقبل كل الاقتناءات التي تمت في اطار الاستثمار المعني ؛

- الاستفادة من تطبيق معدل منخفض لجمركة التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

في النظام الخاص

بالنسبة للنظام الخاص، فتستفيد الاستثمارات التي تتم في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة والاستثمارات ذات الاهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا :

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بمعدل منخفض 2% في ما يتعلق بالعقود التاسيسية والزيادات في رؤوس الاموال ؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة في ما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة او مشتراة من السوق المحلي ؛

-تطبيق مخفض لجمركة المنتوجات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار ؛

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل كل الاقتناءات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار وتتكفل الدولة جزئيا او كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الاشغال المتعلقة بالهياكل التحتية الضرورية لانجاز الاستثمار .

اما في ما يخص مرحلة الاستغلال فتستفيد المؤسسة من جملة من الحوافز نذكر منها :

- الإعفاء من الضريبة على ارباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي على الارباح الموزعة ، والرسم الجزافي والرسم على النشاط المهني TAP لمدة عشر سنوات كاملة ؛

- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار ؛

- منح مزايا إضافية مثل تاجيل العجز واجال الاستهلاك التي من شانها تحسين وتسهيل الاستثمار .[1]

---

[1] **به واثرها استقطاب الاستثمار الاجنبي** ، اطروحة دكتوراه تخصص مالية ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وقد عرفت الاستثمارات تطورا ملموسا خلال فترة الدراسة بفعل هذه التدابير المتخذة من طرف الدولة والجدول التالي يبين الاستثمارات المتراكمة خلال الفترة 2002 -2011 .

جدول رقم(16) : حجم وقيمه الاستثمارات المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2001 -2011

نوع الاستثمار	الاستثمارات المتراكمه خلال الفترة2002 -2011	
	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)
الاستثمارات المحليه	46388	4414144
الاستثمارات الاجنبيه منها	451	2164378
الشراكه	209	851473
مملوكه باكامل للمستثمر الاجنبي	242	1312905
المجموع الكلي	47284	6578522

Source : Agence National de Développement D'investissement (ANDI)

ا ن ده ا رات ا ا رة ا زة س ا رة ا 2002- 2011 د م ا ر ن ا 451 روع ا. درت ب 2164378 ون دج ، (209 روع ن طريق ا را 851473 ون دج و 242 روع وك ر ا 1312905 ون دج) ،ن ا 6578522 ون دج ؛ إ ا رات ا زة ا زائر، اي ان ؛ ا رات ا رة ا رة وا 32.90% ن ا ا رات ا زة ا رة إ ان ،ده ا د ار؛ ت د ان ت وا 28% ا رة 2008 - 2002 و 7.81% ا رة 2001 -1993.

و ، و ن ا وا ن ا رو ت ا ر؛ د ت و؛ ر معتبرة دعا ن 2002 2011 ث ا ت ن 40636 ون د ج . 2002 ، ابن ت 11 % ن إ ا رات ا زة ا زائر إ 2164378 ون دج، 32.9 % ن ا ا رات 2011، اي ؛ طور ا در : 2123742 ون دج.

وتظل الجزائر من الوجهات الصعبة، بالنظر إلى إجراءاتها المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام باي مشروع، إلى حد يشبه القيام بالمشاريع الاستثمارية في الجزائر بمسار المقاتل.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وقد كشف تقرير البنك العالمي الذي يحمل عنوان "القيام بالاعمال 2011، إبراز الاختلاف لفائدة المتعاملين" والذي ساهم فيه فرع البنك العالمي، المؤسسة المالية الدولية، عن تقييم سلبي لمناخ الاعمال والظروف المحيطة به، نظرا لتعدد الإجراءات وتعقيدها ومركزية وبيروقراطية الإدارة وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها. وبناء على ذلك تم تصنيف الجزائر في المرتبة 136 للسنة الثانية على التوالي من مجموع 168 بلدا.

وقد اشار معدو التقرير ان الجزائر كانت من بين اقل البلدان المسجلة لتحسن في مجال مناخ الاعمال خلال السنوات الخمس الماضية. وهو ما كان واضحا في تقارير 2006 إلى 2011.

وتحصلت الجزائر على مؤشر اقل من 1,0 ما بين تقرير 2006 وتقرير 2011. وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة.

وقد قدر البنك العالمي مثلا ان هنالك 11 إجراء ومرحلة تمر بها عملية تسوية الملكية في الجزائر لدى إقامة مشروع استثماري، كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم، رغم إقدام الجزائر على تخفيض الضغط الجبائي. ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا.

في نفس السياق، سجل التقرير ان الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة؛ حيث جاءت الجزائري في المرتبة 150 فيما يخص مؤشر الشروع في الاعمال وتجسيد المشروع الاستثماري؛ حيث تتطلب المرحلة 14 إجراء إلزاميا و14 وثيقة بمعدل 24 يوما لكل مرحلة. اما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الامر يتطلب 22 وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 113.

من جانب اخر، صنف التقرير الجزائر في المرتبة 165 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة 138 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن اسوء البلدان في هذا المؤشر.

وجاءت الجزائر في المرتبة 168 في مجال الضرائب والرسوم و124 في مجال التجارة الخارجية و127 فيما يخص تنفيذ العقود، فيما كانت افضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو 51. ويتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير، رغم ان مرحلة التصفية تاخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة[1].

1 -2 - النمو الاقتصادي

باعتبار النمو الاقتصادي هو تحقيق الزيادة في الدخل الوطني ، فهو الهدف الاكثر اهمية لدى الحكومات لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفع من مستوى رفاهية الافراد ، وتعتبر الميزانية من بين اهم الادوات والوسائل لتخطيط وتنفيذ برامج التنمية والرفع من الطاقات الإنتاجية مما يساهم في الرفع من مستوى النمو الاقتصادي ، ويعتبر الإنفاق العام اهم ادوات الميزانية في ذلك ، من خلال انتهاج سياسة انفاقية توسعية اثناء

[1] تقرير مناخ الاعمال في الجزائر ، تاريخ 2013/04/27 ، الساعة 23.30 h

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

حالات الركود الاقتصادي من اجل إحداث تغيرات في الطلب الكلي للسلع والخدمات ، والهدف من دراسة اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي هو معرفة مدى انتاجية المال العام المنفق في مختلف المجالات .

ومن هذا المنطلق سوف نتطرق الى دراسة مدى تحقيق الإنفاق العام للنمو الاقتصادي في الجزائر ، وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (17) تطور النمو الاقتصادي والنفقات العامه

السنوات	النفقات العامه	الناتج المحلي	نسبه النفقات من الناتج المحلي%	معدل النمو الاقتصادي %
2001	1320.9	4227	31.27	2.7
2002	1550.6	4522.8	34.28	4.7
2003	1752.6	5252.3	33.36	6.9
2004	1775.2	6151.9	28.85	5.2
2005	2302.9	7564.7	30.44	5.1
2006	3555.3	8514.8	41.75	2.0
2007	3868	9366.6	41.29	3.0
2008	3701.4	11090.0	33.37	2.4
2009	5191.4	10034.3	51.73	2.4
2010	5860.7	12049.4	48.63	3.3
2011	6618.4	14480.7	45.7	2.6

من اعداد الطالب تبعا للبيانات السابقة ،بيانات بنك الجزائر، وزارة المالية

1 -2- 1- - تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2011

اولا - نمو إجمالي متذبذب وضعيف : كما يلاحظ من الجدول اعلاه كان هناك تذبذب واضح في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2011 يث تراوح هذا المعدل بين 2 % كادنى مستوى له في 2006 و6.9 % كاعلى مستوى له في 2003 ودلك بالرغم من ان النفقات العامة كانت في ازدياد مطرد اين بلغت قيمتها 2006 ما مقداره 3555.3 بينما كانت سنة 2003 ما مقداره 1752.6 مليار دج اي بنسبة زيادة قدرها 102.85 % ما بلغت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي 62.11 % مما يفسر غياب اثر مضاعف الإنفاق ، ويمكن القول ان سبب هذا التذبذب اساسا يعود الى النمو الغير مطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات ، وبدرجة اقل قطاعي الفلاحة والصناعة (انظر الشكل رقم ..) . ففي سنة 2006 وعلى الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية لاسيما قطاع البناء والاشغال العمومية الذي سجل اعلى نسبة نمو له خلال الفترة المعنية بـــ11.6 % فإن تاثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات -2.5 % كان واضحا على نسبة النمو الإجمالي ، ومن جهة اخرى فإن نسبة النمو الاعلى خلال نفس الفترة والمسجلة في 2003 تفسر ايضا بارتفاع القيمة المضافة لقطاع المحروقات .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الشكل رقم (15) تطور نمو مختلف القطاعات خلال الفترة 2001 -2011

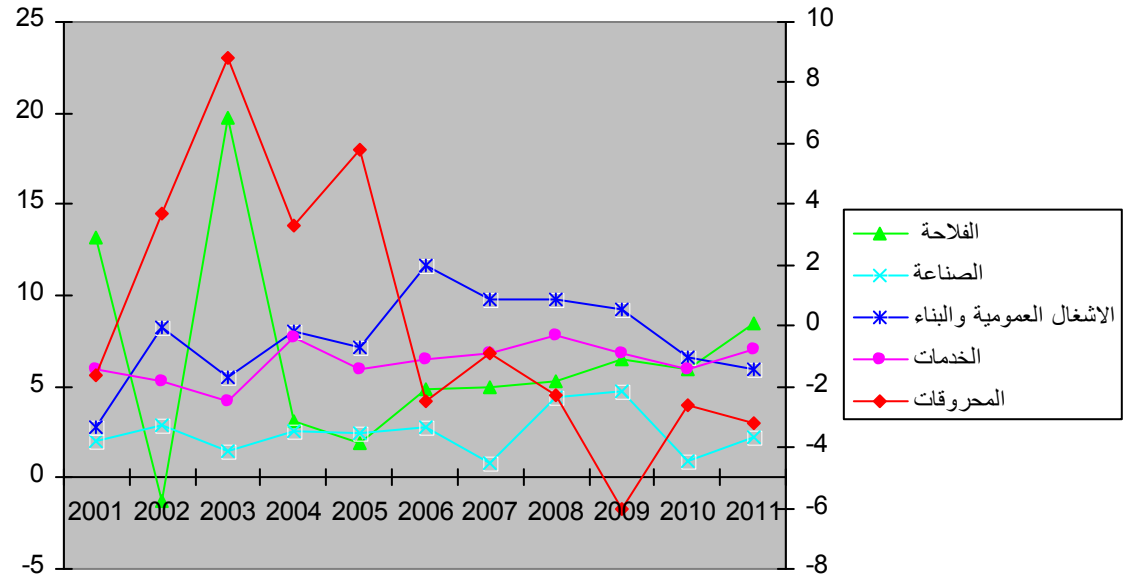

من اعداد الطالب بناءا على البيانات السابقه

وفي المتوسط قدر نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال فترة الدراسة بـــ 3.6 % وهو نمو ضعيف نسبيا كونه بعيد عن معدل 6 او 7 % المتوقعة قبل تنفيذ برنامجي الإنعاش الاول والثاني . ويمكن القول ان النمو الاقتصادي في الجزائر يتاثر بقطاع المحروقات في الجزائر ، ويعتبر هذا الامر جد منطقي كون هذا القطاع يفوق 40% من مكونات الناتج المحلى الخام ، بالرغم من انتهاج الدولة سياسة توسعية في النفقات والتي بلغت ذروتها من النسبة على الناتج المحلي الإجمالي 50.71 % 2009 وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في الجزائر يبقى ذو طابع توسعي ، اي انه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة خاصة في النفقات بالراس مال الدولة وكذا اليد العاملة المكثفة والمشغلة في القطاعات المعروفة خاصة الاشغال العمومية والبناء الى جانب الفلاحة ، وبمعنى اخر فإن النمو في الجزائر ليس نموا مكثفا اي لا يرتكز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج والزيادة في إنتاجية العمل التي تعتمد اساسا على الإبداع والابتكار .

2 -التضخم والبطاله

2 -1 -التضخم في الجزائر

يرى البعض من المحللين الاقتصاديين بان اهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في الاسباب التالية :[1]

[1]Benachenhou Mourad , **Inflation, Dévaluation , marginalisation** (Alger,dar Echar

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2 -1 -1 - توسيع الإنفاق الكلي في الجزائر

إن اهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الاسعار في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري هي السياسات التوسع في الاستهلاك و انماط الاستثمار المعتمدة (الإنفاق الكلي المحلي) ، ويشكل قطاع الاجزاء الجزء الاكبر من مستهلكي السلع و الخدمات في البلاد، ومنه تكون الاجور الاكثر اهمية في تحديد المستوى العام للطلب الكلي،حيث ان كل زيادة في هذه الاخيرة يكون لها الاثر المباشر على مستوى الاسعار السائدة في الاقتصاد، وذلك نظرا لوجود فترات التاخير مابين الزيادة في الطلب الفعلي الذي تواجهه السوق يوميا،وبين الجهاز الوطني الذي يتطلب مدة زمنية لتكيف مع الطلب الجديد، وفي اغلب الحالات يكون هدا التجاوب ضعيفا إن لم يكن سلبيا في حالات اخرى، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاستيراد، وما هو يتطلب فترات تاخير اخرى.

2 -1 -2 - توجه الاستثمار الإجمالي للمشاريع غير الإنتاجيه

الخمس عشر الستة الاخيرة تركزت اغلب الاستثمارات في الجزائر على مشاريع ثانوية،حيث كانت اغلب الاموال موجهة للاستثمار يستحود عليها قطاعات المحروقات الذي له علاقة مباشرة بالسوق الخارجية، ويكون هدا على حساب المشاريع دات الطبيعة القاعدية او الإنتاجية على العموم، التي كانت الاموال الموجهة إليها لا تزيد عن الثلث من مجمل النفاق المحلي عن لا اقتصاد الوطني.

2 -1 -3 - الزيادة في التكاليف الإنتاجيه

إن من اهم الاسباب الرئيسية في ارتفاع التكاليف الإجمالية في الكثير من القطاعات الجزائرية هو انخفاض مستوى الإنتاجية، وهدا ما يدفع الاسعار نحو الارتفاع وخاصة في الحالات التي لا يكون فيها ثمة قيود على الدنتجات النهائية، حتى يكون بإمكان الدنتج نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الاسعار، وتشمل الإنتاجية كل العوامل المساهمة و العناصر المكونة للمخرجات النهائية و الغير نهائية من السلع و الخدمات في المجتمع مثل إنتاجية العمل البشري، إنتاجية الاصول الثابتة وإنتاجية الاراضي وغيرها.

بانخفاض مستوى الإنتاجية، يعتبر ارتفاع الاجور ايضا من اهم العناصر المساهمة في ارتفاع التكاليف في الاقتصاد الجزائري،حيث ان هذا العنصر يشكل نسبة مرتفعة في رقم الاعمال اغلب المؤسسات العمومية في الجزائر، بالإضافة إلى دلك، تعتبر الاجور جزءا من مكونات الدخل الوطني،وهي رافد من روافد الطلب الكلي في المجتمع، بحيث ان كل محاولة للرفع منها يؤثر على الإنفاق الذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة.

وفي ظل الاقتصاديات التي تسود فيها مبادىء الرشادة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لا تكون الزيادات في الاجور و المرتبات، الدنة على مجمل الاقتصاد، مبررة إلا اي ظل توفر حالتين:

ا -سيادة الازدهار الاقتصادي الذي يشغل حالة من التشغيل الكامل و بالتالي سيادة النافسة الكاملة للمؤسسات ممالة مما يخلق نوع من الاختلال الظرفي في شوق العمل للصالح الاجزاء، وعند اد

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تكون الظروف الموائية لزيادة الاجور كما تفسره النظرية الكلاسيكية.

ب-زيادة الإنتاجية في الجهاز الاقتصادي و التي تسمح لمالكي المؤسسات بزيادة ارباحهم وفي نفس الوقت تبرر مطالب الاجزاء بزيادة حصتهم من توزيع الدخول الإضافية التي كانت مصدرها تحسن إنتاجية العمل

2 -1 -4 - العجز في الميزانيه:

بيد ان التطور الذي حدث في ميزانية الدولة وتراكم المديونية العمومية لعب دورا هاما في تكوين الضغوط التضخمية،بحيث تؤثر مستويات الإنفاق العام تاثيرا مباشرا على مكونات السيولة المحلية.و يعتبر التوسع في الإنفاق العام احد مكونات الإنفاق الكلي. وقد مولت العائدات المحروقات التي تشكل اكثر من 50% من إرادات الخزينة العامة، مستويات عالية للإنفاق في مطلع عقد التسعينات، إذ يمثل إلا نفاق عاملا مهما في دعم الضغوط التضخمية، إذ يجري استخدام هذه الإرادات في تمويل النفقات العامة من السلع و الخدمات سواء بطريقة مباشرة، من خلال الاستهلاك النهائي او من خلال الدخول وباقي المستفيدين من الإعانات و التحويلات مثل النهج الموجه لبعض الفئات في المجتمع الجزائري ، كالمجاهدين وغيرهم من ذوي الحقوق ومع ان الارتفاع الذي حدث في الاجور في الكثير من الانشطة والقطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية في الجزائر في بداية الالفية الثانية قد ادى بلا شك إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية وزيادة حجم النفاق الجاري للحكومة، الا ان دلك ليس بالحجة الصحيحة التي تجعلنا نبالغ في تقدير الدور الدي لعبه ارتفاع الاجور في إحداث الموجة التضخمية في اغلب السنوات الماضية ، دلك لان الاجور لم تكن وحدها المسؤولة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية ، بل ارتفعت ايضا اسعار المستلزمات الاخرى مثل اسعار المواد الاولية الوسيطية والراسمالية المستوردة من الخارج كرد فعل للتخفيض في قيمة العملة الوطنية .

2 -1 -5 - التضخم المستورد :

إن هدا المصدر الخارجي هو انعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر ، من حيث ان هدين العاملين عرضا السياسات الاقتصادية الداخلية الجزائرية للتاثر بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية ، وما ساعد على دلك ايضا طبيعة العادات الاستهلاكية وانماط التنمية المتبعة .

وبالرغم من دلك عرف الاقتصاد الوطني مستويات مشجعة لمعدلات التضخم المسجلة خلال هده الفترة كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (18) معدلات التضخم خلال الفترة 2001 -2011

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل التضخم	4.2	1.4	4.3	4.0	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS

من الجدول نلاحظ ان معدلات التضخم في الجزائر كانت متباينة حيث سجلت اعلى نسبة لها بـــ5.7 % في سنة 2005 1.4 % وعموما يمكن القول ان معدلات التضخم جاءت مستقرة

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

بالنظر إلى حجم البرامج المالية المخصصة لهذه الفترة وحجم النفقات العامة المخصصة لها ، وكذا مقارنة بالفترة التي سبقتها اين بلغت سنة 1995 مستوى قياسي بـــ29.5 % والراجعة اساسا الى الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي وكذا الإصدار النقدي بدون مقابل ، وتعود هذه النتائج الايجابية خلال فترة الدراسة إلى التحكم في السيولة النقدية المعتمدة من طرف الحكومة وبنك الجزائر من خلال السياسات الجبائية المعتمدة والسياسة النقدية المنتهجة ، وكذلك يمكن تفسير هذه النتائج بإستجابة القطاع الانتاجي اي مستويات العرض الكلي للسياسة التوسعية المعتمدة خلال هذه الفترة ولو لم تكن في الإطار المنشود .

2 -2 - البطاله في الجزائر

إن هدف القضاء على البطالة (تحقيق التشغيل التام) هو من اهم المواضيع التي تسعى الحكومات لعلاجها ضمن ميزانية الدولة ، وما يستلزم من سياسات في سبيل صياغة برامج تشغيلية فعالة ، وتعتبر الجزائر من الدول التي تسعى لتحقيق هذه الاهداف من خلال انتهاج تدابير واليات مباشرة للتشغيل وغير مباشرة متمثلة في :

اولا -دعم وتنميه المبادرة المقاولاتيه : ودلك عن طريق ثلاثة اجهزة :

- جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب البطال دوي المشاريع والبالغين مابين 19و35 .
- الجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتامين على البطاله المخصص للبطالين البالغين 35و50 .
- جهاز القرض المصغر .

تانيا دعم وترقيه الشغل الماجور : ودلك عن طريق تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لاول مرة والمسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل بإدماجهم اكثر في القطاع الاقتصادي العمومي او الخاص.

2 -2 -1- الاليات الجبائيه وشبه الجبايه المحفزة للاستثمار والداعمه لاستحداث مناصب الشغل: ومنها

اولا -تخفيف وعصرنه الاعباء الجبائيه كاداة لدفع الاستثمار: فلقد بذلت جهود جبارة من اجل تعبئة حقيقية لكل الطاقات المنتجة لتحفيز الاستثمار فإنه يتعين على الإدارة الجبائية ان تساهم في تخفيف الاعباء الجبائية وشبه الجبائية باعتبارها جزءا لا يتجزا من هذا التحدي وقد وفرت سلة تخفيضات وتسهيلات ترمي إلى ضمان توزيع افضل للعبء الجبائي وإلى تحقيق الإنصاف الجبائي.

ومن هذه الاليات للفترة(**2004 -2011**)نجد ما يلي :

* الإعفاء الكلي من الضريبة على ارباح الشركات للمشاريع التي انشاها الشباب والمؤهلة للاستفادة من صناديق (الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، او صندوق القرض المصغر او صندوق التامين على البطاله) لفترة 3 سنوات ترفع إلى 6 سنوات إذا كانت النشاطات الممارسة في منطقة يجب ترقيتها وتمدد إعفاءات السابقة لمدة سنتين إضافيتين في الحالتين إذا تعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة عمال (03) لمدة غير محددة.
* الإعفاء بنفس الكيفية السابقة من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) اعتبارا من الشروع في الاستغلال

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

* الإعفاء من رسم نقل الملكية وجميع حقوق تسجيل عقود الشركات التي ينشاها الشباب المرشح للإستفادة من الصناديق المذكورة اعلاه.
* الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على المشتريات للمواد واللوازم والخدمات التي تدخل مباشرة في الإنجاز الإستثماري الخاص بالإنشاء و التوسيع ويشمل هذا الإجراء السيارات السياحية إذا كانت تشكل الاداة الرئيسية في النشاط.
* تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي او الضريبة على ارباح الشركات بنسبة (50%) لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل جديدة وتحافظ عليها شرط الا يتجاوز هذا التخفيض مبلغ 01 مليون دج.
* تمديد الإعفاء من الضريبة على ارباح الشركات غير المستفيدة من الصناديق السابقة من 03 سنوات إلى 05 سنوات إذا استحدثت اكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط.[1]
* الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة والرسم على التحويل لكل عمليات الإقتناء المحلية او مستوردة لفائدة مؤسسات المعتمدة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.
* إعفاء النشاطات التجارية المقامة حديثا في اماكن مهيئة من طرف الجماعات المحلية بشكل تدريجي من الضريبة الجزائية الوحيدة (L.U.V) :

* إعفاء كلي خلال السنتين الاولتين بمعدل 5% الذي يطبق على رقم اعمال يصل إلى حدود 10.000.000 دج.

ـــ تخفيض 70% من نسبة 5% اي (1.5% فقط) خلال السنة الثالثة الموالية.

ـــ تخفيض 50% من نسبة 5% اي (2.5% فقط) خلال السنة الرابعة.

ـــ تخفيض 25% من نسبة 5% اي (3.75% فقط) خلال السنة الخامسة.[2]

-تخفيف وتسهيل الإجراءات شبه الـ (Para fiscale) :

* الإعفاء من الاشتراكات الإجمالية لفائدة كل هيئة مستخدمة تشرع في تكوين او رفع مستوى عمالها ويتكفل بذلك الصندوق الوطني للتامين على البطالة لمدة ثلاثة اشهر.

* التخفيض الكلي لحصة ارباب العمل للاشتراك في الضمان الاجتماعي لفائدة كل هيئة مستخدمة توظف (09) عمال او اكثر لمدة سنة.

* تكفل الدولة بحصة ارباب العمل في الضمان الاجتماعي والمحددة بـــ 7% في إطار المساعدة على الإدماج المهني لحاملي الشهادات.

. 200

. 201

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

* تخفيض حصة اشتراك ارباب العمل على توظيف كل طالب شغل بنسبة 20% في شمال البلاد إذا كان التوظيف لمدة 12 شهرا 28% لطالب الشغل الاول مرة في شمال البلاد. 36% بالنسبة لكل عمليات التوظيف التي تتم في مناطق الهضاب العليا والجنوب.[1]

- تدعيم تمويل المؤسسات: من خلال:

* تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستخدام النشاط او توسيعه وفقا لتوزيع الجغرافي التالي:

- الجزائر، وهران، عنابة 2.5%.
- ولايات الجنوب والهضاب العليا 1.5%.
- الولايات الاخرى 1%.

* منح قروض بدون فوائد من قبل صندوق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في حدود 25% للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمتها 3 مليون دج

* إقرار تمويل على المدى الطويل تضعه الخزينة في متناول البنوك لفائدة المؤسسات بمبلغ مخصص خلال القانون المالية لسنة 2008 100 مليار دج

* إنشاء الصندوق الوطني للاستثمار على مستوى الولايات وفقا للقانون المالية 2009.

* ــ دعم الخزينة لفوترة الكهرباء بخصوص النشاطات خارج القطاع الفلاحة في ولاية الجنوب وباثر رجعي إلى غاية 2008.

رابعا - التكفل بالعاطلين عن العمل وتدعيم خلق فرص العمل: من خلا ل

* منح قروض بدون فوائد من قبل الصندوق الوطني للتامين على البطالة للاشخاص البالغين من العمر 30 إلى 50 سنة في حدود (20 -25%) حسب المنطقة ومبلغ الكلي للاستثمار المحددين بـــ(5 و10ملايين دج) في المجموع.

*ــ تخفيض نسبة الفوائد على القروض الممنوحة من قبل البنوك في حدود **(60% -95%)** حسب القطاعات والمناطق.

*ــ تخفيض نسبة الفائدة بـــ70% من التكلفة الكلية للنشاط الذي يتراوح تمويله بين (100.000 و 400.000) الممنوح من القرض المصغر.

- تخصيص صناديق خاصة لمعالجة البطالة واستدامة مناصب العمل :حيث تم تخصيص صناديق خاصة لدى وزارة العمل والتشغيل والتضامن الوطني وفقا للحسابات الخاصة خارج للميزانية العمومية ومنها:

[1] ديسمبر 2006

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

1 - الحساب 302.078 – الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب

2 - الحساب 302.117 – الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر

3 - - الصندوق الوطني لتامين على البطالة

سادسا -رسم لوحه قيادة حول واقع التشغيل والبطاله في الجزائر : وذلك من خلال إيجاد معطيات محينة على معدل البطالة والفئة الناشطة بالجزائر إذ تشير الإحصائيات ان نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة **(2001- 2011)** كانت وفقا للجدول ادناه

الجدول رقم (19) معدل البطاله للفترة 2001- 2011

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المعدل%	27.3	27.0	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0	-

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءONS

ويتبين من الجدول ان نسب البطالة تتناقص من سنة إلى اخرى حيت بلغت 27.3 % 2001 كاقصى نسبة وبفعل السياسات المتخذة بلغت ادنى مستوى لها سنة 2010 10 % وهي نسبة مقبولة تعبر عن امتصاص جيد للبطالة وقد ساهمت القطاعات الاقتصادية في العمل على دلك من خلال برنامجي الإنعاش ودعم النمو .

2 -2- 2 - **القطاعات الاقتصاديه ومساهمتها في التشغيل خلال برنامجي الانعاش الاقتصادي ودعم النمو:**

تساهم القطاعات الاقتصادية بدرجة متفاوتة في خلق مناصب الشغل ، وبالتالي التقليل من نسبة البطالة، وذلك وفق ما يبينه الجدول الموالي:

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الجدول رقم(20): عدد ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق مناصب الشغل

القطاعات / السنوات	الفلاحه		الصناعه		البناء و اشغال عوميه		تجارة و خدمات		المجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
2001	1312069	21.0	861119	13.8	650012	10.4	3405572	54.6	6228772
2003	1412340	21.1	804152	12.0	799914	11.9	3667650	54.8	6684056
2004	1617125	20.7	1060785	13.6	967568	12.4	4152934	53.2	7798412
2005	1380520	17.2	1058835	13.2	1212022	15.1	4392844	54.6	8044220
2006	1609633	18.1	1263591	14.2	1257703	14.2	4737877	53.4	8868804
2007	1170897	13.6	1027817	12.0	1523610	17.7	4871918	56.7	8594243

المصدر: ONS

من خلال الجدول اعلاه ترتسم عدة ملاحظات اهمها:

1 - تذبذب كبير في خلق مناصب الشغل في قطاعات الفلاحة والصناعة، ويرجع ذلك الاقتصاديون إلى ان قطاع الفلاحة يعاني من نسبة نمو غير مستقرة نظرا لتاثره بعوامل خارجية كموسم الامطار والجفاف ، لذلك يبقى في حالة عدم الاستقرار، اما قطاع الصناعة في شقه العمومي هو الاخر يعرف نوعا من التقهقر في نسبة النمو بسبب انخفاض متواصل لإنتاجه من سنة لاخرى مع استثناء النشاطات المرتبطة بقطاع البناء و الاشغال العمومية. ، وكان له تاثير سلبي على خلق مناصب الشغل.

2 - اما قطاع الاشغال العمومية الذي لم يساهم بدرجة كبيرة في خلق مناصب الشغل نظرا للمشاكل التي كان يتخبط فيها ، إلا انه استعاد حيويته من خلال ارتفاع معدل خلق مناصب الشغل إلى 12.4% 2004 ليرتفع إلى17.7% 2007، بسبب تداعيات مشروعي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو. بينما قطاع الخدمات استحوذ على حصة الاسد في خلق مناصب الشغل التي وصلت اقصى نسبة لذلك 56% 2007.

كما حمل مخطط التنمية الريفية في طياته دعم الدولة للنشاط الفلاحي حيث بلغت عدد المستثمرات التي استفادت من دعم الدولة إلى 221730 مستثمرة، وبلغت عدد مناصب الشغل التي تم خلقها خلال هذه المرحلة حوالي 607686 منصب.

ماد سياسة تشغيلية ترتكز على ما يلي:

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- إحداث المرصد الوطني للتشغيل ومحاربة البطالة ، لتنظيم عالم الشغل.
- الحفاظ على مناصب الشغل المحدثة والعمل على تنميتها.
- تدعيم اجهزة التشغيل المحدثة لمزيد من خلق لمناصب الشغل.

ومواصلة من الدولة في سياستها التنموية عرفت وتيرة النفقات العمومية تزايد ملحوظ خلال مشروع دعم النمو الاقتصادي فقد عرفت اكبر نسبة زيادة سنة 2006 ب79.7% عن سنة 2005، وتضاعفت اكثر من ثلاث مرات ما بين 2005 و 2009 ، بسبب كثافة المشاريع الإستثمارية المبرمجة، وهذا ما كان له وقع على مجال التشغيل بحيث انخفضت نسبة البطالة إلى 15.3% 2005.و12% 2009، و9% 2010.

3 -ميزان المدفوعات في الجزائر

3 -1 - خصائص ميزان المدفوعات [1]

يتميز الاقتصاد الجزائري –وبالتالي ميزان الدفوعات – بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها هو نتاج عملية تطور تاريخي طويل ومعقد ادى الاستعمار دورا اساسيا في تكوينها وتبرز في :

- التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية – التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة .

ومنها ماهو نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية الغير متكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر والتي يمكن ابرازها فيما يلي :

اولا عدم إستقرار اسعار الصادرات :

تعتبر الجزائر من الدول احادية التصدير ، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90 % من صادراتها ،وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار اسعارها ، حيث كلما كانت اسعار المحروقات اكثر تعرضا لتقلبات الاسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز ، مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية اكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار ، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات .

لا تقف خطورة تقلبات اسعار الصادرات على ضهور العجز في ميزانات المدفوعات بل يمتد ذلك الى عدة متغيرات الاقتصادية هامة كمستوى الدخل، ومستوى الاستهلاك و الادخار و التشغيل و الاستثمار، وعلى حصيلة الضرائب ناهيك عن تاثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستراد،اذ تتوقف الدولة على الاستراد - المدى الطويل -على قدرتها في التصديركما يؤثر تذبذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تاثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا الاثر من خلال اثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الاجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار التيارات دخول وخروج رؤوس الاموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفاق تيار خروج الاموال للاستثمار في الخارجن في فترة ما، تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فان ذلك يشكل ضغطا عليه.

وعات الجزائري في ظل السعي الى الانضمام الى منظمه التجارة العالميه ،جامعة الجزائر ، مجلة الباحث ص 229 – 230 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تؤدي زيادة حصيلة الصادرات إلى زيادة الواردات، وذلك للاستجابة ضرورة التنموية واشباع حاجات الاستهلاكية المتزايدة، ويتم هذا كن طريقة زيادة الدخل الوطني الناتج عن زيادة حصيلة الصادرات، وبما ان الواردات دالة تابعة للدخل فان ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات.اما الانخفاض المفاجيء في حصيلة الصادرات الناتج عن تدهور الاسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض اقل من انخفاض حصيلة الصادرات عن انخفاض حجم الصادرات ، وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للإستيراد ، وهكذا فإن انخفاض الصادرات يؤدي الى العجز في ميزان المدفوعات .

انخفاض معدل التبادل الدولي :

يعرف معدل التبادل الدولي على انه النسبة بين اسعار الصادرات واسعار الواردات ، ويمكن تلخيص تلخيص اسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية فيما :

- مرونة الطلب على السلع الاولية (صادرات الدول النامية) ؛
- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض اسعارها
- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الاولية والسلع الصناعية ، حيث ان السوق الاولية عالي المنافسة ، مما يؤدي في الحال الى الى اخفاض الاسعار ، خلافا لسوق السلع الصناعية التي تكون اقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الاسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للاسعار .

ولقد ادت جولة الارجواي عن مجموعة من التدابير تؤثر سلبا على معدل التبادل للجزائر، واهم هذه التدابير:

- الغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية ، وهذا ما سوف يؤدي الى ارتفاع اسعارها مما يؤدي الى ارتفاع فاتورة الغذاء بالنسبة لهاته الدول .
- اتفاقية حماية الملكية الفكرية تجعل الدول النامية غير قادرة على اللجوء الى اساليب الانتحال والتقليد ، وهي الاساليب التي اعتمدتها سابقا بعض الدول النامية لتحقيق الاقلاع الصناعي كما كان حال دول شرق اسيا ، وامام ضعف ميزانية البحث والتطوير للدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل تكاليف كبيرة للحصول على التكنولوجيا .

ضعف القاعدة الانتاجيه :

تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عموما بعدم التنوع وبالاحادية والتي من بينها الجزائر ، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلب اسعار صادراتها وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية في السوق الداخلي او الدولي .

ويترجم ضعف اداء القطاع الصناعي عدة امور ، منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه ، وهي صناعات ترتكز على المواد الاولية ، مما يجعل اداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الاسعار والطلب العالمي على هذه المواد ، كما ان الصناعات التحويلية الغير بتروكيماوية ترتكز على صناعات خفيفة ، لهذا نجد ان انتاجية الجزائر ضعيفة .

اما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في ادائه والانخفاض الكبير في ـة بالمعدلات العالمية ، ففي مجال الزراعة المطرية مثلا تبلغ النتاجية في الجزائر

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ف الإنتاجيه على المستوى العالمي في بعض الحبوب وتقل عن ذلك في البعض الاخر ، وهذا يعود الى ضالة رقعة الاراضي المزروعة ، حيث لا تتعدى ثلث الاراضي القابلة للزراعة ، كما ان الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يرتكز على الاساليب التقليدية في الإنتاج والتي تتسم بضعف مرافقها ، بالإضافة الى افتقارها لوسائل الإنتاج الحديثة

3 -2 -تطور وضعيه ميزان الدفوعات وارصدته خلال الفترة 2001 -2011

جدول رقم (20) تطور رصيد ميزان المدفوعات **القيم بملايير الدولارات**

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
رصيد ميزان المدفوعات	7.72	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.53	36.99	3.86	15.58	19.90
الميزان التجاري	9.61	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.52	7.78	18.20	28.00
الصادرات	19.09	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18	57.09	72.89
صادرات المحروقات	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41	56.12	71.66
صادرات خارج المحروقات	0.56	0.61	0.47	0.66	0.74	1.13	0.98	1.40	0.77	0.97	1.23
الواردات	9.48	12.01	13.32	17.95	19.86	20.68	26.35	38.07	37.40	38.89	**44.89**

من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

لقد كان للتطورات الخارجية دور كبير ورئيسي في التاثير على التوازنات الخارجية للإقتصاد الجزائري ، ودلك كما دكرنا سابقا لإعتماده الكلي على اسعار البترول والدي تشكل صادراته اكثر من 95 % من إجمالي الصادرات وضعف كبير في الصادرات خارج المحروقات .

فقد حقق ميزان المدفوعات ككل فوائض خلال الفترة 2001 -2011 لكن بقيم مختلفة حيث بلغت سنة 2001 مقدار 7.72 مليار دولار لتبلغ اعلى قيمة لها سنة 2008 36.99 مليار دولار ويرجع ذلك اساسا الى إرتفاع صادرات المحروقات التي بلغت قيمتها 78.59 مليار دولار وارتفاع طفيف في الصادرات خارج البترول والتي بلغت مبيعاتها 1.4 مليار دولار لينخفض مباشرة في العام الذي يليه بنسبة 89.56 % اين بلغ

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

رصيد ميزان المدفوعات 3.86 مليار دولار وهي نسبة عالية ويرجع ذلك إلى إنخفاض صادرات المحروقات التي بلغت 44.41 مليار دولار ، وكما هو مبين في الجدول رقم20

إن التنمية الحقيقية تسعى إلى تحقيق التنوع السلعي في هيكل الصادرات والقصد بتنويع الصادرات ليس فقط العمل على التقيد الهيكلي في البناء الاقتصادي فحسب فهذا الهدف ليس مقصودا لذاته بل تكمن ورائه اهداف اخرى اهمها السعي للخروج من التقسيم الدولي التقليدي الذي فرضته الدول العظمى ، إلى جانب تجنب الاثار الناجمة عن التبعية للخارج والمتعلقة بتقلبات الطلب والاثمان الخاصة بالمنتجات المصدرة من طرف الدول النامية التي تمثل اساس الصادرات إلى جانب تقليص الواردات من السلع الإنتاجية والاستهلاكية.

من الجدول السابق يتبين لنا ان هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد اعتمادا كليا على المحروقات اما الصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من اتجاهها التدريجي نحو الارتفاع الا انها تبقى ضعيفة جدا وهذا ان دل على شيء دل على عدم تنافسية المنتجات الجزائرية بنظيراتها في الخارج كما يفسر ذلك بعدم فعالية الاجراءات التي اتخذت من اجل ترقيتها اما عن طريق التحفيزات الجبائية المتخذة لتطوير الاستثمار والتي كانت من المفترض ان تجلب رؤوس الاموال الاجنبية وإقامة المشاريع والاستثمارات المباشرة لخلق انتاج تنافسي ، واما حجم النفقات التي كانت من المفترض ان تنقص من فاتورة الاستيراد نلاحظ انها اتخذت منحى مرتفع عبر سنوات الدراسة، فلو قارنا بين واردات 2010 و 2011 مثلا نجد انها زادت بنسبة 16.74 % حيث نجد ان النسبة الاكبر كانت للمواد الغذائية بنسبة فاقت 62 % متبوعة بالسلع الاستهلاكية الغير غذائية بنسبة 25.75% والمواد الموجهة للإنتاج بنسبة 9.39 % بينما نجد استقرار في المواد التجهيزية التي قدرت الزيادة فيها ب1.99 % غير انها تعتبر الاكثر كلفة بباقي المواد المستوردة حيث تمثل ما نسبته 34.79 % من مجموع الواردات، واهم هذه السلع هي السيارات النفعية وسيارات النقل والمواد الالكترونية والكهرومنزلية والانابيب... وغيرها

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الجدول رقم(22) : المقارنه بين هيكل الوارات لسنه 2010 -2011

الوحدة بالمليون دولار

المنتجات	2010		2011		مقدار التغير %
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
السلع الغذائية	6058	14.97	9850	20.85	62.59
السلع الموجهة للإنتاج	12462	30.79	13632	28.85	9.39
السلع التجهيزية	16117	39.82	16437	34.79	1.99
المواد الإستهلاكية الغير غذائية	5836	14.42	7328	15.51	25.57
المجموع	40473	100	47247	100	16.74

من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات وزارة الماليه – المديريه العامه للجمارك

وعموما يمكن القول بان ميزان الدفوعات في الجزائر يعتبر مؤشرا على تحسن الاوضاع الإقتصادية للدولة إذا ما قورن بالسنوات التي سبقت الدراسة ، لكن الشيء السلبي هو عدم قدرة الدولة التخلص من احادية المورد والمتمثلة في المحروقات ، بالرغم من المجهودات المبدولة في مجال تطوير الاستثمار والتي راينا انها تبقى غير كافية والتي تتطلب دراسات اعمق والزيادة من التسهيلات والإعفاءات الجبائية لجلب اكبر عدد من المستثمرين ، حيث نجد ان الاستثمار الاجنبي المباشر إذا ما وجه في القطاعات التي تعاني منها الدولة نقصا كفيل بتغطية العجز .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

خلاصه الفصل

من خلال دراستنا ا لسياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2011 إلى النتائ التالية :

- ❖ تميزت السياسة الانفاقية خلال هذه الفترة بارتفاع معدلات النفقات العامة عبر سنوات الدراسة ، وكانت الحصة الاكبر فيها لنفقات التسيير ، اما نفقات التجهيز فقد عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2005 -2011 ودلك بفعل مخطط دعم النمو الذي تبنته الحكومة الجزائرية ، وايمانا منها بانه للرفع من مستويات التنمية للدولة يجب التركيز وزيادة هذه النفقات ؛
- ❖ تميزت السياسة الإيرادية للجزائر باعتمادها على عائدات المحروقات التي تفوق في غالب فترات الدراسة ما نسبته 60 % من الإيرادات ، بينما الموارد العادية فقد عرفت تذبذبا وسجلت اعلى قيمة 2001 اين فاقت 50 % وهذا ما يعكس نجاح الإصلاحات الضريبية ومحاولة التخلص من تبعية الجباية البترولية .
- ❖ عرفت الموازنة العامة عجزا متزايدا في مختلف فترات الدراسة ، وهذا راجع للازدياد المضطرد للنفقات العامة وعدم قدرة الإيرادات العامة بلوغ نفس مستويات النفقات .
- ❖ اما بالنسبة لاهم المؤشرات فقد تميز بتحسن الاستثمار ودلك بفضل الإجراءات الجبائية المنتهجة في هذا المجال ، لكن يبقى هذا التحسن دون المستوى المطلوب خاصة فيما يخص الاستثمار الاجنبي المباشر حيث تبقى الجزائر من الوجهات الصعبة في هذا الميدان .
- ❖ عرف النمو الاقتصادي نموا في فترات الدراسة لكنه يبقى ضعيف ودون مستوى حجم النفقات العامة التي شهدت نسب تزايدها تزايدا مرتفعا.
- ❖ بالنسبة لمعدلات البطالة والتضخم فقد لاحظنا تدني هذه المعدلات وهو امر جد مهم لاي اقتصاد في العالم ، وهو ما يعكس تبني الدولة سياسة جد رشيدة .
- ❖ عرف الميزان التجاري في الجزائر فائضا في مختلف مراحل الدراسة ودلك بفضل عائدات المحروقات ، حيث تبقى الصادرات خارج هذا القطاع جد ضعيفة مما يفسر عدم ارتقاء الاقتصاد الجزائري إلى المستوى الدولي ، وعدم نجاح السياسات الخاصة بترقية القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات .

ومنه نخلص ان السياسة المالية حققت دفعا في مجال التنمية ودلك من خلال تحسن مختلف المؤشرات الكلية للاقتصاد ، لكن يبقى القول انها ليست في مستوى حجم الإنفاق المتبع، وتبقى السيمة التي تميز الاقتصاد الجزائري هو الاعتماد الشبه الكلي لقطاع المحروقات .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الخاتمه العامه

استهدفت الدراسة عرضا وتحليلا لاهمية ودور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية من خلال حالة الجزائر مثالا خلال الفترة الممتدة بين 2001 -2011 ، ولا يخفى على احد ان قضية التنمية هي من اهم القضايا في الاقتصاديات النامية دلك بسبب الوضع المتردي والانحطاط الدي وصلت اليه اغلب الدول النامية وتلعب السياسات الاقتصادية المنتهجة دورا مهما في القضاء على هذا الوضع والخروج منه ، ومن بين السياسات الاكثر اهمية تبرز السياسة المالية كاحد ابرز السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق هذه الغاية .

اختبار الفرضيات

- إن السياسة المالية من اهم السياسات الاقتصادية التي من خلالها تستطيع الدولة التاثير في النشاط الاقتصادي وقد تبين من خلال التطور الاقتصادي والفكر الاقتصادي للدور المهم الذي تلعبه السياسة المالية في التاثير في النشاط الاقتصادي ودلك من خلال مجمل الافكار والتحاليل التي جاء بها الاقتصاديون.
- لادوات السياسة المالية دور إيجابي في المتغيرات الاقتصادية الكلية تحقيقا لاهداف التنمية الاقتصادية.
- تحتل السياسة المالية دورا بارزا في السياسة الاقتصادية للجزائر من خلال تحقيقها زيادة في مستويات النمو الاقتصادي والاستثمار ، والحد من التضخم وتخفيض نسب البطالة وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي بالرغم من عدم قدرتها على ترقية الصادرات خارج المحروقات .

النتائج

تبين لنا من خلال هذه الدراسة ان السياسة المالية هي احد ركائز السياسات الاقتصادية المعاصرة ، فهي عبارة عن محصلة تداخل السياسة الانفاقية للدولة ، والسياسة الضريبية وسياسة إدارة الدين العام وسياسة تسيير العجز الموازني وتمويله .

وقد شهدت السياسة المالية تطورات عدة في الفكر الاقتصادي والتي مكنت الدولة من الاشراف وتوجيه النشاط الاقتصادي الدي يمر بفترات رواج وكساد، غير ان السياسة المالية عبر الفكر الاقتصادي عجزت عن إعطاء حلول لما يسمى بظاهرة الكساد التضخمي .

وتتجلى كدلك المكانة المحورية للسياسة المالية في التنمية الاقتصادية من خلال :

- تاثيرها في استخدام موارد المجتمع حيث تتيح سياساتها الجزئية المتمثلة في السياسة الانفاقية و السياسة الضريبية وسياسة إدارة القرض العام في إعادة توزيع الموارد بين القطاعات الاساسية وهذا ما يتجلى في الاثر التوزيعي .
- تاثيرها على سلوكيات المنتجين والمستهلكين من خلال سياسات الدعم او الضرائب التفضيلية ، وفي هذا السياق تقدم النظرية الاقتصادية الكلية مايعرف بنماذج المضاعفات الكينزية والمعجل التي تعكس قنوات هذا الاثر .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- كما تبين ان ادوات السياسة المالية لها دور فعال في التاثير على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة وذلك من خلال التاثير في حجم العمالة والدخل والمستوى العام للاسعار ومن ثم التنمية بصفة .

واما في الجانب التطبيقي للدراسة فقد تم إبراز الوضع الاقتصادي العام والسياسات الاقتصادية المنتهجة قبل فترة الدراسة والتي تميزت بـــ :

- التخطيط المركزي للسياسات الاقتصادية قبل سنة 1990 حيث تميزت بالحجم الكبير في الاستثمارات خاصة الصناعية ، واعادة هيكلة المؤسسات العمومية ماليا وعضويا كما تم التركيز على تلبية الطلب الخاص الداخلي من خلال الرفع من مستويات الاستيراد للسلع الاستهلاكية وفرض رقابة صارمة على التجارة الخارجية ، وقد ادت هذه السياسات إلى تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة خاصة مع انهيار اسعار البترول سنة 1986 مما ادى بها التفكير ماليا في تغيير سياساتها .

- تميزت سنة 1988 بتحول واضح في مجال الإصلاحات الاقتصادية بهدف تحقيق تنمية مستدامة والخروج من الازمة التي عصفت بها فشرعت الجزائر في تنفيذ برنامجين بدعم من الصندوق الدولي والبنك العالمي والمتمثلان في برنامج الاستقرار وبرنامج التصحيح الهيكلي ، بهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق اين اتخذت عدة إجراءات يمكن وصفها بالجريئة في الاطار الاقتصادي مقارنة بما يتميز به النظام السياسي والقانوني في الدولة ، ورغم هذه الاصلاحات والنتائج الاقتصادية المحققة الا انها لم تكن كافية خاصة من الجانب الاجتماعي اين بلغت مستويات البطالة معدلات مرتفعة بلغت 30% .

اما خلال فترة الدراسة 2001-2011 ومن خلال معالجتنا للسياسة المالية المنتهجة في الجزائر واثارها في التنمية الاقتصادية فقد اتضح لنا ما :

- ان السياسة الانفاقية تميزت بنمو النفقات العامة خاصة مع تبني الحكومة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والذي خصصت لهما مبالغ ضخمة كان له الاثر الايجابي على قطاع البناء والاشغال العمومية وقطاع الخدمات ، وهذا الاثر الايجابي انعكس ايجابا ولو ليس بالقدر الكافي في معدلات النمو الاقتصادي للبلاد .
- بالنسبة للسياسة الايرادية في الجزائر فهي تعتمد اعتماد شبه كلي على الايرادات الجبائية والتي يركز اساسا يها على عوائد المحروقات التي مثلت في المتوسط 60% من نسب الايرادات العامة ، وقد انتهجت الجزائر سياسة ضريبية تحفيزية لدعم الاستثمار وجذبه لكن نرى انها لم تكن فعالة بالنظر للاستثمارات الاجنبية المباشرة التي دخلت البلاد واستثمرت كم يمكن وصف السياسة الضريبية الناجحة مقارنة بنسب التضخم خلال هذه الفترة بالرغم انه بإمكاننا تفسير هذه المعدلات الجد مقبولة بارتفاع الواردات التي تلبي الطلب الداخلي .
- وتميزت الموازنة العامة بالعجز في مختلف سنوات الدراسة وهذا شيء طبيعي بالنظر الى حجم النفقات العامة التي ميزت سنوات الدراسة وتبني الدولة برنامجين باموال ضخمة وكذلك ارتفاع الاجور وغيرها من العوامل، ولكن ينبغي على الدولة العمل على سد هذا العجز الذي يتطلب نمو معدل الانفاق العام باقل من معدل نمو الناتج المحلي الخام وان يكون معدل نمو الموارد اكبر من العام .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- وعموما يمكن القول ان السياسة المالية المنتهجة في الجزائر خلال فترة الدراسة هي سياسة ناجحة إلى حد ما بالنظر إلى النتائج المحققة على صعيد التنمية اين شهدت هذه الفترة مقارنة بسابقاتها بنمو اقتصادي بالرغم من تذبذبه الا انه مقبول ، وانخفاض معدلات البطالة والتضخم وهو ما يثبت نجاعة الإجراءات الجبائية والانفاقية وهي حالات نادرة الحدوث في الدول النامية ، كما تميزت بتحسن المؤشر الخارجي والمتمثل في ميزان المدفوعات اين شهد الميزان التجاري فائضا في مختلف فترات الدراسة .

لكن يبقى القول ان مختلف هذه النتائج الجيدة هي نتاج لعامل واحد وهو قطاع المحروقات الذي يمثل اهم مؤشر في جميع المؤشرات المدروسة .

التوصيات :

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها نضع بعض التوصيات بهدف الرفعة من مستويات التنمية ونجملها :

- ترشيد الانفاق العام وذلك عن طريق الاستناد على تحليل التكاليف والايرادات في انجاز المشروعات وترشيد نفقات التمثيل الدبلوماسي والبرلماني ، في محاولة للقضاء على العجز الموازني .
- توجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات المنتجة للثروة ويد عاملة كثيفة ، والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يجب ان ترتكز في دراساتها على اسس اقتصادية علمية .
- وضع سياسة ضريبية فعالة ومتوازنة من حيث جدب الاستثمارات وتنويعها على مختلف القطاعات للخروج من التبعية لقطاع المحروقات ومن ثم تبني سياسة ايرادية فعالة للقضاء على العجز الموازني او اي هزات قد تصيب ميزان المدفوعات .

ضرورة تشجيع الاستثمار ا المباشر لترقية الصادرات وخفض معدلات الاستيراد، لما يملكه هذا الاخير من مؤهلات بشرية وتقنية وفنية وغيرها من المؤهلات التي لا تتوفر في الجزائر.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المصادر باللغه العربيه

الكتب

1- محمد مدحت ، سهير عبد الظاهر **النماذج الرياضي للتخطيط والتنميه**، مكتبة الاشعاع الفنية، مصر 1999.

2- احمد زهير الشامية ، خالد شحادة الخطيب **اسس الماليه العامه**، دار وائل للنشر، ط2 2005

3- احمد عادل حشيش ، **اساسيات الماليه العامه**، دار النهضة العربية 1992.

4- إسماعيل عبد الرحمان، محمد موسى عريقات **مفاهيم اساسيه في علم الاقتصاد الكلي** دار وائل للطباعة والنشر ،ان ط1 1999.

5- اسماعيل عرباجي، **اقتصاد المؤسسه" اهميه التنظيم وديناميكيه الهياكل**، دار الطبع، الطبعة الثانية، الجزائر، 1996.

6- السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسه الماليه في تحقيق التنميه الاقتصاديه**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1 1993

7- السيد عطية عبد الواحد **الاتجاهات الحديثه في العلاقه بين السياسه الماليه و النقديه** دار النهضة العربية، القاهرة، ط1 2004.

8- د عبد المجيد دراز **السياسات الماليه**، مركز الإسكندرية للكتاب، الازاريطة 2000 .

9- حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم ايوب **مبادئ الماليه العامه**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003.

10- د عبد المجيد دراز **مبادئ الماليه العامه** مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية (مصر)،2000.

11- حسين عمر، النظريات الاقتصادية، دار الكتاب الحديث.

12- حميد بوزيدة، **جبايه المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

13- رفعت المحجوب **الماليه العامه**، مكتبة النهضة العربية 1992.

14- سعيد عبد العزيز عثمان **الماليه العامه "مدخل تحليلي معاصر** " ، الدار الج 2008.

15- سهير محمود معتوق، امينة عزالدين عبد الله **الماليه العامه**، القاهرة 2000.

16- **النهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي** دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، القاهرة.

17- طيب داودي **الإستراتيجيه الداتيه لتمويل التنميه الاقتصاديه**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2008.

18- عبد العزيز علي سوداني **اسس السياسه الماليه**، "**مدخل تحليل قرارات الماليه العامه** " الدار الجامعية، الإسكندرية 1996.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

-19 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية **اتجاهات حديثه في التنميه** الدار الجامعية، 2003/2002.

-20 - عبد الكريم صادق بركات **الاقتصاد المالي**، جامعة دمشق 1992 -1993.

-21 - عبد المجيد دقي **المدخل إلى السياسات الاقتصاديه الكليه دراسه تحليليه تقييميه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 2005.

-22 - عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات الماليه العامه** الدار الجامعية، القاهرة، 2005/2004.

-23 - عبد المنعم فوزي **الماليه العامه و السياسات الماليه** دار النهضة العربية، لبنان 1972.

-24 - غازي عناية **الماليه والتشريع الضريبي**، دار البيارق 1998.

-25 - فليح حسن خلف **الماليه العامه**، عالم الكتب الحديث، ط1 2007.

-26 - لعمارة جمال **منهجيه الميزانيه العامه للدوله في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ، الطبعة الاولى 2004.

-27 - مايكل ايدجمان، ترجمة محمد ابراهيم منصور **الاقتصاد الكلي النظريه والسياسه**، دار المريخ للنشر، السعودية 1999.

-28 - مجدي شهاب **اصول الاقتصاد العام (الماليه العامه)**، دار الجامعة الجديدة، الازاريطة 2004.

-29 - محمد احمد الدوري **التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعيه**، الجزائر 1983.

-30 - محمد دويدار **مبادىء الاقتصاد السياسي**، دار الجامعية للنشر، الاسكندرية 2009.

-31 - محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الماليه العامه** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

-32 - محمد فوزي ابو السعود **الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004.

-33 - محمود حسين الوادي، زكرياء احمد عزام **الماليه العامه والنظام المالي في الإسلام**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان 2000.

-34 - مدحت القريشي **التنميه الاقتصاديه نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر،الاردن، الطبعة الاولى 2007 .

-35 - هشام مصطفى الجمل، **دور السياسه المالية في تحقيق التنميه الاجتماعيه**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2007.

***الرسائل والاطروحات**

-36 - ودخدخ كريم **اثر سياسه الانفاق العام على النمو الاقتصادي حاله الجزائر 2001 -2009** رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية ،جامعة دالي ابراهيم الجزائر 2010.

-37 - ثاني عاشور يمينة **تحليل السياسه الضريبيه في الجزائر** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2001 -2002 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

-38 - داودي محمد **السياسه الماليه واثرها استقطاب الاستثمار الاجنبي**، اطروحة دكتوراه تخصص مالية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان 2012.

-38 - درواسي مسعود **السياسه الماليه ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حاله الجزائر 1990 -2004** اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005.

-39 - سالكي سعاد **دور السياسه الماليه في جدب الإستثمار الاجنبي المباشر** – دراسة بعض دول المغرب العربي – ، اطروحة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة ابي بكر قايد تلمسان 2011 .

-40 - فارس رشيد البياتي **التنميه الاقتصاديه سياسيا في الوطن العربي**، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان 2008.

-41 - مفتاح فاطمة **تحديث النظام الميزاني في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة ابي بكر قايد، تلمسان، 2011.

-42 - نوردين قبور **اثر السياسه الماليه على النمو الاقتصادي، الجزائر نمودجا**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ونقود جامعة سطيف، 2007 -2008.

-43 - يسوم طالبي **السياسه الماليه ومدى فاعليتها في ضبط التضخم في الجزائر** (1990 - 2000) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع التخطيط) [redacted]ام الاقتصادية وعلوم التسيير جامغة الجزائر 2003.

***المجلات والملتقيات**

-44 - إحدادن توفيق، **سياسات التشغيل واثرها على سوق العمل 1990 -1999 يوم دراسي حول تطور العمال خلال الفترة 1994 -1997**، جامعة فرحات عباس، سطيف، 28 جوان 2000.

-45 - جميلة الجوزي **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي الى الان** -صالح مفتاح، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته مند الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، مداخلة مقدمة : **الملتقى الوطني حول: "الإصلاحات الاقتصاديه في الجزائر"**، يومي 16 - 17 نوفمبر 2004 جامعة بسكرة، الجزائر.

-46 - روابح عبد الباقي وعلي جمال، **التقييم الاولي للمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**: مداخلة مقدمة في: **الملتقى الدولي حول: العولمه وبرامج التصحيح الهيكلي والتنميه** فرحات عباس، سطيف، ايام 15 -16 ماي 1999.

-47 - **مادا تعرف عن صندوق النقد الدولي، دراسات اقتصاديه**، العدد الاول، **مركز البحوث والدراسات الإنسانيه**، الجزائر، 1999.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

-48 - كريم النشاشيبي واخرون، **الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، دراسة خاصة. ص.ن.د، 1998.

***التقارير والمصادر الإحصائيه والقانونيه**

- تقرير صندوق النقد الدولي، الميزانية العامة ، واشنطن، 1998

-المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنه 2001**، جوان 2002

-قانون رقم 10 -13 مؤرخ في 29ديسمبر 2010 المتضمن قانون الماليه

-القانون 84 -17 المؤرخ في 7جويلية 1984 ، المتعلق بقوانين المالية ، المنشور في الجريدة الرسمية 28 بتاريخ 10 جويلية 1984 .

-قانون المالية التكميلي لسنة 2009 .

-قانون المالية التكميلي لسنة 2011 .

-قانون المالية رقم 06 -21 11ديسمبر2006

المصادر بالغه الاجنبيه

livres

- Benachenhou Mourad **, Inflation, Dévaluation , marginalisation** (Alger,dar Echarifa ,1993)

- Kesslerd Et Ulmoy **, épargne et développement économique** , Paris 1985

Revues et Articles

-Revue. Conjoncture n° 52-Algérie. Fev 1999, Pour l'année 1998.

-Revue Conjoncture N° 53 Algérie – Mars – Avril 1999

-CNES. Projet de rapport sur la situation économique 2ème semestre 1998. Mai 1999.

-Ministère de la Planification – Algérie – rapports annuels

المواقع على الانترنت

www.andi.dz

www.bank-of-algeria.dz

www.ons.dz

www.premierministre.gov.dz

www.faculty.ksu.edu.sa

احمدعبد الله الزهراني **تحليل هيكل السوق العالمي للقمح وواقع المملكه العربيه السعوديه فيه**، بحث، جامعة الملك سعود

http://jordanzad.com

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional